النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 7 ذو القعدة 1430هـ الموافق 26 اكتوبر 2009 العدد (210) Mon. 7/11/1430 - 26 October 2009 **70 ريالاً 16 صفحة**

في الجزء الثاني من حواره مع «النداء»:

مسدوس: علاقتي بالرئيس علي عبدالله صالح كانت جيدة لأنني بعد إعلان الوحدة كنت أرفض استعداءه

حملة اعتقالات طالت 20 من ناشطيها أعاقت إشهار حركة العدالة والتغيير

سلطان السامعي: الحركة تأسست بقوة الدستور وستستمر بإقامة الفعاليات في تعز وخارجها

شهدت مدينة تعز، الخميس الماضي، حملة اعتقالات في صفوف العديد من الناشطين السياسيين والحقوقيين، الذين كانوا يتهيؤون لإشهار الحركة الجماهيرية للعدالة والتغيير. وطالت حملة الاعتقالات زهاء 20 ناشطاً أفرج عنهم لاحقاً.

وحالت حملة الاعتقالات والإغلاق الأمني لمداخل مقر الإشهار الذي كان مقرراً في قاعة نادي تعز السياحي، بالمسبح، دون إتمام إشهار الحركة. وعلمت "النداء" من مصادر محلية أن الإغلاق شمل أيضاً كل مداخل مدينة تعز من المديريات الأخرى، وهو ما حال دون وصول مئات المشاركين في فعالية الإشهار من مديريات سامع والصلو وخدير، وماوية وشرعب ومناطق الحجرية.

وأفرجت السلطات المحلية بمدينة تعز، ذات اليوم، عن المعتقلين، بعد تهديدات أطلقتها قيادة الحركة – بحسب قياداتها- بتدشين مسيرات احتجاجية بعد صلاة الجمعة من مختلف مساجد تعز.

وبررت إدارة أمن مدينة تعز حملة الاعتقالات بأنها جاءت بعد إصرار النائب سلطان السامعي، الذي يمثل أبرز وجوه الحركة، على إقامة فعالية غير مرخصة، وربطت السلطات الأمنية منح الترخيص بحصول المنظمين على إذن من لجنة شؤون الأحزاب إذا كانت الحركة تأخذ سمة حزب جديد، أو تصريح من مكتب الشؤون الاجتماعية إذا كانت أقرب في توجهها لمنظمة أو جمعية خدمية، وعدا ذلك فلن يتم الالتفات إلى طلبه بالسماح بإقامة الفعالية.

وقال لـ"النداء" رئيس الحركة النائب سلطان

التتمة في الصفحة 4

بعد نفي الأمن السياسي وجوده في سجونه

الاشتراكي والنقابة يؤكدان على مسؤولية الأمن في الكشف عن مصير المقالح

يواصل صحفيون وناشطون حقوقيون فعالياتهم الاحتجاجية الرامية إلى الضغط على السلطات الأمنية للكشف عن مصير الصحفي محمد المقالح، رئيس تحرير موقع "الاشتراكي نت" المخفي قسرياً منذ الـ17 من الشهر الماضي، دون أن تفصح أية جهة عن مكان اعتقاله أو إخفائه.

والأسبوع الماضي، رد جهاز الأمن السياسي على مذكرة النائب العام التي طالبه فيها بالإفراج عن المقالح أو إحالته إلى النيابة، نافياً أن يكون المقالح معتقلاً لديه، وهو ما يرجح – بحسب حقوقيين وصحفيين- احتمال أن يكون المقالح معتقلا لدى جهاز آخر إن صح فعلاً عدم تورط "السياسي" في ذلك، بيد أن ذلك لا يعفي الأجهزة الأمنية من مسؤوليتها في الكشف عن مصيره.

وأبدى المعتصمون الأربعاء الماضي أمام مكتب النائب العام قلقهم على حياة المقالح، ومخاوفهم من تعرضه للأذى، في ظل استمرار التعتيم على مكان اعتقاله.

• المقالح (ارشيف)

وأعربت نقابة الصحفيين اليمنيين عن قلقها الشديد من استمرار اختفاء الصحفي محمد المقالح بعد اختطافه، وغموض مصيره بعد نفي جهاز الأمن السياسي أن يكون معتقلا لديه، ودعت السلطات إلى الكشف عن مصيره وإعلان مكان وجوده إذا لم يكن موجوداً لدى الأمن السياسي.

وقال مصدر قيادي في مجلس نقابة الصحفيين لوكالة "قدس برس": "إن النقابة تشعر بقلق شديد من غموض مصير الزميل المقالح، ونحن نعتقد أن الدولة وأجهزتها الأمنية معنية بحماية المواطنين والكشف عن مصيرهم، ولا يسقط نفي الأمن السياسي مسؤولية الدولة في الكشف عن مصير المقالح".

من جهة أخرى، عبر مصدر في الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني عن قلقه الشديد حيال رد مكتب النائب العام بشأن مصير الصحفي محمد محمد المقالح المخفي قسراً منذ 17 سبتمبر الماضي، والذي أكد نفي جهاز الأمن السياسي أن يكون المقالح معتقلا

التتمة في الصفحة 4

بسبب نفاد المحاليل والفلترات وخطوط الدم

مركز الفشل الكلوي بالحديدة يتوقف عن عملية الاستصفاء لـ500 مصاب

قالت مصادر طبية بمحافظة الحديدة إن مركز الفشل الكلوي بالحديدة توقف ظهر السبت الماضي عن عملية الاستصفاء الكلوي بسبب نفاد مواد الاستصفاء: محاليل وفلترات وخطوط دم وغيرها.

وأضافت المصادر لـ"نيوزيمن" أن أكثر من 500 مريض بالفشل الكلوي داخل المركز لم يتمكنوا من الحصول على الغسلات المقررة لهم، مما يهدد حياتهم.

وأشارت إلى قيام المركز بتقدم مذكرات إلى جميع مراكز الفشل الكلوي بالجمهورية، تطالبهم بتزويد مركز الحديدة ببعض المحاليل والفلترات كسلفة ترد حين تصل الكمية المقررة له من وزارة الصحة.

وناشد مصدر في مركز الفشل الكلوي بالحديدة، وزير المالية سرعة اعتماد قيمة المواد الإضافية المعتمدة للمركز، كونه يستقبل الحالات من 5 محافظات.

قال إنها ستسلط الضوء على محنة الصحافة اليمنية

الخيواني يتسلم جائزة عمر أورتيلان الدولية لحرية الصحافة

غادر الصحفي عبدالكريم الخيواني صنعاء، صباح السبت 24 أكتوبر، متوجها إلى الجزائر الشقيقة لاستلام جائزة عمر أورتيلان الدولية لحرية الصحافة التي تمنحها سنويا صحيفة "الخبر" الجزائرية للصحفيين أو المؤسسات الإعلامية لمساهمتهم في ترقية حرية الصحافة والحق في التعبير.

وكانت الصحيفة أعلنت في مايو الماضي فوز الخيواني بالجائزة. وذلك بعد اختياره من لجنة التحكيم التي تضم شخصيات إعلامية وحقوقية من الجزائر والعالم العربي والعالم.

وسيتسلم الخيواني الجائزة مساء الاثنين 26 أكتوبر في حفل بفندق هيلتون في العاصمة الجزائر.

• الخيواني في ملصق حفل منحه جائزة منظمة العفو الدولية الخاصة بـ«صحافة حقوق الانسان المعرضة للخطر» - لندن، يونيو 2008

التتمة في الصفحة 4

منعت وسائل الإعلام من التغطية وقررت إقفال باب المرافعات

محكمة الصحافة تؤجل النطق بالحكم في قضية "المصدر" إلى السبت المقبل

■ حميد دبوان

قررت محكمة الصحافة والمطبوعات إقفال باب المرافعات في القضية رقم 58 لسنة 1430هـ، المرفوعة من النيابة العامة بشأن إساءة صحيفة المصدر في عددها 52 لرئيس الجمهورية، بعد نشرها مقالاً للكاتب منير الماوري بعنوان "سلاح للدمار الشامل"، ينتقد فيه أسلوب إدارة رئيس الجمهورية للبلاد، وحجز القضية للنطق في الحكم بجلسة السبت المقبل.

وكانت المحكمة في جلستها، التي عقدت صباح السبت الماضي برئاسة القاضي منصور شائع، للنظر في القضية التي يحاكم فيها كاتب المقال منير الماوري غيابيا، بعد تنصيب المحكمة من يترافع عنه، ورئيس تحرير صحيفة "المصدر" سمير جبران، رفضت طلباً لمحامي المتهم الأول (سمير جبران) في القضية المحامي

التتمة في الصفحة 4

تظاهرات واعتصامات طلابية غاضبة في جامعة عدن احتجاجا على توقيف طالبين

■ عدن - أنيس منصور

شهدت كليات جامعة عدن، صباح السبت الماضي، احتجاجات طلابية غاضبة، وتنوعت بين الاعتصامات والتظاهرات والمسيرات في ساحات الكليات، رفعت فيها اللافتات والهتافات تندد وتدين القرارات التعسفية من قبل نيابة شؤون الطلاب بالجامعة، الذي قضى بفصل وحرمان الطالبين وافي صالح حسن وحبيب أحمد سالم الصبيحي، من الدراسة لمدة عامين متتاليين، بحجة تنظيمهما اعتصامات سلمية وممارسة حقهما في التعبير المكفول لهما وفق القانون والدستور ولوائح جامعة عدن.

وأصدر مئات الطلاب المشاركين في

التتمة في الصفحة 4

محمد حيدرة مسدوس لـ«النداء»: (2-3)

علاقتي بالرئيس علي عبدالله صالح كانت جيدة لأنني بعد إعلان الوحدة كنت أرفض استعداءه

● مسدوس

في الجزء الثاني من هذا الحوار المطوّل يتطرق محمد حيدرة مسدوس إلى علاقته بالرئيس علي عبدالله صالح، وتصوره لمستقبل العلاقة بين مكونات الحراك الجنوبي واللقاء المشترك، والأدوار التي يقوم بها من أجل توحيد مكونات الحراك.
ولأسباب فنية تم تقسيم هذا الجزء إلى جزئين، بحيث ينشر الجزء الثالث والأخير الأسبوع المقبل.

■ حوار: سامي غالب

■ لنعد مجدداً إلى وثيقة اللقاء المشترك (رؤية الإنقاذ)، أنت لم يصدر عنك قبل هذا الحوار موقف من هذه الرؤية والدعوة التي وجهها المشترك لحوار حولها. على أنني أود سؤالك ما إذا كنت قدمت نصحاً لمكونات الحراك بشأن الموقف الذي يتوجب اتخاذه حيال الوثيقة ودعوة الحوار؟

- نعم. بعد إعلان الوثيقة تسرع شخص أو شخصان وأصدرا بيانات ضد الوثيقة، وقد نصحتهم ألا يكونوا مع الوثيقة ولا ضدها، لأنهم إذا أيدوا الوثيقة ستكون وثيقتهم، وهي لا تحمل حلاً للقضية الجنوبية.

■ هي تتضمن مقترحات حل؟

- والأكثر من هذا إذا ما فشلت الوثيقة وهم معها تسقط شرعية قضيتهم.

■ هذه نقطة غامضة، كيف ستسقط شرعية قضيتهم؟

- إذا أصبحت وثيقتهم وفشلت.

■ يعني إذا لم تتجسد واقعاً، ولم يستجب لدعوة الحوار الوطني؟

- أما إذا وقفوا ضدها فإنهم سيظهرون وكأنهم واقفون في صف النظام وسيقوون شوكته.

■ السلطة من اللحظة الأولى أعلنت رفضها المطلق للوثيقة؟

- ولذلك نصحتهم ألا يقفوا معها وألا يقفوا ضدها.

■ في انتظار ماذا؟

- إذا ما استطاع أصحاب الوثيقة إقناع السلطة بقبولها، أو يفرضوها عليه بالعصيان المدني، حينها يمكن للحراك أن يبدي رأيه فيها. هذا ما نصحتهم به، وهم استجابوا تقريباً.

■ بالنسبة لقيادات الخارج، وحسبما أسمع وأتابع، تصدر عن بعضها مواقف قريبة من مواقف المشترك. وعقب ما حدث في زنجبار من صدامات في 23 يوليو 2009، طلع بيان لعلي ناصر وحيدر العطاس يحمل مضامين مشابهة لما يصدر عن المشترك، سواءً في الوثيقة أو من شروط يضعها المشترك على السلطة لاستئناف الحوار. وفي المحصلة هناك مؤشرات قوية على تفاهم بين لجنة الحوار الوطني وقيادات في الخارج، وتتم ترتيبات حالياً للقاء في الخارج يضم المشترك وعلي ناصر محمد وحيدر العطاس وآخرين؟

- على حد علمي يوجد اتصالات بين الأخوين علي ناصر والعطاس من جهة واللقاء المشترك، وبالذات (الشيخ) حميد (الأحمر) من جهة ثانية. الاتصالات كلها تستهدف البحث عن حلول لمشكلات البلد، لكن الإخوان في اللقاء المشترك ولجنة الحوار أخرجوا الوثيقة (رؤية الإنقاذ) برؤيتهم، لكن رؤية علي ناصر والعطاس ليست موجودة.

■ لا أتفق معك في هذا، العطاس على سبيل المثال، قبل عام، وفي حوار أجريته معه، كان يقول بأن الفدرالية على أساس إقليمين، شمالي وجنوبي، قد تكون مخرجاً.

- مع ذلك المشترك ولجنة الحوار لم يتبنيا هذه الفكرة.

■ حسب معلوماتي فإن المشترك (ولجنة الحوار) وضعوا الفدرالية كخيار للحوار، ولكنهم لم يتبنوه، وكان هناك نص أولي قبل الإعلان النهائي للوثيقة، يقول بالفدرالية على أساس تقسيم اليمن إلى وحدات تتراوح بين 2 إلى 5 أقاليم (أو ولايات). في نهاية المطاف فإن هناك اقترابا من رؤية العطاس ومحاولة لاستيعاب مطالب الحراك؟

- في تقديري أن البدائل التي وضعوها لم تحدد قناعتهم بالضبط.

■ لعلهم يريدون تجنب أزمة داخلية في ما بينهم، ولذلك تركوا الأمور معلقة.

- كما تحدثنا قبل قليل فإن على أحزاب المشترك أن يحددوا هويتهم، وإذا تحقق ذلك فإنهم سيتمكنون من التعاطي بشكل واضح مع مختلف الأطراف، ما لم فإن القضية الجنوبية ستكون بين السلطة والجنوبيين، ومشكلة صعدة ستكون بين السلطة والحوثيين، ويخرج المشترك نهائياً.

■ يتحول إلى معلق أو مراقب يبدي رأياً في التطورات. من ناحية إجرائية ومنطقية أيضاً، لا تستطيع كحركة سياسية، وفي اللحظة الراهنة في اليمن، أن تقول أنا أريد إما فدرالية وإما حكماً محلياً وإما نظاماً مركزياً، إما أن تطلب فدرالية أو تطلب حكماً محلياً. ويبدو أن الخلافات داخل المشترك حول الفدرالية، وبالذات على أساس إقليمين، مثلت عائقاً، ولذلك تجاوزوا الخلاف حول هذه النقطة وتركوا الأمور معلقة.

- إذا أرادوا أن يتجنبوا هذا المأزق كان يتوجب عليهم أن يجلسوا أولاً مع الأطراف الجنوبية في الداخل والخارج، ويأخذوا وجهة نظرهم، ويجلسوا مع الحوثيين ويأخذوا وجهة نظرهم، وبعد ذلك يقدموا رؤية تستوعب وجهات نظر الأطراف المعنية بالمشكلات. لكنهم يقدمون أنفسهم الآن كوسيط يحاول إرضاء هذا الطرف أو ذاك الطرف.

■ لننتقل إلى موقعك أنت من هذا الذي يجري في الجنوب، الحراك جاء من مقدمات ورؤى كانت مطروحة منذ أكثر من عقد، بالذات من تيار "إصلاح مسار الوحدة"، وأنت أحد أقطاب هذا التيار. كصحفي أتابع مجريات الحراك منذ البداية وحتى الآن، لا أراك ظاهراً في واجهة المشهد الجنوبي؟

- كل التيارات الجنوبية ذابت في الحراك؛ تيار إصلاح مسار الوحدة ذاب فيه، وحركة تاج ذابت في الحراك.

■ ربما بالنسبة لتيار إصلاح مسار الوحدة، لكن بالنسبة لتاج فإنها ما تزال تصدر بيانات بشكل منفرد، وأحياناً توجه نقداً حاداً لمكونات أخرى وشخصيات جنوبية؟

- هذا كله بسبب الفراغ القيادي الذي تحدثنا عنه، لكن كل هذا سينتهي عندما يتبلور إطار سياسي واحد وقيادة واحدة وخطاب سياسي واحد وشعار واحد. من الطبيعي أن يحصل هذا كله لأن الشارع انفجر وسبق الوعاء السياسي.

■ لأن الحراك بدأ كحركة احتجاجية شعبية من الشارع؟

- نعم، وهذه الهيئات التي طلعت جميعها يبحث عن حامل سياسي لهذا الحراك.

■ وبالنسبة لك، أين موقعك؟

- كتيار أم كشخص؟

■ كشخص؟

- كشخص لدي ظروفي الصحية، فلدي بداية تضخم في القلب، وطبعاً تقدمت في السن. لكنني أسعى مع غيري لتحقيق هدف وحدة الحراك في إطار سياسي واحد وقيادة موحدة وشعار سياسي واحد ورؤية موحدة.

■ يعني باختصار أنتٍ تقوم بتأثير روحي، وتلعب دوراً في سبيل تحقيق وحدة الحراك؟

- نعم، لأن الواحد عندما يكون في هيئة صعب يتوافر على لغة مشتركة مع هيئة أخرى.

■ هذا المسعى لبلورة قيادة موحدة بدأ، على ما أظن، في لقاء العسكرية (أكتوبر 2008)، وأنت شاركت في هذا اللقاء؟

- أنا من دعوت إلى اللقاء في العسكرية. كان الناس مشحونين، ولاحظت أن أمر بلورة قيادة موحدة ما يزال غير ممكن وسابقاً لأوانه، فاتفقنا على بعض القضايا العامة، وتركنا الأمر حتى تتفرغ الشحنات.

■ ومع ذلك أعلن يومها تشكيل لجنة برئاسة حسن باعوم.

- (ضاحكاً) بعد اللقاء مباشرة.

■ أكان متفقاً على هذا في اللقاء؟

- لا. لم يكن متفقاً عليه.

■ كيف فسرت هذا الإعلان؟

- شحنة اندفاعية، وليس من مصلحة الحراك أو القضية خلق مشكلة بسببه. شباب عندهم اندفاع، وهم في حاجة إلى وقت وشيء من الخبرة. الاندفاعية لا يمكن مواجهتها بالكبح، بل دعها تأخذ مداها، وسيأتي العقل لاحقاً.

■ لكن هؤلاء ليسوا شباباً، فحسن باعوم هو من مجايليك ورفيقك منذ زمن طويل؟

- حسن باعوم مناضل ورجل صلب وصاحب أدوار كبيرة، ومن مؤسسي تيار إصلاح مسار الوحدة. هو دائماً يتمتع بروح الشباب وروح الاندفاع، طبعاً لديه خبرة طويلة، وكان من فدائيي الجبهة القومية، وهو طيب وصادق ومافيش عنده دبلوماسية، وهو رجل ممتاز ميدانياً.

■ هل أصابك إحباط بعد لقاء العسكرية؟

- نعم، وقد أحسست بأننا في حاجة إلى وقت قبل أن تتبلور صيغة قيادية موحدة. هذا الوقت قد يكون غير مرغوب، لكنه أمر واقع. الآن يوجد إجماع على التوحيد، وهناك ضغط من أسفل على المكونات.

■ يوجد ضغط، ولكن أيضاً هناك مؤشرات على تشرذم. أمس وأول أمس تابعت مضامين الكلمات والبيانات الصادر عن مختلف الأطراف والمكونات والقيادات، ولاحظت أن الأمور تسوء. وما كان يجري الحديث عنه من خلافات بشكل هادئ ولغة ديبلوماسية يجري التعبير عنه راهناً بطريقة حادة وإقصائية. ناصر النوبة قال أول أمس في ردفان إنه ضد تجيير القضية الجنوبية لصالح الإرهاب أو حسابات إقليمية، لكأنه كان يشير إلى طارق الفضلي وعلي سالم البيض؟

- أحياناً في شبكة الانترنت يتم تحريف الأقوال، وتحدث تسريبات أمنية.

■ صحيح، ولكن ما أقوله الآن أنا متأكد منه.

- بالتأكيد تحصل تسريبات أمنية لإحداث الفرقة بين الناس، وأحياناً تحصل انفعالات، وفي المطاف الأخير سيسير الناس في طريق واحد بشكل حتمي.

■ تتحدث عن حتميات؟

- أتحدث عن أشياء أعرف أنها ستتحقق.

■ أشرت إلى أن تيار إصلاح مسار الوحدة ذاب في الحراك. أتريد أن تقول إنه لا يوجد قرب نفسي أو ذهني بينك وبين حسن باعوم أو عبدالرحمن الوالي أو غيرهما؟ ألا تمثلون كتلة داخل هذا البحر الجنوبي الهائج؟

- هذا كان زمان في الثقافة الاشتراكية والثقافة القومية العربية. لا. الآن الواقع مختلف، وقد تعلمنا كثيراً من الماضي. التيار ذاب في الحراك، وأنا متأكد تماماً أن كل التيارات الجنوبية ذابت في الحراك بما في ذلك فروع الأحزاب.

■ لنناقش هاجس الدمج القسري، كنتُ كتبتُ ناقداً أصحاب هذا الهاجس الذين يستدعون تجربة الدمج القسري بين الجبهتين القومية والتحرير، لافتاً إلى غياب فاعل إقليمي يؤدي الدور المصري الذي كانت كلمته نافذة على الجبهتين، علاوة على أن الجبهتين القومية والتحرير وكذلك الرابطة نشأت جميعها على أساس "وطني جنوبي"، في حين أن مكونات الحراك أقرب إلى أن تكون محلية. ومع ذلك هناك اتهامات لمجلس قيادة الثورة بأنه يريد احتكار التمثيل. وبعد إنشاء هذا المجلس بأسابيع ظهر أنه أثار حساسيات لدى أطراف أخرى تشعر بأنها عرضة للتهميش وربما الابتلاع.

- الوضع مختلف فعلاً. في السابق كان السائد هو الرأي الواحد. اليوم أصبحت الديمقراطية أرضية خصبة للسياسة في مختلف أنحاء العالم. هذا عصر الديمقراطية وليس عصر الإرادوية. يمكن يختلف الناس في الآراء، والتطورات هي من ستقول من هو صح ومن هو خطأ.

■ وماذا نقول عن هذه اللغة الاتهامية للنوبة وآخرين، وفي المقابل فإن مجلس قيادة الثورة السلمية يقدم نفسه كممثل شرعي ووحيد، وكذلك يفعل علي سالم البيض؟

- توجد اجتهادات بسبب الفراغ الذي خلفه الاشتراكي. هناك من يرى أن الظروف الراهنة تتطلب الالتفاف حول قيادة واحدة هي قيادة علي سالم البيض باعتباره حامل الشرعية، وهو من وقع اتفاقية الوحدة، وهو من كان طرفاً خلال الأزمة والحرب، وهو من أعلن فك الارتباط في 21 مايو 1994، وهذه ورقة لابد من الاستفادة منها. ويوجد آخرون يرون أنه لابد من التعود على التعددية من الآن. وتوجد أيضاً (النزعات) الذاتية، وهذه ينبغي أن نتفهمها. البعض يفكر بشكل ذاتي، ويتساءل من الآن: وأنا أين موقعي؟

■ تقصد من القيادات القديمة أم الجديدة؟

- الجديدة. القيادات القديمة هذا ليس وارداً عندهم.

■ ألا تتوقع أن يحصل انقسام بينهم؟

- لا. لا.

■ ولا أن يحصل تسابق بسبب صلات إقليمية. لعلك قرأت ما قاله البيض لجريدة "الأخبار" البيروتية عندما امتدح إيران وانتقد ضمناً السعودية وبلدان الخليج؟

- قرأت ما قاله. لكن القيادات الجنوبية علمتهم التجارب القديمة أن الخلاف فيه ضرر كبير. الشباب يمكن أن يحصل عندهم هذا، على أن الديمقراطية هي ضمان للتفاهم، وعلينا أن نتفهم النزعة الذاتية لدى بعض الشباب، ونستوعب طموحاتهم، ومتى حُلت المشكلة فإن الوطن سيتسع للجميع.

■ أي وطن تقصد: الوطن الجنوبي أم الوطن اليمني؟

- (ضاحكاً) الوطن اليمني كله إذا ربنا سيهدي السلطة وسيهدي المعارضة إلى تفهم القضية الجنوبية. الشيء الأكيد أنه لا يمكن أن تقوم خلافات تصادمية بين هذه الأطراف والمكونات.

■ ما أسمعه يشير إلى إمكانية حدوث ارتطامات وصدامات، حتى في ما بين القيادات التاريخية، وعلى سبيل المثال فإن اللقاء المزمع عقده في الخارج بين

←

■ صالح السيلي زودنا بأجهزة لكشف التنصت على اتصالاتنا، والبيض كشف للمكتب السياسي عملية تنصت على اجتماعاتنا

تصويبات وملاحظات حول الجزء الأول:

- أفضل أن أوضح بعض الأمور المنشورة في الحلقة الأولى بسبب أخطاء ربما مطبعية. أنا كنت أقول إعلان الوحدة وليس الوحدة، لأن الوحدة أعلنت ولم تتجسد في الواقع حتى جاءت الحرب التي حولتها إلى أسوأ من الاحتلال.

الوضع في عهد بريطانيا كان أفضل من الآن، وكنا نسميه احتلالاً، فماذا نسمي الوضع الأسوأ الآن، وهل يعقل أن نطلق عليه وحدة وهو أسوأ من الاحتلال البريطاني، ولذلك أنا أقول إعلان الوحدة.

- مرشح المؤتمر الشعبي في مكيراس في انتخابات 1993، كان اسمه محمد عبد ربه جحلان وليس جملة.

- المقاعد التي أعطيت للمؤتمر الشعبي في الجنوب 3 مقاعد وليس مقعدين: مقعد في حضرموت مقعد في شبوة ومقعد في أبين. وما حصل أن الاشتراكي وجه مؤيديه في هذه الدوائر لصالح مرشحي المؤتمر في الدوائر الثلاث.

■ محمد حيدرة مسدوس

معارضة الداخل والخارج، قد يستثنى منه البيض بسبب رغبة بعض الأطراف.

- بالنسبة لمن يوصف بـ"الحرس القديم"، نحن متفقون مبدئياً أنه "إذا لم نتفق لن نختلف"، وهذا مبدأ جميعنا يلتزمه.

■ ربما أنت تلتزم به، لكن غيرك لا.

- لا،لا. أنا واثق من هذا.

■ أين تصنف حسن باعوم، هو من الحرس القديم؟

- (باسماً) هو طبعاً من الحرس القديم.

■ ومع ذلك تصدر عنه تعبيرات حادة ضد قيادات من الحرس القديم، وكنا نشرنا في "النداء" في أبريل الماضي، حواراً معه هاجم فيه قيادات الخارج بقسوة، واتهمهم بالتخلي عن القضية الجنوبية طيلة 15 عاماً، والآن ظهروا ليركبوا موجة الاحتجاجات. ما أقصده أن أفراد الحرس القديم متفاوتون في التزام هذا المبدأ؟

- بعض الإخوان قد يقول شيئاً ولا يقصده.

■ ربما بغرض توجيه العتاب.

- صح.

■ جميل حرصك على التخفيف من حدة ما يقوله باعوم.

- أنا أعرف باعوم، ويجمعه قاسم مشترك بعلي سالم البيض. إن وثق يسلم نفسه، وإن شك لا يعود يصدق أحداً.

■ لنأخذ الخلفية الثقافية والاجتماعية للحراك وناشطيه. نحن في "النداء" نتابع الحراك منذ وقت مبكر، وحينها كان التجانس بادياً بين ناشطيه، خصوصاً مع انطلاق حركة الاحتجاجات، لكن رويداً رويداً بدت هذه الميزة تتلاشى مع دخول فئات أخرى بينها من يتم وصفهم بالسلاطين، وهناك مدنيون وريفيون، ويلاحظ تفاوت في القيم المدنية والسياسية لهؤلاء؟

- من الطبيعي أن يدخل أبناء السلاطين، ونحن نرحب بهم.

■ هل التقيت بعضهم؟

- نعم. التقيت طارق الفضلي، والتقيت فيصل جعبل، والتقيت عدداً آخر، ومستعدون للالتقاء بغيرهم، لا مشكلة في هذا. القضية الآن قضية وطنية. وسبق أن قلت في الصحافة إن حرب 1994 جعلت القضية الجنوبية قضية جنوبية تخص كل الجنوبيين من السلاطين إلى المساكين. وهذا حاصل في الواقع، الحراك فيه أبناء السلاطين، وفيه أبناء الكادحين. التناقضات الاجتماعية لن يكون لها فاعلية في الواقع إلا بعد حل القضية الجنوبية.

■ أحياناً تظهر مبكراً، كما حدث قبل الاستقلال بين الجبهة القومية وجبهة التحرير والرابطة؟

- لا، مش ممكن.

■ أتحدث عن تجانس قيمي وطبقي اجتماعي. النوبة على سبيل المثال حذر أول من أمس (الثلاثاء، 13 أكتوبر) وكذلك في بيان له قبل نحو شهرين، من محاولة اختراق الحراك، لافتاً إلى الإرهاب، وكذا من مخططات إقليمية، وينبه إلى مخاطر الدمج القسري، ويرفض علانية الربط بين مشكلة صعدة والقضية الجنوبية. كصحفي أقرأ في ما يقوله أنه يقصد طارق الفضلي، وينتقد مجلس قيادة الثورة السلمية، ويشير إلى البيض في ما يخص الأبعاد الإقليمية؟

- بعض هذه النقاط التي تشير إليها صحيحة نظرياً، لكن من الناحية العملية غير ممكنة، وبعضها قد لا يكون دقيقاً من الأساس. مثلاً الربط بين القضية الجنوبية وصعدة غير قائم.

■ يظهر شكل من التنسيق بين علي سالم البيض والحوثيين، أقله تنسيق سياسي وإعلامي، سواء ما يصدر عن البيض من بيانات ومواقف ونداءات أو من خلال المواقع المقربة من البيض، والمكرسة تماماً لترويج وجهة نظر الحوثي مما يجري في صعدة.

- هذا ليس ربطاً بين القضيتين. الربط يعني أن القضيتين هما قضية واحدة. مسألة التعاطف موجودة. أنا أشعر أن البيض والإخوان في الخارج، وحتى في الداخل، متعاطفون مع الحوثي من زاوية احترام المذهب الزيدي وتاريخ الزيدية. ليس من مصلحة البلد استهداف هذا المذهب الذي هو من نسيج المجتمع، وهم من جانبهم يشعرون أننا مظلومون، فيتعاطفون معنا، وهذا واجبهم.

■ فضلاً على الوشائج القديمة بين علي سالم البيض وحسين بدر الدين الحوثي، فمعروف أن علاقة قامت بين الاشتراكي وحزب الحق قبل حرب 1994.

- هذا صحيح، ولكن كيف قامت هذه العلاقة؟ عندما أعلنا الوحدة نصح الرئيس علي عبدالله صالح جار الله عمر بأن يربط الاشتراكي بعلاقة مع حزب الحق. وجار الله عمر قبل هذه النصيحة.

■ ألم تكن العلاقة مخططة أصلاً من الاشتراكي؟

- لا. الرئيس هو من نصح بذلك.

■ حزب الحق تأسس لاحقاً على بيان لعلماء الزيدية يؤيد الوحدة ضداً على بيان من علماء محسوبين على جماعة الإخوان المسلمين، أليس لهذا البيان أيضاً صلة بتطور العلاقة؟

- أعتقد أن الرئيس نصح الاشتراكي بعلاقة طيبة مع حزب الحق حتى لا يقفوا ضد الوحدة. وما أنا متأكد منه أن العلاقة نشأت بناء على نصيحة من الرئيس.

■ القرار كان قراراً من قيادة الحزب وليس قرار جار الله عمر؟

- لم نناقش هذا الأمر في الهيئات. لكن من البديهي أن يكون جار الله عمر تشاور بشأنه مع البيض.

■ وبحسب معلوماتي فإن الاشتراكي قدم دعماً لحزب الحق، تماماً كما فعل مع أحزاب ورجال قبائل في الشمال؟

- ربما، لكني لست على علم بذلك.

■ وعلى أية حال فإن علاقة قديمة وجدت بين البيض والحوثيين الذين كانوا حينها في حزب الحق، بل إن بدر الدين الحوثي تم قصف منزله في صعدة، وغادر لاحقاً بعد حرب 1994 إلى إيران؟

- ما أعرفه أن حسين كان في حزب الحق ثم التحق بالمؤتمر الشعبي.

■ حسين لم ينضم إلى المؤتمر الشعبي بل أسقط في انتخابات 1997. يحيى بدر الدين هو الذي فاز كمستقل في انتخابات 2003، ثم انضم إلى كتلة المؤتمر في البرلمان. وعلى أية حال فإننا لن نذهب بعيداً نحو تفسيرات بدائية كالقول بأن الحوثيين والبيض والعطاس عدنانيون، ومن هنا تطورت العلاقة بينهم؟

- (ضاحكاً) هذه مش موجودة عندنا.

■ أعرف، ولكن وسائل إعلام المؤتمر والإصلاح في المرحلة الانتقالية وبعد حرب 1994، كانت تلمح إلى هذا وهي تتحدث عن تحالف اشتراكي -ملكي. وعلى أية حال تعلم أن القضية الجنوبية تحظى بتعاطف وتأييد ليس في الجنوب فحسب، بل في المحافظات الشمالية، وكذا في المحيط العربي، وكذا من قبل منظمات حقوقية وإنسانية في المجتمع الدولي، وأحياناً يصدر خطاب عن بعض مكونات الحراك أو ناشطيه أو وسائله الإعلامية مصبوغ بالعدائية والحدة، ما مدى ملاءمة هذا الخطاب لقضية عادلة؟

- مثلما قلت في الجزء الأول فإن انفجار الشارع في الجنوب، والذي أخذ لاحقاً اسم الحراك، وفي نفس الوقت غياب حامل سياسي يحصل مثل هذا. والأمر الآخر فإن بعض ما يصدر في هذا الخطاب هو رد فعل على فظاعة العبث الذي تمارسه السلطة في الجنوب.

■ ومع ذلك يبدو لي أن بعض هذا الخطاب يصدر عن سابق تخطيط، ولغرض تصفية حسابات مع فترة حكم الحزب الاشتراكي بعد الاستقلال، كما تصدر أحياناً تعبيرات عدائية، وأحياناً مسفة، تجاه أبناء الشمال.

- أحياناً يحدث هذا لأن الطرف الآخر سواء كان سلطة أو معارضة (في الشمال)، لا يعترف أساساً بالوحدة. عندما يقولون وحدة وطنية، وعندما يقولون اليمن الواحد، وعندما يقولون الثورة الواحدة، هذه الواحدية المكرسة في ذهن السلطة وبعض أطراف المعارضة في الشمال، هي إنكار للوحدة، لأن الوحدة لا يمكن موضوعياً ومنطقياً أن تكون وحدة الواحد.

■ أذكرك هنا بما كان يقوله البردوني حول هذه النقطة. كان يقول إذا كانت الوحدة هي وحدة الواحد فهذا يعني أنه لم تقم وحدة، فالوحدة تقوم بين اثنين أو أكثر.

- صحيح تماما، هم ينطقون بكلمة وحدة، لكنهم يقولون لا يوجد جنوب. عندما يقول الإخوة في صنعاء هكذا فماذا تتوقع أن تكون ردة الفعل في الجنوب.

■ هذا مفهوم. لكن خلاف موقفك وآرائك المتسقة، وأنا أتابعك منذ أكثر من عقد، والمتماسكة بصرف النظر عن موقفي منها، في حين يتم الآن محاولة لاصطناع هوية جديدة باسم الجنوب العربي، ويتم نفي الهوية اليمنية كلياً عن الشعب في الجنوب، أو حتى الدولة المستقلة التي نشأت عام 1967. وما أقصده أن هناك نوعاً من الارتجال والعشوائية في التعاطي مع هذه المسائل دون بحث أو تدقيق، كما أن هناك بالتأكيد مقاصد سياسية وراء هذا.

- لو عدنا إلى الماضي قليلاً. قبل الاحتلال البريطاني كان الجنوب سلطنات، كل سلطنة تنسب إلى السلطان. وعندما جاءت بريطانيا لم تأخذ الجنوب من يد الأتراك ولا من يد صنعاء، وإنما من يد السلاطين.

■ لأنه كان هناك كيانات محلية قائمة؟

- أخذت الجنوب من يد السلاطين، وكانت السلطنات كيانات محلية، ولكن بمثابة دويلات، وهذا كان قبل ظهور اليمن السياسي الذي لم يظهر إلا في عام 1917. أما اليمن الجغرافي فكان موجوداً طبعاً، واليمن هو اتجاه جغرافي مثل الشام.

■ هذا نقاش موضعه في التاريخ، لكن ما أعرفه أن اليمن كان يمناً على الدوام. أنا اطلعت على التقسيم التركي لليمن خلال الاحتلالين الأول والثاني. بالنسبة للاحتلال الأول كان لحضرموت وضع خاص خارج ولاية اليمن. عدا حضرموت كانت كل المناطق تدخل في نطاق ولاية اليمن. وفي الاحتلال التركي الثاني في القرن الـ19 كانت ولاية اليمن هي ما تسميه أنت اليمن السياسي، أي مملكة الإمام يحيى بن حميد الدين التي ورثتها الجمهورية العربية اليمنية في سبتمبر 1962.

- لكن في ذلك الوقت لم تكن هناك دول عربية. كما أن عدد البشر قليل، وبالتأكيد زاد هذا العدد واحتاجوا لأكثر من دولة. ومفهوم الدولة اليمنية لم يظهر إلا في 1917.

■ في التاريخ يمكن لمن يريد أن يذهب إلى ما يعزِّز موقفه سواء كان مع اليمن كهوية أو ضدها. ورغم ذلك فإنه مع قيام الدولة الوطنية في الشمال والدولة الوطنية في الجنوب كانت مسألة الهوية اليمنية محسومة وليست مثار خلاف.

- لنعد إلى النقطة الأصلية. كانت هناك سلطنات، وعندما جاء الإنجليز بدأوا يفكرون في وحدة هذه السلطنات، وما كان يمكن أن يوحدوها تحت أسماء هذه السلطنات مجتمعة، بل جمعوها كلها وأسموها "اتحاد الجنوب العربي"، وظلت هذه التسمية موجودة إلى يوم الاستقلال في 30 نوفمبر 1967. قبل الاستقلال كان يوجد مشروعان: مشروع الجنوب العربي، ومشروع الجنوب اليمني. الثورة (ضد الاحتلال البريطاني) تبنت مشروع الجنوب اليمني، والإنجليز والسلاطين تبنوا المشروع الآخر. وسقط هذا المشروع مع سقوط الإنجليز والسلاطين، ونشأت دولة اليمن الجنوبية الشعبية، ولحظتها صار اليمن يمنين: يمناً شمالياً تعترف به عدن والمجتمع الدولي، ويمناً جنوبياً تعترف به صنعاء والمجتمع الدولي. الحديث الآن عن يمن واحد هو نفي للحقيقة والواقع.

■ هذا صحيح، إذا كان المقصود يمناً واحداً في كيان سياسي، لكن في ما يخص الهوية المسألة تتطلب تدقيقاً.

- من الناحية الجغرافية الجنوب يمني ولكن في المفهوم السياسي كان قبل الثورة "جنوب عربي" وبعدها "جنوب يمني". وهذا يعني أن اليمن يمنان باعتراف صنعاء والعالم. إذا صنعاء الآن تريد أن تتنكر لليمنين فهي عملياً تثبت هوية الجنوب العربي.

■ تقصد تحفزها؟

- نعم. المسألة طبيعية، أنا شخصياً إذا لم تعترف صنعاء بأن اليمن يمنان لا يعود أمامي إلا الجنوب العربي.

■ وكيف تعرّف نفسك في اللحظة الراهنة: يمني، يمني جنوبي، جنوبي عربي؟

- أنا جئت إلى صنعاء كيمني جنوبي. كنا يمنين. حصلت الحرب وما تلاها، ومن الصعب أن نرى القضية بوضوح ونُمسك بحلها إلا إذا اعترفنا بأن اليمن يمنان وليس يمناً واحداً. إذا نظرنا إلى القضية من زاوية اليمن الواحد لا يمكن أن نرى القضية الجنوبية، ولا يمكن أن نرى الحل لها. وسيكون باختصار ما يقوله الحراك وما نقوله نحن خطأ وليس له معنى. وإذا انطلقنا من أن اليمن يمنان يكون ما تقوله السلطة وما تقوله المعارضة خطأ وليس له معنى. نحسم هذه القضية وهنا نكون قد قطعنا نصف الطريق إلى الحل.

■ كنت أتابع ما يصدر عنك أو ما يصدر عن تيار إصلاح مسار الوحدة أو حتى عن مثقفين. كنتم تتحدثون عن شعب يمني، ولكن هذا الشعب عرضة للخطر بسبب هذه الواحدية التي يتم تسويقها. لم يتضمن خطابكم نفياً للهوية في المفهوم السيسيولوجي (الاجتماعي)، بل نفي لواحدية اليمن. بينما الوضع يأخذ منحى باتجاه نفي الهوية اليمنية الواحدة؟

- في مسألة الهوية بالمفهوم الذي تقصده، فإن هويتنا عرب كلنا من المحيط إلى الخليج، لكننا موجودون في كم دولة!

■ والهوية اليمنية تكون واحدة، ولكن وجدت أكثر من دولة أو عدة كيانات حتى في الشمال نفسه؟

- بالتأكيد. القضية قضية حقوق، قضية عدل ومساواة. لو الشعب في الجنوب له مصلحة في الوضع الحالي وجئنا نحن وشياطين العالم كله نحرضه على كراهية صنعاء، هل سيقبلون كراهية صنعاء، لن يقبلوا منا. والعكس صحيح، الناس في الجنوب فقدوا مصالحهم ونهبت أراضيهم وثروتهم ولن يقبلوا بأي حل إلا بإعادة ما نهب. الرئيس قبل يومين كان يتحدث في تجمع عسكري قائلاً: من فوض هؤلاء الحديث باسم الجنوب، لا أحد وصي على الجنوب. هل يعقل هذا الكلام؟ وهل يعقل أن شخصاً يقهر الناس يكون وصياً عليهم؟

■ كما ذكرت سابقاً، عندما كنت أتتبع تيار إصلاح مسار الوحدة كنت ألحظ اتساقاً وتماسكاً حتى وإن اختلفت مع بعض مضامين ما يُطرح. في ما يخص الوحدة فإن تياركم كان يقول بأن الوحدة الحقة يمكن إنقاذها أو استعادتها إذا تم إصلاح مسارها الذي انحرف بالحرب. لم يكن لديكم مشكلة مع مفردات اللغة، أما الآن فإن الحراك صار حبيس اللغة، مهجوساً بها. يعني البيض عندما يتكلم عن الجنوب أشعر بأنه متوتر كلما جاء على ذكر الجنوب أو الشمال، هناك خوف من اللغة والمفردات المستخدمة، لكأنه يخشى أن تفلت منه صفة جنوب يمني أو جنوب عربي، وكذلك حال الآخرين.

- هذه الأمور كلها تحددها تصرفات وسلوك صنعاء وليس نحن.

■ لكن صنعاء قد يريحها هذا الاضطراب؟

- في تقديري الشخصي، هذا كله تحدده صنعاء. فكلما تصلبت وتشنجت، دفعت الناس إلى التشدد أكثر. عندما تنكر الجنوب يزداد تمسك الجنوبيين بجنوبيتهم. عندما تصر على وحدية اليمن وواحدية الثورة، يحصل النقيض.

■ بعيداً عن صنعاء، توجد مشكلة بين الشخصيات السياسية الجنوبية والمكونات حول العنوان؟

- صحيح. عندما تنكر صنعاء الجنوب وتصر على الواحدية، تدفع الجنوبيين نحو التشدد أكثر، ودرجات التشدد تتفاوت من شخص إلى آخر. عندما عدت من لندن (بعد رحلة علاجية) في أغسطس 2007، زارني مسؤول جنوبي في السلطة، ووقتها كان الحراك قد انطلق في 7 يوليو 2007. قال لي: الوضع صعب، والسلطة في مأزق. سألته: هل أتكلم معك كجنوبي أم كسلطة؟ قال: تكلم معي كسلطة. قلت له، وكنت متأكداً أنه سيوصل الكلام للرئيس: الحل في يدكم. أقنعوا الرئيس أن يدعو الجنوبيين للحوار لحل القضية في إطار وحدة. استبعدت أل التعريف لأنه يدل وكأنها موجودة. قال لي: في إطار الوحدة. قلت لا. قال: ما الفرق؟ قلت: الوحدة يعني كأنها موجودة وهي مش موجودة. وأضفت: وفي الحوار يسمع من الجنوبيين الرد. ولا أعتقد أنهم سيرفضون هذه الدعوة، والحل لن يكون كما يريده علي عبدالله صالح، ولا كما يريده الجنوبيون. والحلول دائماً تنبع من الحوار. قال لي: هل ترى هذا ممكناً؟ قلت: أنا أرى الفرصة الآن، وإذا تأخرتم ربما تضيع. غادرني ثم زارني لاحقاً وسألني: لو فرضنا أن الرئيس قبل هذا المقترح، فمع من سيكون الحوار؟ قلت له: اتركوا هذا الموضوع. أنتم ادعوا الجنوبيين، لا تحددوا مع فلان أو علان. وجهوا الدعوة، وأنتم سترون من سيجيكم.

■ من كان سيأتي في حال وجه الرئيس الدعوة، يعني الاشتراكي ما يزال يعتبر نفسه معنياً بأي حل؟

- هو سألني فعلاً: هل سيأتي الاشتراكي؟ قلت له لا أعتقد الاشتراكي.

■ إلى جانب الاشتراكي يوجد حينها علي سالم البيض وحيدر العطاس وعلي ناصر محمد والقيادات الميدانية للحراك، وكذلك أنتم كتيار إصلاح مسار الوحدة؟

- الواحد يسأل عمن عندما يريد تحديده مسبقاً. المفروض يوجه الدعوة ثم يرى من سيأتيه.

■ قد يتصدى مثلاً نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي وأحمد مساعد حسين ومحمد البطاني وغيرهم، ويقولون للرئيس لماذا لا تدعونا نحن، نحن أيضاً جنوبيون. ليس منطقياً أن يوجه أحد دعوة للحوار لطرف مبهم. إذا افترضنا اتفاق مكونات الحراك على ممثل سياسي متفق عليه، يمكن أن يحدث حوار.

- هذا الموضوع متروك لنا كجنوبيين. ونحن ليس لدينا حساسية لا من سلاطين يحاورهم الرئيس حول حل القضية ولا من الإخوة الجنوبيين في السلطة. المهم أن تُحل هذه القضية.

● البقية في الصفحة 4

■ عرض الرئيس عليَّ عضوية اللجنة العامة فقلت له إذا بقي شخص واحد في الاشتراكي فسيكون مسدوس ■ تيار إصلاح مسار الوحدة ذاب في الحراك، وحسن باعوم صاحب خبرة ميدانية ويشبه علي سالم البيض!

في الجزء الثالث:

■ حل القضية الجنوبية يكون بشرعية دولية أو شرعية شعبية، والنضال السلمي خيار استراتيجي للحراك

■ لست مع أية مسميات جديدة لا تنسب نفسها إلى الحراك الجنوبي

■ أرفض تجاوز الحزب الاشتراكي، وانعقاد مؤتمره العام غير ممكن حالياً

■ التقيت ابراهيم الحمدي في مكيراس عام 1972، وحملني رسالة إلى سالمين فحواها عدم إمكانية قيام الوحدة في ظل العمائم والجنابي!

سلطان...

السامعي إن الحركة أشهرت وتأسست بقوة الدستور والقانون، وتفاعل الناس معها في الداخل والخارج، مؤكداً أن قيادة الحركة ممثلة بلجنتها التأسيسية ستبدأ بممارسة عملها وتنظيم فعالياتها بصورة طبيعية، وستبدأ بانتخاب القيادات وتوزيع المهام عليهم.

وجدد السامعي تأكيده على أن الحركة لا تمثل حزباً ولا منظمة مجتمع مدني، وإنما منظمة جماهيرية مدنية مؤقتة لها مطالب وطنية سامية، وتعمل تحت سقف الوحدة، وتناضل سلمياً لتحقيق مواطنة متساوية في الحقوق والواجبات وسيادة دولة النظام والقانون وصيانة الحريات والحقوق، والدعوة لحوار وطني وإيقاف التدهور والانهيار الذي تشهده البلاد، مشيراً إلى أن حركة جماهيرية لا تحتاج لترخيص رسمي من أي جهة، وإنما تعمل في إطار الدستور والقانون ومتحررة من كل الأيديولوجيات والمرجعيات.

وفي معرض رده على سؤال عن طريقة إقامة أنشطة الحركة، التي تصر السلطات على ضرورة تأطيرها في كيان رسمي، أكد أن الحركة ستستمر في إقامة فعالياتها في محافظة تعز وخارجها، وأن الدستور والقانون هو الحكم بيننا، مستبعداً احتمال أن يكون هناك مواجهة بين أتباع الحركة والسلطات المحلية والأمنية، وقال: نحن نعمل ونناضل بشكل سلمي من أجل حقوق مشروعة، وبالتالي فلا مجال للحديث عن احتمال المواجهة طالما أننا جميعا نحتكم للدستور والقانون.

واستنكرت أحزاب اللقاء المشترك بمحافظة تعز حملة القمع والاعتقالات التي طالت المواطنين وناشطين سياسيين على خلفية لقاء جماهيري سلمي يوم الخميس، وأكدت احتفاظها بحقها القانوني والدستوري في استخدام كافة الوسائل السلمية، ومنها المسيرات والمظاهرات، حتى يتم الإفراج عن المعتقلين ومحاسبة المسؤولين عن ذلك العمل الذي وصفته بـ"الأرعن".

واعتبر بيان صدر عن أحزاب المشترك بتعز ذلك العمل مخالفاً للدستور ومجافياً لروح القانون، وصورة من صور التعالي وصب الزيت على النار، وشكلاً من أشكال دفع الناس بعيدا عن الوسائل السلمية والتعبيرات المدنية، وهو ما يشكل خطرا على استقرار الوطن ووحدته وتفريغا للحياة السياسية من مضموناتها الوطنية. وحملت السلطة مسؤولية التداعيات السلبية جراء الأساليب البوليسية المتبعة في التعامل مع القضايا السياسية والحريات العامة.

وقال السامعي إنه لا يرى مانعاً في أن تتبنى تلك الأهداف حركة مستقلة بعيداً عن أحزاب اللقاء المشترك، أو قيادات في تلك الأحزاب، مؤكداً في ذات الوقت أنهم ينسقون ويعملون مع أحزاب المشترك في كافة الفعاليات والأنشطة، كما أكد في ذات الوقت عضويته في مجلس التضامن الوطني الذي يرأسه الشيخ حسين الأحمر، وقال إنه لا يرى تعارضا بين أنشطة الجانبين، وإن مجلس التضامن لا زال فاعلاً في إطار أهدافه وبرامجه.

النائب عن الحزب الاشتراكي اليمني سلطان السامعي أعلن بمعية عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية في المحافظة، عن تأسيس الحركة الجماهيرية للعدالة والتغيير كحركة جماهيرية تتبنى قضايا المحافظة كالماء والكهرباء والصحة والتعليم، وذلك بعد أشهر من إعلان النائب ذاته عن تحضيرات تجريها العديد من الشخصيات السياسية والاجتماعية لمحافظات المنطقة الوسطى، لإنشاء حراك سلمي في تلك المناطق، التي تمثل الثقل الأكبر سكانيا، وبهدف الحراك إلى إعادة الاعتبار للمناطق الوسطى التي تعاني التهميش والإقصاء رغم ثقلها السكاني والسياسي والنضالي، وأقام الحراك -الذي لم يتبلور في صيغة واضحة حتى اللحظة- بعض الفعاليات التي كانت تطالب بالمواطنة المتساوية وعدم إقصاء تلك المحافظات من الحقوق والشراكة الفعلية في السلطة والثروة.

والأربعاء الماضي أعلن عن لجنة تحضيرية للحركة جماهيرية للعدالة والتغيير، يترأسها النائب السامعي، وقال إن الحركة تدعو إلى حكم محلي كامل الصلاحيات، ويدخل في إطاره خيار الفدرالية الذي كان طرحه قبل عدة سنوات كمقترح للإصلاح السياسي للبلاد بتقسيمها إلى عدة أقاليم، وتغيير في شكل النظام السياسي، وهو الطرح الذي قوبل حينها برد قاس واتهامات من قبل السلطات.

ويضيف السامعي في معرض رده على سؤال لـ"النداء" عن حراك الوسط، وهل تعتبر الحركة هي واجهته: حتى الآن وفي إطار الحركة لا زالت تعمل في إطار محافظة تعز، وستدشن عملها فيها، لكنها مفتوحة لكل المواطنين من محافظات الوسط للانضمام لها، مشيراً إلى أنه بالتزامن مع تأسيس الحركة في تعز، فإن هناك لجانا تتولى التحضير لتأسيس تجمعات جماهيرية شعبية في المحافظات الأخرى، وأن التنسيق جارٍ بين الجميع من أجل تشكيل حراك الوسط.

الاشتراكي...

لديه، وطالب المصدر في أمانة الاشتراكي السلطات بالكشف عن مصير المقالح وإعلان مكان وجوده إذا لم يكن محتجزا لدى الأمن السياسي.

وأكد المصدر موقف الأمانة العامة للاشتراكي الذي أعلنه قبل أسبوع وحمل رئيس الجمهورية مسؤولية الإخفاء القسري الذي يتعرض له المقالح، واعتبره جريمة "ينبذها الضمير الوطني ولا يتسامح معها الضمير الإنساني".

واعتبر رأي قانوني من المرصد اليمني لحقوق الإنسان نفي الأمن السياسي احتجاز المقالح لا يمثل مخرجاً للسلطات في تحمل مسؤوليتها في حماية حياته وتحديد مصيره والتحقيق في واقعة خطفه وما أعقبها من انتهاكات.

وأكد المرصد أن المقالح ما يزال يخضع لحالة إخفاء قسري مما يزيد القلق على حياته، ويوجب على الجهات المسؤولة، وفي مقدمتها النائب العام، بذل جهود حقيقية وعاجلة لكشف مصيره وتحديد الظروف التي يعيشها.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

محكمة...

منير الجبيه، دخول وسائل الإعلام لتغطية جلسة المحاكمة، بررها القاضي بتأخر الطلب، مشيرا إلى قرار المحكمة في السابق منع رئيس التحرير من النشر بخصوص هذه القضية (قيد المحاكمة).

كما طلبت النيابة من المحكمة في بداية الجلسة فتح باب المرافعات لمواجهة المتهم الأول بقائمة الإثبات، فوبلت بموافقة محامي المتهم ليتمكن من الدفع بعدم دستورية المادة 201 من قانون العقوبات والمادة 108 من قانون الصحافة والمطبوعات.

وفي الجلسة التي حضر فيها صحفيون للتضامن مع "المصدر"، قررت المحكمة فتح باب المرافعات لتمكين النيابة من مواجهة المتهم بقائمة الإثباتات، ومحامي الدفاع من الترافع عن المتهم.

ووجهت المحكمة لسمير جبران سؤالا حول موقفه من التهم المنسوبة له، ووالجهها بالنكران، شرع بعدها عضو النيابة في تلاوة ما ورد من عبارات (تقول النيابة بأنها مسيئة)، معتبرا رئيس التحرير مسؤولا عن كل ما ينشر في الصحيفة وفقا للمادة 42 من القانون، إضافة إلى عدم ذكر الصحيفة لاسم رئيس التحرير في نفس العدد 52. وأنكر جبران ما ورد من تهم منسوبة إليه في القضية، معتبرا ما ورد في المقال بأنه وجهة نظر يعبر فيها الكاتب عن وجهة نظره في حدود النقد السياسي لرئيس الجمهورية.

محامي رئيس التحرير منير الجبيه اعتبر قرار المحكمة منع النشر عقوبة ينبغي ألا تكون إلا بعد صدور الحكم، مؤكدا أن المادتين 201 من قانون العقوبات، 108 من قانون الصحافة والنشر يخالفان التشريع الإسلامي والدستور اليمني، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مطالبا برفع القضية للمحكمة الدستورية العليا للفصل فيها، الأمر الذي اعتبره عضو النيابة يهدف إلى إطالة النزاع، تاركا لسلطة المحكمة النظر في الدفع المقدم من محامي الدفاع.

أما المحامي فيصل الأسدي، الذي نصب من المحكمة للدفاع عن المتهم الثاني في القضية (منير الماوري)، فقد اعتبر ما ورد في مرافعة محامي المتهم الأول (جبران) محاولة لإخلاء المسؤولية عن موكله وإلقائها على الماوري، معتبرا ذلك مخالفا لمقتضيات العدالة والمسؤولية التضامنية بين كاتب المقال ورئيس التحرير.

وأشار الأسدي إلى أن المقال وحده لا يشكل جريمة بحد ذاته لولا وجود ما اعتبرها مساندة من فعل آخر مقام الجريمة، وهي النشر.

وتقدم الأسدي برفع لرئاسة المحكمة يقول فيه بأن رئيس الجمهورية موظف عام، وانتقاد مسلكه الوظيفي لا يعد جريمة حد تعبيره، مطالبا المحكمة بإعادة النظر في مضمون المقال وحجز القضية للحكم.

الخيواني...

وعبر الخيواني في بلاغ صحفي قبيل مغادرته صنعاء، عن اعتزازه بالجائزة التي تحمل اسم عمر أورتيلان الصحفي الجزائري وأحد مؤسسي صحيفة "الخبر" الذي استشهد على يد الإرهابيين عام 1992.

وقال إن حصوله على الجائزة يسلط الضوء مجددا على المحنة التي تعيشها الصحافة اليمنية منذ سنوات. كما يعبر عن الوشائج العميقة التي تربط الصحفيين والصحفيات العرب في مواجهة التيارات والسلطات التي تعادي حرية الصحافة ولا تتورع عن ممارسة أفظع الانتهاكات ضد الصحفيين بما في ذلك القتل والخطف والإخفاء القسري.

وإذ نوه بدور الشهيد عمر أورتيلان الذي واجه بجسارة الإرهاب والقمع خلال مسيرته الصحفية، وقدم حياته فداء للكلمة الحرة والقيم المتمدنة، عبر عن قلقه العميق حيال المصير الغامض للزميل محمد المقالح رئيس تحرير موقع "الاشتراكي نت"، الذي اختطف في العاصمة صنعاء قبل 5 أسابيع، وترفض السلطات الكشف عن مكان احتجازه.

وقال: "كل يوم يمر على غيابه لدليل على مدى الاستهانة بكرامة المواطن وحياة الإنسان. وقيمة الصحفي".

كما أشار إلى معاناة الزملاء المعتقلين فؤاد راشد. وصلاح السقلدي. وإياد غانم. مشددا على أن الانتهاك الواقع عليهم منذ 5 أشهر، ما كان ليحدث لولا هشاشة وحدة الصحفيين اليمنيين واستغلال السلطات، وذلك لترسيخ نهجها المعادي للصحافة الحرة في اليمن.

واعتبر الخيواني الجائزة تكريما لكل صحفي يدافع عن حريته واستقلاليته. كما لكل صحيفة تدفع ثمن استقلاليتها مثل صحيفة "الأيام" العدنية الصامدة في مواجهة الحصار الخانق الذي تفرضه السلطات عليها منذ مطلع مايو الماضي.

تظاهرات...

التظاهرات في كليات التربية عدن، والتربية صبر -لحج، والحقوق، والاقتصاد والعلوم الإدارية، وكليات ردفان وطور الباحة والضالع ويافع، وكليات أبين بيانا استنكروا فيه هذا القرار الذي وصفوه بأنه تعسفي ولا يستند إلى أي قانون، مؤكدين أنهم لم يمارسوا إلا كل حق كفله لهم الدستور والقانون ووفق اللوائح الجامعية المعمول بها، وأن رئاسة الجامعة ومن وراءها تريد جرجرة الطالبين وإرهاقهما نفسيا ومعنويا.

وأشار البيان إلى أن رئاسة جامعة عدن هوت بنفسها إلى مرتبة المحاكم السياسية لتصدر حكماً كهذا القرار، وأنها تتعامل مع الطالبين كتعامل المثل القائل "مغني جنب أصنج"، ضاربة عرض الحائط بكل نداءاتنا للمطالبة بإلغاء القرار، ولا نعلم أهو تغافل أم تلاعب وتغاض عن أصواتنا. واستنكر الطلاب اتهامهم بأنهم هم من يقوم بالشغب في جامعة عدن. وتساءل البيان بالقول: "أم أننا عبارة عن محاليل في مختبرات الأمن السياسي تجرى علينا التجارب؟ وما هي الحجج والبراهين التي يستند إليها هذا القرار ولم يتم مواجهتنا بها؟".

واتهم البيان رئاسة الجامعة بأنها هي أول من يخالف القرارات الشرعية، مشيرا إلى أنها لازالت ترفض إجراء أي انتخابات طلابية نزيهة، مفضلة على ذلك اللجوء إلى تعيين أشخاص يعملون لديها بصفتهم مخبرين وعسسا لا ممثلين لقطاع طلابي، مؤكدا أن رئاسة الجامعة لم تلجأ إلى إصدار هذا القرار إلا بعد إدراكها العميق أن فسادها المصلحي سوف ينهار في ظل وجود طلاب لا يمكن لهم أن يصمتوا على حقهم، وهم كثيرون، ولم نكن نحن إلا تجربة إذا تم التغافل عنا سوف يضعون سكاكينهم على جيد كل طالب يرفع صوته لا للظلم لا للتهميش والتمييز.

ودعا البيان الطلابي في ختامه جميع طلاب جامعة عدن إلى الوقوف صفا واحدا ضد هذه الممارسات التعسفية ورفضها والمطالبة بوقفها وإعادة كل الطلاب المفصولين إلى مقاعدهم الدراسية. محذرا من مغبة التمادي في مثل هذه الأعمال. وداعيا أيضا إلى الإفراج عن زميلهم الطالب بكلية الإعلام إياد عماد غانم الذي يقبع في سجن صبر المركزي بحكم سياسي.

الجدير بالذكر أن كليات جامعة عدن كغيرها من قطاعات المجتمع المدني، شهدت خلال العام الماضي حملة احتجاجات طلابية واسعة نظمتها جميع الكليات تضامنا مع المعتقلين في سجون السلطة.

وقال عدد من الطلاب المتضامنين مع الطلاب وافي وحبيب وغانم، إن رئاسة الجامعة استبقت العام الدراسي الجامعي 2009/2010، الذي دشن قبل أسبوعين، بهذه القرارات التعسفية، وهي محاولة إرسال رسالة إلى كل الطلاب الناشطين بالحراك الجنوبي، هدفها تخويفهم وتهديدهم بسلاح الفصل عن الدراسة.

على هامش التظاهرات تحدثت الطالبة رنا العولقي قائلة: حتى لا نوكل كما أكل الثور الأبيض، فما تعرض له الطالبان حبيب ووافي مؤشر وبداية خطيرة لن نسكت عنه، وندعو رئاسة الجامعة ووزير التعليم العالي للتعامل مع الاعتصامات بمسؤولية، ومعالجة مطالبهم، وعدم المكابرة في ظل الأوضاع الحالية، حتى لا تتحول الجامعة إلى ساحة تظاهرات يومية وفوضى، وتسقط هيبة التعليم الجامعي.

محمد حيدرة مسدوس لـ«النداء»: (2-3)... (بقية)

■ لكن قد ينزلق البعض نحو لغة تخوينية. عندما جرى حديث في الصحافة (مايو 2009) عن تحضيرات لحوار في القاهرة بين علي ناصر وحيدر العطاس وربما آخرين والسلطة، لاحظت ردات فعل عنيفة جداً من بعض مكونات الحراك.

– **هذا يمكن أن يحصل من بعض الأشخاص الذين يعوزهم العمق في الأمور. الشيء البديهي أن أي طرف جنوبي يحاور السلطة على القضية الجنوبية سيتشاور مع كل الأطراف الجنوبية، ولا يستطيع أي طرف جنوبي أن يتحرك بدون التشاور مع كل الأطراف.**

■ الرئيس علق في لقاء موسع قبل عدة أشهر على أولئك الذين يرددون بأن الجنوبيين الموجودين في السلطة مهمشون ومجرد موظفين، مؤكداً أن زملاءه في السلطة من أبناء المحافظات الجنوبية فاعلون ويمارسون صلاحياتهم كاملة، حتى إنه أشار إلى أحدهم قائلاً: "هذا هو أمامكم مسبع مربع"!

– **سمعت هذا الكلام، وسبق أن أوضحت رأيي فيه في الجزء الأول من الحوار.**

■ بافتراض أن الرئيس قرَّر أن هؤلاء الذين معه في السلطة هم الأجدر، وقال لهم تعالوا نفكر معاً كيف نحل القضية الجنوبية، هل تعتقد أن هؤلاء سيأتون إليكم لمناقشتكم حول الحل؟

– **من حيث المبدأ لا توجد لدينا حساسية تجاه أي جنوبي، لكن على أي طرف جنوبي يدخل في حوار مع السلطة إذا أراد النجاح، التشاور مع جميع الأطراف.**

■ في التراتبية الحكومية، يوجد مدير مديرية ومحافظ ومجالس محلية، ألا ترى أن الحراك انعكس إيجاباً على هؤلاء، وصاروا يمارسون صلاحيات أوسع، وأنا أسمع أن نائب الرئيس يمارس سلطات أوسع في المحافظات الجنوبية، أو لنقل يمارس سلطاته في إطار أوسع من محافظة في الواقع؟

– **توجد ترقيعات ومحاولات من هذا القبيل، لكنها غير مجدية. بيت القصيد أن يعترف علي عبدالله صالح بالقضية الجنوبية وبالهوية الجنوبية، ويعترف بممثلين للجنوب، وحينها يمكن أن يكون للكلام جدوى.**

■ أحصل بينك وبين الرئيس علي عبدالله أي شكل من التواصل حول هذا الموضوع مؤخراً، حتى بطريقة غير مباشرة؟

– **لا. حتى الآن لا. عندما عدت من لندن اتصل بي يسأل عن صحتي ويهنئني على نجاح العملية الجراحية.**

■ ولا حتى عبر رُسل؟

– لا.

■ ما أعرفه أن علاقة شخصية طيبة جمعت بينكما في السابق؟

– **العلاقة الشخصية كانت طيبة عندما كنا في السلطة. عندما كنت نائب رئيس وزراء لشؤون القوى العاملة والإصلاح الإداري، في الحكومة الأولى وفي الحكومة الثانية (حكومة مايو 1990، وحكومة مايو 1993). العلاقة الشخصية تقوت (بيننا) بسبب أجهزة التنصت على اجتماعات المكتب السياسي للحزب الاشتراكي. كنت أختلف مع المكتب السياسي بالكامل في ما يخص الوضع الجديد الذي نحن فيه، والعلاقة بالرئيس. لم أكن أرغب في الدخول في عداء مع علي عبدالله صالح بعد أن أعلنا الوحدة وسلمنا الأرض والثروة. هذا ليس معقولاً. كنت مختلفاً مع المكتب السياسي، المكتب السياسي كان في واد وأنا كنت في واد. الرئيس كان يسمع ما يدور في اجتماعاتنا، وأذكر أنه أتصل بي مرة، وطلب مني أن أذهب إليه. ذهبت إليه في العاشرة صباحاً. قال لي أريدك أن تنضم إلى المؤتمر الشعبي، وسأعطيك عضو لجنة عامة. هذا طبعاً بعد إعلان الوحدة بأشهر. قلت له شوف إذا قالوا لك إن الاشتراكي انتهى وباقي فقط واحد سأكون أنا. قال: إلى هذا الحد؟ قلت نعم، قال: ليش؟ قلت له: نحن عشنا في هذا الحزب وهو امتداد لثورة الجنوب، خطأنا وصوابنا فيه، والخروج عنه إلى حزب آخر ليس له معنى، لأن الخارج من الحزب سيكون مجرد ضيف.**

■ وهو تقبل منك هذا الكلام؟

– **لا. هو قال أيش لكم من تاريخ، أنتم قتلتم قحطان وسالمين ومطيع وعلي عنتر وصالح مصلح، وقال أيضاً شيئاً من هذا الكلام. قلت له: على كل حال، في تاريخنا شيء من السواد وشيء من البياض، لكن هذا تاريخنا ونحن نعتز به. وبعدين رحت من عنده.**

كنا في المكتب السياسي مختلفين لأنهم كانوا يقولون إن الرئيس وعلي محسن الأحمر لهما علاقة بتنظيم القاعدة والجهاديين.

■ المقصود الجهاديين لأن تنظيم القاعدة لم يكن قد أعلن وقتها؟

– **نعم. وأن لهما علاقة بالاغتيالات والأحداث الأمنية في البلد. كنت ضد هذا الكلام، لأنه لا يعقل وجود ناس مسؤولين على بلد يخربون أمنه.**

■ ألا تزال على هذا الرأي الآن؟

– **لا. أنا اقتنعت بأن كلامهم صحيح، ولكن للأسف لاحقاً. كنت وقتها ضد هذا الكلام، في حين أن الآخرين في المكتب السياسي، جميعاً وبدون استثناء، مقتنعون بهذا الكلام.**

■ كيف عرفتم بوجود عملية تنصت عليكم؟

– **البيض حصل على تأكيدات بذلك، ولا أدري كيف حصل عليها.**

■ كنتم تجتمعون في مقر الحزب الاشتراكي، فهل يعقل أن الاشتراكي بقدراته الأمنية وبخبرته في السلطة لا يتحوط لهذا الاختراق الأمني؟

– **هم وفروا لنا هذا المبنى. واستلمناه منهم.**

■ سمعت أيضاً أن بيوت بعض المسؤولين في الحزب كان يتم التنصت عليها. ماذا عن بيتك؟

– **حتى بيتي. لم أكن أصدقهم في الحقيقة. صالح السيلي جلب أجهزة لكشف التنصت على اتصالاتنا. كانت أجهزة صغيرة يتم ربطها بالهاتف وتم توزيعها علينا. وكنت عندما اتكلم ألحظ دخول الطرف المتنصت فاختصر الكلام.**

■ هذا بالنسبة للاتصالات، لكن ماذا عن المقر؟

– **البيض جاء بأشرطة تسجيل حصل عليها من داخل الرئاسة تبيِّن أن اجتماعاتنا مسجلة. ومع هذا لم اقتنع لأنني خشيت من وجود لعبة بيننا (داخل الحزب) لخلق صدام مع علي عبدالله صالح. كان هذا تقديري فأنا لم أكن اتوقع أن يحصل هذا، لم أكن اتصور أن يتم العبث بمشروع الوحدة ومشروع أمنها من المسؤول الأول.**

■ متى كان هذا يحدث بالضبط؟

– **في 1991.**

■ ومتى اتضح لك تماماً صدقية هذا الكلام؟

– **في 1993. بعد الانتخابات البرلمانية بالضبط. لم أكن مقتنعاً بإمكانية حدوث هذا، حتى أن البيض بنفسه اعطاني شريط تسجيل فيديو، وقال لي: اتفضل شوف. رأيت (في الشريط) أشخاص مقربين لعلي عبدالله صالح (...) في جلسة مع جهاديين، وهم يوزعون عليهم المهام والمتفجرات. غير معقول أن يكون هناك مسؤولون في الدولة ويقومون بتخريب أمنها.**

■ وبصرف النظر عن التنصت على اجتماعاتكم، لكني ومن خلال تتبعي لآرائك ومواقفك، لاحظت انك تجنبت دوماً النيل من شخص الرئيس، قد تهاجم النظام أو موقع الرئاسة دون التجريح في شخص الرئيس، أيمكن أن يكون هذا سبباً إضافياً لمودة الرئيس تجاهك؟

– **في السياسة لا يجوز التجريح الشخصي لأن القضية تتحول حينها إلى قضية شخصية. نحن نختلف مع سياسة الرئيس.**

■ خلال فترة المشاكل داخل الحزب الاشتراكي بسبب مواقفك من «وحدة حرب 1994»، كان يُقال إنك برغم هذه المواقف الراديكالية فإن علاقة جيدة تجمعك بالرئيس. كان يُقال هذا من بعض المختلفين معك في الرأي؟

– **المختلفون معي، الله يسامحهم، اتهموني باتهامات كثيرة. كأن يقال إنني عميل مع السعودية، أو مع المخابرات البريطانية، أو انني أريد مغادرة الحزب الاشتراكي والالتحاق بالجفري في الرابطة، وإنني اشتغل لصالح السلطة لشق الحزب الاشتراكي، كلام كثير من هذا القبيل. لكن أنا لم أكن اهتم بهذا لثقتي بأن الحياة كفيلة بإقناعهم بصحة مواقفي.**

■ وانت الآن لا تحمل ضد هؤلاء أية مشاعر عداء أو بغض؟

– لا.

استدعتهم السلطة كمشبوهين فقط..

النمس والدبيلي وشرقة.. خرجوا قبل 30 سنة ولم يعودوا

■ الضالع - فؤاد مسعد

عندما اشتعلت الحروب الشطرية في سبعينيات القرن الماضي كانت مديرية دمت مسرحا رئيسا للصراع، ما جعل أبناءها يدفعون الثمن غاليا من دمائهم وأموالهم وأمنهم واستقرارهم، وحالة الاختفاء القسري التي تطالعنا بها السطور التالية تأتي ضمن الضحايا التي دفعت ثمن ذلكم الصراع الذي توزع فيه أبناء المنطقة على ضفتي النهر، قتل منهم كثير وشرد الآلاف من مساكنهم باحثين عن مكان لا أثر فيه للحرب التي أكلت الأخضر واليابس، إن كان بقي أخضر.

تقع قريتا "حقل الفارد" و"الموضع" شرق مدينة دمت على بعد 10 كم تقريبا، وحين يقرر أي من ساكني القريتين السفر لمدينة دمت عاصمة المديرية فإن أقل من ساعة واحدة مدة كافية للوفاء بالغرض، غير أن ذات المدة وأضعاف أضعافها لم تكن لتكفي لعودة 3 من الشبان غادروا منازلهم منذ ما يقارب ثلث قرن دون أن يعودوا.

في أواخر العام 1978 استدعت السلطات في دمت كلا من: أحمد قايد النمس (37 عاماً) من قرية حقل الفارد، مسعد محمد شرقة (30 عاماً)، من قرية حقل الفارد، ومحمد علي الدبيلي (28 عاماً)، من قرية الموضع، بالإضافة لاثنين آخرين هما أحمد الشغدري وزين الحمري، وكانا طاعنين في السن.

لبى الجميع النداء الذي وجهته السلطة، وفي مدينة دمت تم وضعهم في مبنى القيادة المعروف باسم "دار الحسن" نسبة لبانيه الأمير الحسن بن الإمام يحيى حميد الدين الذي كان عاملا على المنطقة في خمسينيات القرن الماضي.

يقول أحد الأقارب إنه بعد يومين وردتهم أنباء تفيد بأنهم نقلوا إلى العاصمة صنعاء بسيارة حكومية، وكان أفراد المجموعة مقيدين بالسلاسل ومعهم اثنان من الجنود، وبحسب رواية أحد الناجين فقد تم إيصالهم إلى مبنى مكون من 4 طوابق، تم توزيعهم في غرفتين تضم الأولى: زين الحمري وأحمد الشغدري وأحمد النمس، فيما وضع الباقيان في الغرفة الأخرى.

وكان المسؤولون هناك قد أجروا عدة تحقيقات شملت جميع المعتقلين، حيث وجهت لهم تهمة التخريب وإيواء المخربين، وهي التهمة التي كانت السلطة تلصقها بكل ما له علاقة بالجبهة الوطنية والمقاومين في المناطق الوسطى في تلك الفترة، يبدأ السؤال الافتتاحي: هل أنت مع المخربين؟ لتتبعه بقية الأسئلة.

مكثوا على هذه الحالة يومين، وفي منتصف الليلة الثالثة تم سحب أحمد النمس إلى الغرفة الأخرى التي كانت تضم زميليه محمد الدبيلي ومسعد شرقة. وهناك فكوا عنهم القيود وأخرجوهم إلى مكان آخر، وكان هذا آخر لقاء جمعهم بصاحبيهم الآخرين، حيث انقطعت الأخبار بينهم، وغادر الشغدري والحمري صنعاء بعد بضعة أشهر بحسب ما ذكر لـ"النداء" المحامي علي أحمد النمس.

حينها لاذ أهالي الضحايا بالصمت خوفا مما قد يجره البوح عليهم من تداعيات رأى الأقارب أنهم في غنى عنها، خصوصا والبلاد كانت تعيش نوبات صراع متواصلة.

وحين هدأت الصراعات مطلع الثمانينيات بدأ بعض الأقارب يطرقون أبواب المعنيين، ولكن دون جدوى.

● راجح الدبيلي

● علي النمس

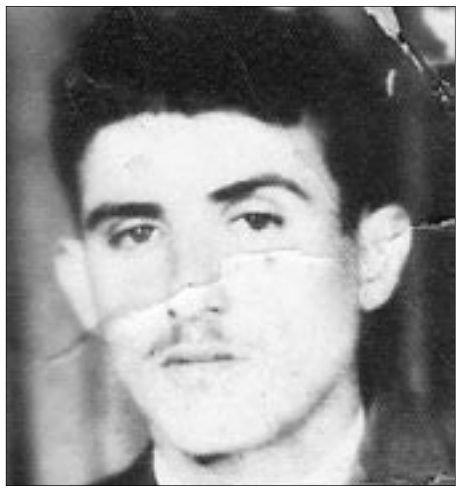
● المختفي الدبيلي

● المختفي شرقة

أحمد النمس
أكبر أعضاء المجموعة سنا

يقول المحامي علي النمس إن والده كان مغتربا في السعودية، وفي إحدى المرات التي قرر فيها العودة إلى الأهل والوطن، وبينما هو يحتفل مع بعض الأقارب والأصدقاء بقدوم ولده الصغير "محمد"، وصله نداء السلطة فلباه قبل أن ينتهي من مراسيم الاحتفاء بقدوم مولوده الجديد (أنهى محمد قبل سنوات دراسته الجامعية ويبلغ عمره 31 عاماً، ومثله بقية إخوانه الذين تركهم والدهم -أو أجبر على تركهم- في سنواتهم الأولى، لتتولى والدتهم رعايتهم وتنشئتهم).

حين خرج أحمد كان "ناجي" أكبر أبنائه في السابعة من العمر، وهو الآن يبلغ 38 عاماً، بينما يبلغ عمر المحامي علي 36 عاماً، وهو يوم غادرهم والده كان في الخامسة من العمر، أما قايد الذي كان يومها في الثالثة من عمره فعمره اليوم يتجاوز 34 عاماً، وقد أصبح طبيبا يحمل مؤهل "ماجستير" في الطب.

علي لا يذكر من أمر والده شيئا غير ما سمع بعد ذلك من والدته التي تؤكد له أن والده لم يرتبط بأحد من أصحاب الصراع، وأصحاب الصراع حينها هم السلطة من جهة والجبهة الوطنية من جهة أخرى. لم يكن أحمد ضمن قوائم المتحاربين، ويوم قررت أجهزة الأمن استدعاءه لم يعترض على هذا الإجراء لثقته المطلقة بكونه غير منتم لتلك القوائم، استجاب مسرعا على أمل العودة لاستكمال الفرحة، لكن من كانوا هناك بانتظاره كان لهم رأي مغاير.

يقول المحامي علي النمس نجل المخفي قسرا: زرنا معظم سجون الجمهورية ومصحاتها لكن بلا فائدة. ويضيف: إذا كان قد تم تصفيتهم فنحن نتساءل عن مكان وزمان هذه التصفية، ويستدرك متسائلا: هل يحق لنا المطالبة بجثثهم إن كان قد تم قتلهم؟

محمد الدبيلي

الرجل الثاني في المجموعة هو محمد علي راجح الدبيلي الذي يقول أقاربه إنه كان مغتربا في الكويت، وعاد حينها إلى بلده، يؤكد ابنه راجح في حديثه لـ"النداء" أن والده لم تكن له علاقة تربطه بالأطراف المتصارعة، ويضيف أن والده ذهب بسيارته كالعادة إلى السوق لشراء بعض الاحتياجات حسب ما سمع فيما بعد من أقاربه.

كان عمر راجح وقتها لا يتجاوز 3 أعوام، يقول إنه لا يتذكر من تلك الفترة شيئا، كما لا يعرف عن والده سوى أنه خرج إلى السوق في واحد من الأيام العصيبة، وكذلك أخته التي تصغره بنحو سنتين هي الأخرى تفتّح وعيها على فجيعة رحلة لم يعد صاحبها الذي هو هنا أبوها.

راجح محمد الدبيلي يقول لـ"النداء" إن والده يوم خروجه كانت لديه سيارة وجنبية غالية الثمن لا أحد يدري أين ولا كيف جُرد منهما؟ هو كان يتصور أنه سيعود في أقرب وقت ممكن إلى بيته وأولاده، وهو نفس الشعور الذي كان يخالج جميع من تم استدعاؤهم في ذلك اليوم المشؤوم.

راجح الدبيلي يناشد عبر صحيفة "النداء" الجهات المختصة تقديم إفادة شافية عن مصير والده. هل من مجيب؟

● قايد النمس

● مراد شرقة

● محمد النمس

مسعد محمد شرقة

كان يعمل في بلاد الغربة (الكويت)، وذات صيف ملتهب عاد إلى الوطن ليؤسس أسرة ويبتا جديدا، يقول أحد أقاربه إنه بعد زواجه بفترة قصيرة لا تتعدى بضعة أشهر، خرج ليلبي داعي السلطة وحملتها العسكرية.

دشن الحاج محمد أحمد عبدالكريم رحلة البحث عن ولده مسعد، وبهذا الخصوص خاطب وزير العدل قائلا: "إن لي ولداً يسمى "مسعد" وأخذوه يوم نزلت الحملة (العسكرية) بدون ذنب، وله مدة خمس سنوات ولا نعرف في أي حبس (سجن) ولا نعلم هو حي أم ميت؟". (هذا الخطاب مؤرخ في 1983).

يوم خرج مسعد خروجه الأخير كانت زوجته حاملاً بولده الأول الذي سيكون الأخير أيضا، ولد "مراد" عقب اختفاء والده، نشأ وترعرع وعمره الآن 31 عاماً، وصار لديه أسرة جديدة بينما والده لا يزال عالقا في غياهب المجهول.

رحلة البحث عن مفقودين

يتفق أقارب الضحايا المختطفين على أن هؤلاء لم يكن لهم أي ارتباط سياسي أو انتماء لأي تيار أو طرف من الأطراف المتحاربة.

وفي أحاديثهم لـ"النداء" يقولون إنهم لم يتركوا مكانا توقعوا أن يكون أقاربهم موجودين فيه إلا ذهبوا إليه.

في يناير 1980 توجه أقارب المختفين قسريا برسالة إلى قائد قوات الشرطة العسكرية، جاء فيها: "المذكورين محابيس (سجناء) منذ سنة وثلاثة أشهر وهم أبرياء ولا نعرف أين حبسهم من يوم مسكوهم وأنت مطلع على قضيتهم، نرجو من سيادتكم الأمر إلى من يلزم لمعرفة وحل قضيتهم".

وبدوره تولى الرد التالي:

"الأخ/ رئيس الجهاز المركزي (الأمن الوطني سابقا، والسياسي حاليا) غالب القمش المحترم

المذكورين بعاليه أخذوهم الضباط قبل سنة وأرسلوهم صنعاء للجهاز المركزي ولا أعلم عنهم إلا وقد حركوهم آنذاك وأنا قائد المحور وقائد الحملة السابقة قبل الأحداث..

تكرموا مشكورين بالبحث عنهم فهم لم يكونوا مخربين ولكنهم كانوا مشبوهين فقط..".

وهناك ردوا على طلب أهاليهم بعدم وجود هؤلاء المشبوهين فقط!

رحلة البحث عن الثلاثة المصنفين بكونهم مشبوهين فقط، تواصلت في أكثر من مكان، لم ييأسوا على الرغم من أنهم شعروا أنهم كمن يطارد السراب.

بعد الإعلان عن قيام الوحدة في مايو 90، انتعش الأمل لديهم فتحركوا باحثين عن خيط يوصلهم إلى الحقيقة، فكان آخر توجيه رسمي بهذا الخصوص عبارة عن مذكرة وجهها الرائد عبدالقادر هلال مدير مديرية دمت بتاريخ 91/10/8، إلى مدير المصحة العقلية في تعز، ويطلب منه التعاون في البحث عن المذكورين كونها جاءت أخبار من بعض الأشخاص تقول أنهم موجودون في المصحة، لكن الأقارب لم يجدوا هناك ما يبحثون عنه.

مرور كل هذه السنوات التي تزيد عن 30 سنة، كفيل بطمس معالم الأمل الوحيد الذي تشبث به أقارب الضحايا (المفقودين) لفترة من الزمن.

الأبناء الصغار مع مرور الوقت كبروا بينما الحلم بعودة الغائبين أخذ يصغر شيئا فشيئا.

مات كثير من أقاربهم ومعهم مات الحلم ذاته، وإن ظلوا لفترة يتساءلون عن جدوى استقرار الأوضاع وعودة معظم الضحايا المحسوبين على طرفي الصراع، بينما لم يكن بمقدور أحمد ومسعد ومحمد العودة سيما وأنهم -وفقا لتأكيد أهاليهم- نأوا بأنفسهم بعيدا عن أتون المواجهة.

رغم أن قطاع التأمين تأسس منذ ما يقارب 115 سنة بفعل حراك الشركات البريطانية في عدن، غير أن هذا السوق ظل ضعيفاً، حيث تحتل اليمن أدنى مرتبة بالنسبة لحصة الفرد في التأمين، إذ تتراوح بين دولارين و3 دولارات للفرد في العام، في حين يصل حجم التأمين في بعض الدول إلى 700 دولار.

قيمة أقساط هذا السوق الذي يتكون من 14 شركة ما زالت في حدود 50 مليون دولار رقماً لا يمثل شيئاً إذا ما تم مقارنته بأقساط شركة واحدة في دول الجوار التي قد تتجاوز كل أقساط السوق اليمني عن هذا القطاع، كان لـ"النداء" هذا اللقاء مع الأستاذ علي محمد هاشم رئيس الاتحاد اليمني للتأمين، والذي أجراها الزميل ياسر المياسي.

هناك شركة تأمين في اليمن، منها شركات حقيقية

رئيس الاتحاد اليمني للتأمين علي محمد هاشم لـ"النداء":

مصالح ومستفيدون وراء التفاف شركات النفط على التأمين في شركات محلية

■ حدثنا عن بدايتكم مع قطاع التأمين.

– كانت البداية في عهد الرئيس المرحوم إبراهيم الحمدي، حدث آن استوردت المؤسسة الاقتصادية العسكرية (حالياً المؤسسة الاقتصادية اليمنية) بضاعة تخص الجيش قيمتها 3 ملايين دولار، لكن البضاعة تأخرت، ثم عرفنا أن التأخير كان بسبب التأمين، فجاءت فكرة التأمين، وبدأت بالبحث عنه.

■ ألم يكن حينها توجد شركات للتأمين؟

– نعم كانت توجد شركة مأرب للتأمين التي تأسست عام 1974، وتوليت الشركة عام 1984 كرئيس مجلس الإدارة غير متفرغ لمدة 4 أشهر، ثم انتقلت إلى صناعة الاسمنت والتجارة الخارجية، وفي 1997 تفرغت للعمل في الشركة. وكانت فترة الثمانينيات والتسعينيات فترة الانتعاش الحقيقي للاقتصاد اليمني.

■ كيف تقيم واقع التأمين في اليمن اليوم؟

– ضعيف، لأنه لم يلق الاهتمام والرعاية الكاملة، ويشترك في ضعفه القائمون عليه والدولة والمستفيدون منه. والتأمين في اليمن مثله مثل أي تأمين في أية دولة، يرتبط بالاقتصاد، فكلما انتعش الاقتصاد انتعش سوق التأمين.

■ ما قيمة حصة الفرد في اليمن من التأمين؟

– مازالت اليمن تسجل أدنى مستوى لحصة الفرد من التأمين، فهو لا يتجاوز 2–3 دولارات للفرد في السنة، وهي حصة متدنية اذا ما قورنت مع بعض الدول التي يصل فيها نصيب الفرد إلى أكثر من 700 دولار في السنة، مما يؤكد أن دخل الفرد بسيط، فالتأمين الشخصي يكاد يكون غائباً، والمواطن يعتبر التأمين كمالياً وغير ضروري أمام حاجات تخص الغذاء والسكن.

■ يتحدث معظم الناس أن أسعار التأمين غير مناسبة لدخل الفرد؟

– الأسعار تتحكم فيها عوامل متعددة أهمها الوضع الاقتصادي الذي يتحكم بدخل الفرد، وكذا الوعي الذي يتسبب في زياد المشتركين في قطاع التأمين، فكلما كبر جمهور التأمين قلت قيمة قسط التأمين، والعكس كلما قل جمهور التأمين زاد قسط التأمين... يعني كلما أمنت على ألف شخص الخطر يصبح نسبته نسبة من الألف، والألف سوف يتعاون المؤمن عليهم على دفع القيمة، والعكس سيكون عندما يكون المؤمنون قليلين.

■ متى بدأ نشاط التأمين في اليمن؟

– دخل التأمين عدن قبل أكثر من 115 سنة مع الشركات البريطانية، لكنه ظل على شكل وكالات للشركات البريطانية، وبعد الاستقلال تم تأميم جميع الشركات، وعمل شركة واحدة، لكن الشركة ضاعت بسبب تبعيتها لوزارة المالية، وأسيرة للروتين الحكومي والمالي، ولم تستطع أن تنافس في السوق ولم تنطلق.

في الشمال كانت البداية خلال مرحلة الاستقرار، حيث فكر القائمون على البنك اليمني للإنشاء والتعمير مع مجموعة من رجل الأعمال، منهم مجموعة هائل سعيد أنعم، بتأسيس شركة مأرب للتأمين، وكانت الدولة متعاونة، حيث فرضت على البضائع التأمين في الموانئ التجارية.

■ كم تعطي نسبة لنمو نشاط شركات التأمين الحالية؟

– في حدود 10 – 15% سنوياً، وتحديداً خلال السنوات الأخيرة، بسبب استقرار سعر الدولار.

■ لماذا تعدل الشركات النفطية عن التأمين في اليمن وتذهب إلى الخارج؟

– ليست شركات النفط التي يحرم منها سوق التأمين، فمعظم الشركات الكبيرة تذهب إلى الخارج بسبب عدم إلزام هذه الشركات بالتأمين داخل البلد، ومعظم شركات النفط تؤمن خارج اليمن، حيث قامت (الشركات النفطية) بالاتفاق مع شركات تأمين أجنبية، وتأتي إلينا كشركات محلية لمن يقدم الخدمة لتلك الشركات (أي بالوكالة)، فمثلاً عندما يكون القسط بـ3 ملايين دولار، وهو رقم كبير، تحصل الشركة المحلية منه على 2 3%– مقابل تقديم الخدمة، وهو مبلغ بسيط لا يمثل شيئاً.

■ وزارة الصناعة لا تقوم بدورها والإدارة المعنية بالرقابة على التأمين بدون صلاحيات

■ كانت حقبة الثمانينيات والتسعينيات فترة الانتعاش الحقيقي للاقتصاد الوطني

■ التأمين في اليمن ضعيف بسبب القائمين عليه والدولة والمستفيدين منه

■ دخل التأمين عدن قبل أكثر من 115 سنة مع الشركات البريطانية

■ لكنك تقول إنكم مساهمون كشركات محلية بذلك؟

– نعم نحن مساهمون كشركات تأمين، والسبب أن هناك مصالح يتم الاستفادة منها.

■ ما آثار تهرب هذه الشركات من التأمين؟

– تخسر الشركات المحلية وتخسر الدولة، ويفتقد سوق التأمين النمو والحركة، مما يجعله سوقاً صغيراً.

■ لماذا لم تطالبوا بإلزام شركات النفط بالتأمين محلياً؟

– تقدمنا بذلك إلى وزارة الصناعة والتجارة، وهم مهتمون بهذا خصوصاً الوزير الحالي، لكن أنت تواجه مصالح، وهذا يحتاج إلى وقت. وقد تم توجيه رسالة من المجلس الاقتصادي الأعلى إلى شركات النفط بضرورة التأمين في الشركات المحلية.

■ هل هذه مطالبكم من الجهات الحكومية فقط؟

– لا، نحن نسعى مع الدولة نحو التأمين الإلزامي، من التأمين على السيارات، وكذا التأمين الصحي، وتأمين القطاع الهندسي، وكذا إيجاد قوانين تفعل التأمين وتنهض بصناعته.

■ هناك اتهامات للشركات المحلية بأنها غير مؤهلة..

– ليس كل الشركات العاملة غير مؤهلة لممارسة التأمين، لكن السوق يحتاج إلى شركات قوية، وليس من فتح له دكانا قال إنه يعمل بالتأمين. هذا غلط ويسيء إلى الجميع.

شركات التأمين تتحمل المسؤولية في عدم نشر الوعي التأميني، هي توجهت إلى الاهتمام للمضاربة على ما هو موجود دون الاتجاه لتنمية هذه الصناعة.

■ هل هناك معايير لمنح تراخيص ممارسة التأمين؟

– المفروض أن يكون هناك معايير، لكن الحاصل غير ذلك. الأمور تتم بشكل عادي: يعامل طالب الترخيص للتأمين مثل أي ترخيص لأي نشاط. يقال الآن إن الوزارة ستضع شروطاً أمام الشركات الجديدة، وهذا جيد.

■ كاتحاد للتأمين؛ ما شروطكم لمنح التراخي؟

– ما يجب أن نعرفه أن التأمين له معايير، التزامات وعقود يجب تنفيذها بإشراف الدولة. يجب أن تتحمل شركة التأمين المسؤولية مثل البنوك وأكثر، لأن التأمين ليس حركة مال فقط، بل حركة مال وبشر، ويجب أن تطبق معايير جيدة عليه.

■ هل تقوم الوزارة بدورها؟

– لا.

■ ما أسباب ذلك؟

– الرقابة تتم بصورة فردية داخل الوزارة. تقوم إدارة داخل إدارة عامة في الوزارة بعملية الإشراف والرقابة، لكنها بدون صلاحيات.

■ اعطني نسبة لمعايير العمل الصحيح لشركات التأمين في اليمن.

– بعض الشركات تشتغل بنسبة 100%، وبعض الشركات صفر. وعليك أنت الاستنتاج.

■ كم الشركات القوية التي تستحق البقاء في السوق؟

– 7 شركات، أي نصف الشركات العاملة.

■ كيف تقيم فعالية الاتحاد؟

– نحن في الاتحاد نسعى إلى القيام بتنظيم السوق ورفع الوعي التأميني. والحقيقة لم يتحقق هذا الهدف إلا بنسبة بسيطة، لأن النظام الأساسي لم يعط الاتحاد سلطات واسعة. أصبحت الأمور مزاجية، ونحن دائماً ندعو إلى أن يكون الاتحاد رديفاً للوزارة، ويجب أن يكون تحت إشراف الوزارة وفق ضوابط. أما هذا الوضع فهو غير مقبول.

■ لماذا لم يتم إعادة صياغة النظام الداخلي؟

– نسعى لهذا بالتنسيق مع وزارة الصناعة.

■ ما سبب انسحاب بعض الأعضاء من الاتحاد؟

– الاختلاف في الآراء وكذا المنافسة بالسوق ولدت في بعض الأوقات خلافات داخل الاتحاد. الاتحاد بحاجة إلى متفرغين، نحن منشغلون، ولا يوجد دعم مالي كبير.

■ لماذا تقل الخبرات في قطاع التأمين؟

– المخرجات الجامعية للتأمين معدومة، والجامعة تدرس التأمين بواقع 8 ساعات للمراحل الدراسية كلها. أطلب من الجامعات إيجاد تخصص لدراسة التأمين، وأؤكد أن ذلك سيوفر فرص عمل للكثير من الشباب اليمني.

التأمين السوق الأضعف

ياسر المياسي
ymayasi@yahoo.com

ما يزال التأمين في اليمن غائباً لأسباب متعددة، يبرز ضعف العامل الاقتصادي الأهم منها، كما أن ضعف التوعية بهذا القطاع، وكذا عدم وجود حراك اقتصادي يؤمن بالتأمين كضرورة اقتصادية أسباب لها ما يبررها.

ورغم أن هذا القطاع بدأ في مدينة عدن قبل حوالي 115عاماً كنتيجة لتدفق الشركات البريطانية على عدن، غير أن ظروفاً سياسية متعددة حالت دون توسع هذا النشاط بصورة كبيرة، فظل في وضع المقبول منذ بدايته، وظل أسير بيوت تجارية نظرت له كدكان يولد الربح.

13 شركة تعمل في السوق اليمنية بقيمة أقساط تبلغ 50 مليون دولار، وهو مبلغ بسيط لا يشكل رقماً بجانب أقساط الشركات المماثلة في دول الجوار.

عندما تعرف أن أقساط شركة خليجية تعمل في التأمين تعادل جميع أقساط الشركات اليمنية بل تتجاوزها، تشعر بركاكة هذا السوق غير المؤهل.

اليوم، وبالرغم من أن أنواع من التأمين قد وصلت إلى تغطية الحيوان، غير أننا لم نستطع تطبيق أي نوع من التأمين بقوة القانون.

ما يزال تأمين الحياة وتأمين السيارات غائباً، فالحوادث المرورية في اليمن ما زالت الأكثر تهديداً لحياة الناس على مستوى المنطقة، ورغم أن المشكلة كبيرة فإن التأمين كان سيعمل على التخفيف ولو جزء منها، فمشكلة الحوادث المرورية مرتبطة بفساد التخطيط والمقاولات التي لا تخلو من الفساد، وكذا في عدم صلاحية معظم المركبات التي تغيب عنها الصيانة المنتظمة وأشياء أخرى.

وفي ظل غياب شبه كامل لوظائف الدولة تجاه حماية مواطنيها، ترتفع نسبة هذه الحوادث بصورة غير معقولة تتجاوز أضعاف من يتم قتلهم في فلسطين من قبل الكيان الصهيوني.

وفي ظل فساد كبير يجتاح كل القطاعات الاقتصادية تبرز العمولات الخفية بقوة من خلال التلاعب في تأمين الشركات النفطية والكبيرة في الخارج مقابل نسب بسيطة تأتي للداخل.

اليوم نكرر الدعوة إلى إيجاد سوق تأميني حقيقي تتوفر فيه شروط المنافسة، وتظل مسألة تأهيل معظم الشركات الموجودة أمرا ضرورياً لنجاح هذا السوق الذي ما تزال معظم الشركات فيه تتبع بيوتاً تجارية لا يهمها صناعة التأمين بقدر ما يهمها مزيد من تحقيق الأرباح.

موجز

■ وقفت اللجنة الرئيسية لمجلس الشورى أمام تقرير حول المديونية والمساعدات والمنح الخارجية.

ويتضمن التقرير المقدم من اللجنة المالية بمجلس الشورى دراسة وتحليلاً لنتائج التقارير الصادرة عن وزارتي المالية والتخطيط والتعاون الدولي والبنك المركزي اليمني حول المديونية والمساعدات والمنح الخارجية ومستوى تنفيذ وإنجاز المشاريع المختلفة خلال عامي 2008 و2009.

■ ناقشت اللجنة الوزارية المكلفة بوضع الحلول السريعة لإدخال المحطة الغازية مأرب /1/ الوضع الحالي للمحطة وأسباب تأخير تشغيلها. وأرجعت التقارير سبب تأخر تشغيل المحطة إلى نسبة الشوائب السائلة المرتفعة نسبيا في الغاز، مؤكدة أن عمل فواصل مؤقتة لفصل الشوائب عن الغاز هو المعالجة السريعة التي ستكفل البدء بتشغيل المحطة.

■ وافقت اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات على قائمة الشركات المؤهلة لإنشاء محطة معبر الغازية بقدرة 400 ميجاوات.

■ أقر مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية مشروع الموازنة السنوية للصندوق للعام المالي القادم 2010، وذلك بمبلغ يقارب الـ26 مليار ريال، تتوزع على أبواب الموازنة المختلفة.

■ حذرت الجمعية اليمنية لحماية المستهلك المواطنين من شراء واستخدام سلعتي "كيك بكريمة البندق" ماركة "TATPARE" (تركية المنشأ)، وخميرة "باكينج بادور" ماركة مكة فوود (محلية المنشأ)، وذلك لانتهاء صلاحيتهما، ومخالفتهما للشروط والمواصفات القياسية.

■ أعلنت شركة غمضان للتجارة العامة عن إجراء مسابقة للسحب على جوائز نوكيا الكبرى.

وقالت إدارة التسويق بالشركة إن السحب على جوائز غمضان لأربع سيارات والمئات من الهواتف والإكسسوارات الأصلية، يتم بموجب شراء جهاز نوكيا، والحصول على قسيمة سحب عن كل 25$ من المشتريات.

■ أقرت الحكومة رسميا، منع استيراد الدراجات النارية إثر الإقبال واسع النطاق من قبل الشباب الذي يعاني البطالة على العمل على الدراجات النارية كوسيلة سريعة للمواصلات، ما أسهم في تنامي الحوادث المرورية، فضلاً عن تأثيراتها في الأمن والسلامة العامة.

■ وقع بصنعاء على اتفاقية تعاون بين اليمن وألمانيا حول تصنيف مؤشرات الاستثمار في اليمن.

وسيتم بموجب الاتفاقية تكليف شركة استشارية متخصصة بإجراء مسح شامل للجمهورية اليمنية لوضع مؤشر البيئة المواتية للأعمال ومتابعة التطورات التي تطرأ عليها خلال السنوات القادمة، والذي سيساعد على وضع السياسات لتطوير بيئة الأعمال التجارية والاستثمارية في اليمن.

وتتضمن الاتفاقية إجراء مسوحات شاملة بشكل دوري لتسجيل المتغيرات والتطورات على بيئة الأعمال.

توتال تدشن برنامج منحها الدراسية في البكالوريوس والماجستير

أعلنت شركة توتال للاستكشاف والإنتاج في اليمن عن تدشين جولة جديدة لبرنامج منحها الدراسية في البكالوريوس والماجستير.

ودعت في بلاغ صحفي خريجي الثانوية العامة من اليمنيين لتقديم طلباتهم للحصول على 5 منح دراسية في البكالوريوس من بريطانيا في التخصصات التالية: الهندسة البترولية، الهندسة الكيميائية، هندسة الطاقة والبيئة، وعلوم الأرض.

كما دعت الشركة حملة البكالوريوس من اليمنيين لتقديم طلباتهم للحصول على 5 منح دراسية في الماجستير في فرنسا في التخصصات التالية: القانون، طاقة المكامن الجوفية: الهيدروديناميكا والجيولوجيا والنمذجة، إدارة الأعمال والشؤون العامة.

وبحسب البلاغ بدأت الشركة باستقبال طلبات الحصول على هذه المنح من السبت الماضي. وقال السيد مارتن ديفونتين، مدير عام شركة توتال في اليمن، "ستقوم شركة توتال بإرسال 10 طلاب يمنيين للدراسة في الخارج، وذلك لاقتناء معارف في مجالات مختلفة تشمل تخصصات فنية تتطلبها الصناعة النفطية في اليمن، وتخصصات قانونية وتخصصات في الإدارة العامة".

وأوضح أن الشركة قامت باختيار هذه التخصصات "للإسهام في تطوير خبراء يمنيين قادرين على المشاركة الفاعلة في بناء وطنهم".

في يوم من الأيام في كابول...

بقلم: إليزابيث بوميلر

واشنطن – ترسخّت فكرة في ذهون الكثيرين، بدءاً بالمؤتمنين الرئاسيين في غرفة العمليات في البيت الأبيض، ومروراً بالمراسلين الصحافيين على القنوات الفضائية ومتأمّلي الأفكار في المؤسسات الاستشارية في المدينة، مفادها أن أفغانستان مجموعة قبائل لا يمكن حكمها، حيّرت الغزاة كافة منذ أيام اسكندر المقدوني. وقد يكون الأمر صحيحاً، شأنه شأن كمّ كبير من الحِكَم التي تصل إلى مسامعنا.

إلا أن الرئيس أوباما يدير نقاشاً حول ما إذا كان من الضروري إرسال المزيد من الجنود إلى أفغانستان والأدق أنه قد يرسل للأفغان غوراً مظلماً ملؤه اليأس المدني. ويقول العلماء والدبلوماسيون الأميركيون والأفغان إنه يجدر العودة بالذاكرة إلى أربعة عقود من التاريخ الحديث للبلاد، تمتد ما بين ثلاثينات القرن العشرين وسبعيناته، وهي فترة عرفت ما يشبه الحكومة الوطنية وعُرِفت كابول خلالها باسم "باريس آسيا الوسطى".

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأفغان والأميركيّين على حد سواء يصفون البلاد في تلك الأيام على أنها دولة فقيرة، إنّما انشئت فيها الطرقات العامة وأسّست جيشاً ودافعت عن حدودها. وفي أيّام المملكة كما في أيّام المملكة الدستورية لاحقاً، نعمت البلاد باستقرار نسبي. وبحلول الستينات، شهدت عصراً وجيزاً من الحداثة والإصلاح الديموقراطي. ولم تكتف النساء الأفغانيات بارتياد جامعة كابول، إنّما فعلن ذلكَ بالتنانير القصيرة. وكم دُهل الزوار – من سياح وهيبّيين وهنود وباكستانيين ومغامرين – أمام جمال حدائق المدينة ولدى رؤية الجبال المكلّلة بالثلوج في محيط العاصمة.

وصرّح طوماس إي غوتيير الذي يدير مركز الدراسات الأفغانيّة في جامعة نيبراسكا في أوماها والذي اجتمع مؤخراً في كابول بالجنرال ستانلي أي ماك كريستال، كبير قادة حلف شمالي الأطلسي في أفغانستان: "أقمت في أفغانستان عندما كانت قابلة للحكم، ما بين العامين 1964 و1974". وجدير بالذكر أن غوتيير، الذي قضى هذا العقد من حياته متطوّعاً في قوات حفظ السلام، هو عالم ضمن البرنامج التبادل الأكاديمي "فولبرايت" ومدرب لفريق كرة السلة الوطني. وأفاد قائلاً: "لطالما اعتقدت أنها من بين أجمل الأماكن على وجه الأرض".

ويقول الأفغان اليوم إن اعتبار بلادهم "مقبرة إمبراطوريات" غير قابلة للحكم هو نوع من الاستعلاء الذي لا يستند إلى أيّ معلومات دقيقة. ويفيد سفير أفغانستان في واشنطن، سعيد طيب جواد، قائلاً: "لسوء الحظ أننا نرى اليوم خبراء كثيرين في شؤون أفغانستان ظهروا بين ليلة وضحاها. وإن أدرت أي قناة تلفزيونية، سترى خبراء في العرق الأفغاني وفي مسائل قبلية وتاريخية لم يقدموا يوماً على زيارة أفغانستان ولم يقرأوا حتّى كتاباً أو كتابين عن البلاد".

وأكّد جواد أن "الطابع القبلي في أفغانستان يقلّ عمّا هو عليه في نيويورك".

وأعلن زلماي خليل زاد، وهو أفغاني-أميركي وسفير سابق للولايات المتحدة في أفغانستان ترعرع في كابول وفي مدينة مزار الشريف الواقعة شمالي أفغانستان أن اعتبار البلاد غير قابلة للحكم بمثابة ردة فعل تقليدية يظهرها الأميركيون عندما لا يريدون التورط في نزاع، كما هي الحال في العراق والبلقان. وقال إن الرد يستند إلى الصيغة التالية: "لقد أخطأنا عندما وضعنا أهدافنا لأن هذا المكان ليس في صدد الحصول على أي مساعدة وقد نشبت الحروب فيه منذ وقت بعيد يعود إلى آلاف السنين، فمن نكون نحن إذاً لنعتبر أنفسنا قادرين على حل هذه المشكلة"؟

وقد يكون خليل زاد أول من يقر بأن أفغانستان كانت دوماً متعنتة سياسياً، وبأن اغتيالات وانقلابات حصلت فيها حتى في الفترة التي نعمت فيها البلاد بسلام نسبي. إلا أن دوامة التدهور الحالية لم تبدأ حتى العام 1978، عندما قتل رئيس الوزراء سردار محمد داود خان خلال انقلاب شيوعي أطلق العنان لثلاثة عقود من القتال.

وفي العام 1979، اجتاح السوفيات أفغانستان واحتلّوها طوال العقد التالي وأرغمهم المجاهدون المدعومون من الولايات المتحدة على الانسحاب في نهاية المطاف، وقد احتشد بعض من هؤلاء لتشكيل حركة طالبان، وهي ميليشيا من الطلاب الإسلاميين الذين أحكموا السيطرة على كابول في العام 1996. وأطيحت حركة طالبان بدورها على يد الأميركيين، إلا أن القتال بقي مستمراً.

وبحلول نهاية السبعينات، رحل عدد كبير من النخبة المثقفة عن البلاد واستقروا في أرجاء أوروبا وآسيا والولايات المتحدة. ورحل معهم وعد بعودة العقود السابقة التي نجحت كابول خلالها في الحصول على الإغاثة الأجنبية التي قدّمها كلٌ من واشنطن وموسكو اللتين أحضرتا الكهرباء والسدود ووسائل الري إلى البلاد، عندما كان برلمان يافع يختبر الديموقراطية الناشئة.

"لا شك أبداً في أن تلك المرحلة شهدت تطوراً لما كان ليتحول إلى تقليد أحدث عهداً، يقوم على مجتمع مَنفتح وعلى أشخاص متدربين في تلك السنوات السابقة، على حد ما أوردته باولا نيوبرغ، وهي مديرة معهد الدراسات الدبلوماسية في جامعة جورجتاون، وهي كانت في السابق مستشارة لحكومة حميد كرزاي في أفغانستان ما بين العامين 2002 و2004.

وأعلن خبير شؤون أفغانستان في المعهد الأميركي للسلام ج. اليكساندر ثاير الذي عاش في البلاد في المرحلة التي استولت فيها طالبان على البلاد في التسعينات أن بعض الأفغان عادوا إلى ديارهم من بعد العام 2002، إلا أن عدداً كبيراً منهم لا يزال في الخارج. وقال إنه ليس "شديد التفاؤل" بشأن أفغانستان بعد مرور ثماني سنوات على الحرب الحالية، إلا أنه يدعم الإغاثة في مجال إعادة البناء والمساعدة الأميركية على دعم السلطات الإقليمية في أرجاء البلاد.

وصرح قائلاً: "كنت أعيش في أفغانستان في أكثر أيامها ظلمةً، خلال المرحلة التي كانت البلاد ستنفصل فيها إلى دويلات مستقلة، لو أن الأمر كان ليحصل". وأضاف: "تنطوي الخيارات الآن بنظرنا على حد أكبر بكثير من الكآبة والخطورة يدعونا إلى الاستمرار في محاولاتنا".

وأدلى فريدريك دبليو كاغان، وهو خبير عسكري يعمل في معهد "أميركا إنتربرايز إنستيتيوت" بوجهة نظر ذات صلة قائلاً: "يعتبر أعداؤنا أن أفغانستان قابلة للحكم بصيغتها الحالية، لأن هذا ما يحاولون فعله".

ويفيد المسؤولون الإداريون حالياً بأن قسماً كبيراً من النقاش في غرفة العمليات يرتكز على ما إذا كان يتوجب على الولايات المتحدة التركيز أقل على ضعف الحكومة المركزية الأفغانية أو توظيف المال والجهود في المقاطعات حيث شاعت العادة أن تكون السلطة في يد القادة العسكريين الكبار. وقال مسؤول رفيع في وزارة الخارجية الأميركية: "ليس علينا أن نقلق بشأن كرزاي إلى هذا الحد، بل علينا أن نسعى لمنح النفوذ للحكام وللحصول على نوعيّة أفضل من زعماء المقاطعات وقادة الشرطة".

وتابع المسؤول كلامه قائلاً: "أعتقد أن حكم أفغانستان ممكن، لكننا نسأل: على أي مستوى"؟

© c.2009 New York Times News Service

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
نتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى
الوالد المناضل
عبده حسان الحاتمي
وأبنائه بوفاة المغفور له بإذن الله
تعالى نجله الشاب ياسين تغمد
الله الفقيد بواسع رحمته وألهم
أهله وذويه الصبر والسلوان.
«إنا لله وإنا إليه راجعون».
الاسيفون:
ياسر محمد المياسي، عبدالجبار الصالحي
خالد الحميدي، محمد حسان المياسي
علي حسان اسماعيل، عمار الوافي
مروان المياسي، فائز عبده

أطلقت النيابة عشرات المحتجزين على ذمة مبالغ مالية تجاوزوا فترة عقوباتهم بعد أن تكفل فاعلو خير بتسديد ما عليهم وأجلت الإفراج عن الباقين حتى تعرف مخصص اللجنة الرئاسية

عشرات المعسرين يعلقون آمالهم في حلول لجنة رمضان الرئاسية

● سلطان سيف

● عبده جسار الضبيبي

لم تنتهِ محنة العشرات من المحتجزين رهن حقوق مالية في السجون المركزية بلجنة رمضان الرئاسية للعام الحالي، برغم الوعود التي تلقتها "النداء" من النيابة العامة التي وعدت بتطبيق القانون ووضع الحلول المناسبة لإطلاق جميع المعسرين الذين تجاوزوا مدة الحبس المحكوم بها عليهم.

فمناشدات السجناء مستمرة، وانتظارهم وأسرهم لانفراج العتمة الذي وعدتهم به اللجنة الرئاسية المكلفة بإطلاق السجناء المحتجزين خارج القانون، عندما زارت السجون قبل وخلال رمضان، قائمة أيضاً، ونتائج زيارتها ما تزال في العتمة، وعشرات المعسرين ما يزالون مصادرين من حرياتهم سوى عشرات تكفل المحسنون من التجار بدفع المبالغ عنهم.

وطبقاً لمصادر مؤكدة في النيابة العامة، فإن اللجنة الرئاسية اكتفت باعتماد مبلغ مساو للمبلغ الذي جاد به فاعلو الخير، أي بمعدل 113 مليون ريال فقط. وقال إن "مئات السجناء سيتم الإفراج عنهم بفضل مكرمة رئيس الجمهورية لهذا العام، وإن النيابة العامة تنتظر الانتهاء من إجراءات توقيع الشيكات لتباشر في إطلاق السجناء".

أعضاء جسدية معروضة للبيع من أصحابها

سيطر اليأس على محتجزي الحقوق الخاصة في السجن المركزي بصنعاء، وأوصلهم إلى نتيجة قرروا إثرها أن يعرضوا أعضاءهم السليمة للبيع مقابل إطلاق سراحهم.

خلال الأسبوع الماضي، تلقت "النداء" رسالتين منفصلتين تحملان ذات المدلول: أصابنا اليأس وخذلنا القائمون على تطبيق القانون ولم نعد نطيق معاناة السجن، لذا فنحن مضطرون لعرض بعض أعضائنا الجسدية للبيع لقاء مساعدتنا على الخروج.

لقد بلغت الحلقوم لدى السجينين أحمد إسماعيل هزاع القدسي، ومحمد علي شريف السواري كي يجازفا بحياتهما المهدورة في السجن مقابل إطلاق حريتهما المحتجزة بدون حكم قضائي وسداد ما عليهم من ديون. لقد أعلنا عن نيتيهما بيع أعضاء من جسديهما بعد أن فقدا ثقتهما في النيابة التي تجاهلت المواد القانونية واستمرت في تقييد حريتهما خارج إطار الدستور، وعلقت إطلاقهما بسداد ما عليهما، ونكثت بالعهد الذي التزمت بتنفيذه في رمضان.

السجين أحمد إسماعيل القدسي، محتجز في السجن المركزي بصنعاء منذ 3 سنوات على ذمة مبلغ مالي، تلقى عديد وعود من النيابة بأن يتم إطلاقه من السجن في رمضان تنتهي بالنكوث. فالرجل الذي عصفت به الديون التجارية واقتادته إلى المحاكم التجارية، زجّ به السجن عام 2006. لم يتضمن الحكم الصادر من المحكمة التجارية أية عقوبة بالسجن، وطالبه بسداد ما عليه من دين يبلغ 12 مليون ريال. اكتفى الحكم بالمدة فيما قررت النيابة إبقاءه في السجن رهن ما عليه من الحق الخاص. لم يستطع القدسي تسليم المبلغ فاستمر احتجازه إلى الآن.

ولئن كانت النيابة مسؤولة عن تطبيق الأحكام الصادرة وفقاً للقانون، ظل القدسي يطالبها بالإفراج عنه، وظلت تواعده بتنفيذ الأحكام في رمضان عندما تسدد الدولة ما عليه إن كان معسراً. تمر السنة على القدسي كـ10 سنوات مما نعد، ويمر رمضان والنيابة تجمد الوعود لتبرر له بأن المبلغ المقرر من الرئاسة والتجار لا يكفي سوى لبضعة أشخاص أشد ضرراً منه. ويكتشف لاحقاً أن ثمة سجناء أُفرج عنهم ولم يتجاوزوا المدة المحكوم بها عليهم إلا بفترات بسيطة. لا يهمّ ذلك أحمد قدر ما يهمه تطبيق القانون، ويقول: نحنا نشتي قانون يطبق وبس ويخرجوا جميع المسجونين ظلماً.

لكنه الآن ينادي من وسط العنبر في السجن المركزي بصنعاء، أصحاب الضمائر الحية لمساعدته وإنقاذه من الجنون والضياع في السجن.

وقال في نداء إنساني طلب من "النداء" نشره: أدعو من أعماق قلبي وبكامل قواي العقلية أصحاب الضمائر الحية والحساسة بأخيهم المسلم أن ينقذوني من الجنون والضياع في غياهب السجن الأبدي الذي رمتني فيه النيابة بسبب مال للغير عجزت أن أدفعه.

وإذ عبّر عن قلقه المتزايد تجاه أسرته المهددة بالجوع والتشرد بطردهم من البيت جراء بعده (عائلها) عنها وعجزهم عن دفع الإيجار، عرض إحدى كليتيه للبيع "لأي مريض بالفشل الكلوي مقابل مبلغ أستطيع من خلاله توفير إيجار مسكن لأطفالي قبل طردهم منه وتوفير قوتهم اليومي". وشكا تجاهل النيابة لهم في السجن وعدم تطبيقها القانون.

أما السجين الثاني محمد علي شريف السواري فقد أطلق صرخةً قوية من الغرفة رقم 13 في قسم القلعة في السجن المركزي بصنعاء، عبر "النداء"، ويقصد منها إخطار مسؤولي النيابة وفاعلي الخير عن محنته.

أودع محمد علي السواري السجن المركزي بصنعاء قبل 4 سنوات. وبعد محاكمته صدر في حقه حكم قضى بالاكتفاء بالمدة التي قضاها في السجن وتسليم ما عليه "مبلغ 100 ألف ريال فقط". وطبقاً لمحمد فإن وضعه المعيشي المسحوق منعه من سداد ما عليه، وقررت النيابة إبقاءه في السجن حتى الآن. وطلب من الجميع العطف عليه "أنا فقير ولي 5 أطفال مشردين في بيوت الناس، وأرجو عطفكم علي رحمة بأطفالي ومراعاة لقلة حيلتي وضعف شخصيتي".

وفي 2009/10/8 أرسل السواري عبر "النداء" دعوةً إلى الراغبين في "شراء إحدى كليتيه أو عضو من جسده" لقاء إخراجه من السجن. مؤكداً على استعداده وجديته في إعلانه. وقال: أنا مستعد وجاهز للبيع لكي أتمكن من دفع المبلغ الذي علي والخروج من هذا السجن لأنتبه لأهلي وأطفالي".

وإلى السجينين يعاني العشرات من المحتجزين رهن مبالغ مالية داخل السجن المركزي بصنعاء، كما تقاسي أسرهم خارج السجن بسبب تعطيل النيابة للقانون الذي يحرم احتجاز حرية أي شخص بدون حكم قضائي. وتناشد هذه الأسر النائب العام ورئيس مجلس القضاء باعتبارهما المسؤولين عن تطبيق القانون الذي يستخدم بشكل محدود وفي رمضان من كل عام، النظر بعين الرحمة إلى معاناتها.

وفي تعز 40 محتجزاً رهن مبلغ يربو على 66 مليون ريال

أطلقت النيابات في تعز سراح نحو 93 محتجزاً في السجن المركزي بتعز، نهاية رمضان الماضي، بعد أن تكفل فاعلو خير في دفع المبالغ المدينين بها، التي وصلت إلى 65 مليون و941 ألفاً و74 ريالاً. وبقي في السجن قرابة 43 محتجزاً بين أموال عامة وآخرين على ذمة حقوق مالية خاصة. ثم أفرجت النيابة عن 3 من محتجزي الأموال العامة تناولت "النداء" قصصهم في أعداد ماضية، وبقي في السجن نحو 40 محتجزاً رهن مبالغ مالية تقدر بأكثر من 66 مليون ريال.

وتتفاوت ديون الباقين في سجن تعز رهن حقوق مالية بين 140 ألف ريال و12 مليوناً. سلطان سيف عبده سيف أحد الذين استثنتهم النيابة من كشوفات فاعلي الخير، ووعدتهم بإدراج أسمائهم ضمن كشف اللجنة الرئاسية التي ما يزال مبلغها مجهولاً.

يمضي سلطان سيف عامه الخامس داخل مركزي تعز على ذمة نيابة غرب تعز التي احتجزته رهن 4 ملايين و900 ألف ريال. ورغم ذلك ما يزال الخوف يسكنه من أن يتم استبعاد اسمه من كشف اللجنة الرئاسية مثل السنوات الماضية.

ويبدو أن اليأس وقلة الحيلة قد صارا الرفيقين الدائمين لسلطان سيف، خاصة بعد أن تم إطلاق صديقيه الحميمين: وحيد محمد ناجي وفؤاد عبدالمجيد القاضي، اللذين سبق أن نشرت "النداء" قصتيهما وتكفل فاعلو خير بسداد المبلغ عن الثاني.

ويشعر سلطان بالغبن، ويحاول جاهداً إيصال مأساته وأسرته إلى النائب العام وأصحاب القرار. وأعرب عن قلقه حيال مستقبل أسرته: الجهال بايروحوا علي وأنا جالس محبوس مخالف للقانون. متسائلاً عما تبطنه النيابة للسجناء، وماذا ستقوم به مع باقي السجناء لو لم تكف المبالغ التي اعتمدتها اللجنة الرئاسية؟

يتجرع سمير سميح مرارة السجن منذ عامين دون حكم قضائي يوجه باحتجازه. وبرغم أن الحكم الصادر من محكمة شرق تعز، في سبتمبر 2007، قضى بسداد ديونه المقدرة بـ5 ملايين ريال، إلا أن نيابة شرق تعز أصرت على استضافته في السجن وعلقت الإفراج عنه بسداد ما حكمت به المحكمة.

ويتحسر، وهو التاجر المشهور، كما يعرفه السجناء، على الأموال التي صرفها داخل السجن "والله إن خسارتي من يوم دخلت السجن زيادة على المبلغ المحكوم به". لكنه الآن بات يعيش حياة المعسر الذي لا يفكر سوى بكيفية "رؤية الجهال والأسرة وتكملة العمر إلى جوارهم".

وبشر أبناءه بدنو لحظة الإفراج، آملاً في النيابة ألا تخزيه في أهله، وأن تقدر مشاكلهم وانتظارهم الذي استمر منذ عامين وما زال بحماس تضاعف في رمضان عندما لاحظ رفاق سجنه يودعونه واحداً تلو الآخر.

عبده جسار الضبيبي، 43 عاماً، الذي يمضي عامه السادس في السجن المركزي بتعز، يخشى من أن تكون اللجنة الرئاسية تجاهلت إدراج اسمه ضمن كشفها لهذا العام، ويقول: آه آه والله ما عاد دريك كيف هي؟ جاء التجار في رمضان وخرجوا مجموعة وقالوا الباقين شايخرجوا من اللجنة الرئاسية، وأنا خايف يعملوا بي مثل السنين السابقة.

وتحتجز نيابة غرب تعز الضبيبي منذ 3 سنوات رهن مبلغ 6 ملايين ريال، بعد أن أنهى مدة العقوبة المحكوم بها من محكمة استئناف تعز في 2003 المحددة بالحبس 3 سنوات و5 أشهر وتسليم 6 ملايين ريال.

وأفاد عبده جسار "النداء": أنا تعبت من النيابة واشتي يخارجوني أروح أشوف جهالي وأسرتي الذي قد تشردوا في صنعاء وتعز والبلاد. وناشد النائب العام تفعيل القانون والعمل به لإخراجهم وعدم حرمانهم من أولادهم، وقال: من حرمنا من أسرنا هذه الـ3 السنوات الله يحرمه من رائحة الجنة.

وكانت "النداء" نشرت مناشدات أسرة الضبيبي وطفلته التي كانت تستظل جوار سيارة المحافظ ومعاناتها والجهد الذي تبذله في مسح السيارات لتحصل على قوتها وإخوانها الأصغر منها.

نموذج من اسماء باقي المحتجزين على ذمة حقوق مالية في مركزي تعز

م	الاسم	تاريخ الايداع	منطوق الحكم	النيابة المختصة	فترة تجاوز العقوبة	المبلغ المحكوم به
1	سلطان سيف عبده سيف	فبراير 2005	لا يوجد سجن ودفع المبالغ الواردة بالشيكات	غرب تعز	4 سنوات ونصف	4.900.000
2	عبده جسار الضبيبي	يونيو 2003	السجن 3 سنوات و5 أشهر وتسديد المبلغ المشار اليه	غرب تعز	3 سنوات	6.000.000
3	محمد ابراهيم عبدالله العسيري	مارس 2007	لا يوجد حبس وتسديد المبالغ الواردة بالشيكات	غرب تعز	سنتان فقط	4.400.000
4	صلاح محمد علي العماري	فبراير2007	لا يوجد حبس وحكم تجارياً بالمبلغ المشار اليه	التجارية	سنتين	7.000.000
5	عبده قحطان فارع عبدالله	يونيو 1999	الحبس 10 سنوات ودفع الدية	المواسط	5 أشهر	700.000
6	سمير سيف سميح	سبتمبر2007	الاكتفاء بالمدة ودفع المبلغ المشار اليه	شرق تعز	سنتان	5.500.000
7	عبده سيف سعيد الصلوي	يناير 2005	لا يوجد حبس وسدد قيمة كيلو ومائتي جرام ذهب	شرق تعز	4سنوات ونصف	1800 سعودي +كيلو و 200 جرام ذهب
8	رفيق محمد عثمان عبدالرب	نوفمبر2008	لا يوجد حبس وعليه دفع المبلغ المشار اليه	التجارية	خمسة أشهر	1.885.000
9	يسر مرشد سلام	اكتوبر 2007	لا يوجد حبس و محكوم الدية فقط	التعزيه	سنتان	5.100.000
10	عمار عبدالرب سلام القدسي	يناير 2004	الاكتفاء بالمدة ودفع المبلغ المشار اليه	غرب تعز	5 سنوات	12.250.000

أسر إثيوبية حالمة تنتظر عودة عائليها الذين رماهم الفقر للتهرب إلى اليمن والبحث عن فتات رزق فاحتجزت حرياتهم لدى وصولهم الساحل

أمر النائب العام قبل عام بترحيل 6 إثيوبيين محبوسين في السجن المركزي بصنعاء ومازالوا باقين إلى الآن

بدأ 6 سجناء إثيوبيين تنفيذ إضراب جماعي عن الطعام من عيد الثورة 14 أكتوبر. وقرر هؤلاء مواصلة الإضراب حتى يتم إطلاق سراحهم أو تنفذ توجيهات النائب العام التي أصدرها قبل عام بترحيلهم.

السجناء "دستا قبرا كيروس، جبرا يهنس لم لم، كيروس ميلبس، جبرا صادق حتوش، آدم جبريل، وفيكادو جبري" شكوا لـ"النداء" تجاهل المسؤولين لاحتجاجهم حتى الآن وعدم الاستماع إليهم. وقالوا إنهم يعاملون بازدراء داخل السجن، لكنهم عزموا على الالتفاف والاستمرار في الإضراب عن الطعام إلى أن يتم تخليصهم من معاناة السجن وإخلاء سبيلهم إما بالموت أو بأوامر النائب العام.

"النداء" تناولت في عدد سابق قصة السجين دستا قبرا كيروس، الذي يمضي عامه التاسع في السجن المركزي بصنعاء بعد أن جرت محاكمته دون معرفته باللغة العربية، وطالبت فضيلة القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الاعلى رئيس المحكمة العليا، إصدار توجيه صريح للإفراج عنه، وبهذا أيضاً ليصحّح أخطاء ارتكبها القضاء في محاكمة شخص يجهل فهم اللغة التي حوكم بها.

وكان رئيس المحكمة العليا تلقى تظلماً من السجين فاقر إلغاء الحكم بعد أن لاحظ تخبط رؤساء النيابات في إيجاد ملف القضية كاملاً الذي تحججوا له "بأنها ضاعت"، حينها وجه "بإلغاء الحكم"، لكن واقعية التنفيذ لم تظهر حتى الآن. وفترة السجن تتمدد وتتوسع يوماً بعد آخر.

ويشهد عديد من السجناء للإثيوبيين بالأخلاق ويقولون إن دستا الذي يعمل حلاقاً في السجن يتعامل بكل أخلاق وأيضاً رفاقه الذين ينفذون إضراباً مستمراً عن الطعام منذ 11 يوماً.

وكان دستا اعتقل فور وصوله إلى ساحل بير علي في شبوة رفقة 105 لاجئين أفارقة نقلهم قارب واحد تابع لمهربين إلى هناك. ومن هؤلاء الـ105 أفرج أفراد الأمن عن 98 لاجئاً وتم ضمهم إلى مخيمات اللاجئين في شبوة. واحتفظ الأمن بـ6 لاجئين هم: دستا قبرا كيروس، وجبرا يهنس لم لم، وجبرا صادق حتوش، وكيروس ميلبس، وآدم جبريل، وفيكادو جبري، ثم أحالهم إلى البحث الجنائي في محافظة شبوة، وتم التحقيق معهم، وبعدها أحيلوا إلى النيابة فالمحكمة التي أصدرت ضدهم أحكاماً قاسية قضت على أحدهم وهو دستا بالسجن 25 عاماً. وأمضى دستا ورفاقه في مركزي شبوة عامين وتم نقلهم إلى مركزي صنعاء، وهنا عرف هؤلاء بالفترة التي حكم عليهم بها فصعقوا وتظلموا لدى رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي. وقام الأخير بمتابعة القضية فلاحظ تلاعب النيابة بملف القضية وإخفاءهم له، فوجه بإلغاء الحكم عن دستا الإثيوبي.

دستا ورفاقه الإثيوبيون لا يعرفون أحداً في اليمن، ولهذا فقد بقوا طيلة 9 سنوات مقطوعين من الزيارات. ولذات السبب بقوا هذه السنوات داخل السجن ومازالوا يعانون من افتقارهم لأشخاص يتولون متابعة قضيتهم لدى الجهات المسؤولة، ووجدوا أن الإضراب عن الطعام ربما يكون الطريقة الأقوى لتذكير النيابة العامة بأمرهم، لكن دون طائل، فقد مر على إضرابهم أكثر من 11 يوماً وسط تغافل ولامبالاة -ربما- تجاههم.

أسر هؤلاء السجناء الستة الإثيوبيين يجهلون مكانهم ويعتقدون أنهم يشتغلون خارج بلادهم لجني الأموال والعودة لإعالتها، لكن الحقيقة قد تفزع هذه الأسر التي تنتظر عودة عائليها وتصارع الفقر حالمة لتحسن ظروفها بعد عودة أقربائها.

نناشد النيابة العامة الالتفات إلى هؤلاء وتقدير معاناتهم والرفق بهم بالإفراج الفوري عنهم أو بتنفيذ أوامر النائب العام في العام الماضي القاضية بترحيلهم.

تنويه واعتذار

نعتذر للقراء كما لأسرة القاضي محمد عبود الشعيب باعباد، عن الخطأ الفني الذي ورد في تقرير أعده الزميل حسام عاشور الأسبوع الفائت، وهو أن عرف الفني صورة فضيلة القاضي المجني عليه باسم القاتل سالم السعيدي. وننوه إلى أن الحكم على القاتل صادر من المحكمة الجزائية في صنعاء، وليس في سيئون كما حددها التقرير. ما حدث كان خارجاً عن إرادتنا، لذا نرجو من الجميع أن يعذرونا على هذا الخطأ.

الاثنين 7 ذو القعدة 1430هـ الموافق 26 اكتوبر 2009 العدد (210)
Mon. 7/11/1430 - 26 October 2009

إقالة مدير الأمن ليستْ كافية

القاعدة.. مسرحُ "المبندقين"، وملاذ القتلِ البوَاح!

■ يحيى هائل سلام

إثر خلاف ليلي بين شابين على مائدة "الكيْرَمْ"، الشاب أنور ثابت، تلقى ظهر الخميس الماضي، وفي مكان قريب جداً من مقر النيابة العامة، وسط مدينة القاعدة، عدداً من الرصاصات، رأسه كان هو الهدف، لذلك مات على الفور، وإلى هذه اللحظة، الجاني لا يزال في ملاذ الفرار.

مثار القلق، والباعث على مضاعفة الخوف، هو السياق، واحتمالات أن تكون هذه الواقعة نوعاً من المسايرة للوقائع، ومحاكاتها، بضغط من تفاصيل وإيحاءات المشهد القريب:

قبل أقل من أسبوعين، وتحديداً صباح الأربعاء قبل الماضي، أمام الملأ، في الشارع العام، وسط مدينة القاعدة، قُتل المواطن صادق الغزالي، وقُتل معه 3 آخرون، 2 من أقاربه، وسائقه، كانوا جميعهم على متن سيارة الغزالي، عندما باغتهم مجهولٌ بالرصاص، أفرغ في رؤوسهم، وفي أنحاء أخرى مخزون سلاحه "الكلاشينكوف"، ثم غادر المكان، ومن ورائه، كل الأشياء تبدت كما الجثث ساكنة، ووحده "أيوب طارش"، من ركام الجثث داخل السيارة، ظلّ يقاوم السكونَ، بغناءٍ يتوسل الحياة: "وخليني أعيش.. وخليني أعيش!"

لولا خرق فاضح للقوانين النافذة، الغزالي ومن معه، ما كانوا ليموتوا على ذلك النحو، فالغزالي ما كان ينبغي له أن يكون في مثل ذلك الوقت، في ذاك المكان، ذلك أنه متهمٌ بواقعة جنائية، أُصيبت فيها امرأة بطلقات نارية، على إثرها فقدت القدرة على الحركة، ولذلك، فهو قيد الحبس الاحتياطي، بموجب أوامر قضائية، منذ أشهر سابقة، وإلى حين سقوطه قتيلا في شارع القاعدة العام.

محاولات الإفراج عنه طوال أشهر ماضية، لم تكلل بالنجاح، الضغوط بلغت حد تنحي قاضي محكمة السياني عن القضية، ليتم إحالتها إلى محكمة ذي السفال، ولم تفلح المحاولات في إقناع المحكمة بالإفراج، لكن، منتصف رمضان الماضي، محاميه تمكن من استصدار أمر من نيابة استئناف محافظة إب، لم يكن أمراً بالإفراج، كان أمراً بالخروج للعلاج، على أن يكون ذلك تحت الحراسة المشددة.

نيابة ذي السفال أمرتْ بتنفيذ أمر نيابة الاستئناف، لكنها أهملت المتابعة، والنتيجة، أن إدارة أمن مديرية ذي السفال، تعاملت مع الأمر بعقلية شيخ حارة، فأخلتْ سبيل المتهم، كما لو أنه مفرج عنه، إذ مرّ أكثر من شهر، وهو خارج السجن، أكثر من ذلك، ما من حراسة مشددة عليه، ولا مخفية!

اليوم، وباستثناء معلومات أكيدة، تحكي إيقاف مدير أمن مديرية ذي السفال، العقيد عبدالرحمن الرصاص، عن العمل، وتعيين بديل عنه، فإنه ما من إجراء آخر، على الأقل حتى الآن، يتناغم مع تصريح لمصدر في النيابة العامة، كان أدلى به لـ"النداء"، أكد فيه أن نيابة استئناف محافظة إب خاطبت نيابة الأموال العامة بشأن فتح تحقيق مع مسؤولي أمن مديرية ذي السفال.

إيقاف مدير الأمن، وتعيين بديل عنه، قد يضع حداً للتحقيقات، ويقلص حدود المسؤوليات، لكنه لن يضع نهاية للقتل البواح، ومقتل أنور ثابت، بعد أقل من أسبوعين على مقتل الغزالي ومن معه، ليس ذلك فحسب، بل وبالمحاكاة في أدق التفاصيل تلك: في النهار، وسط المدينة، التصويب على الرأس، ثم الفرار!

إن ذلكَ، يعدُّ نهايته الخاصة، والتي لن تكون إلا على هواه، وما دامت المدينة مسرحاً عبثياً للمبندقين، فإن احتمالات السوء المضاعف، تصبح أكثر اتساعاً أمام مشاهد القتل البواح!

ظاهرة البسط على الأراضي في إب تطال أحد المواطنين بيد نائب برلماني

■ إب - إبراهيم البعداني:

لم تتوقف عمليات السطو والاستيلاء التي ينفذها نافذون ومشائخ ومسؤولون، على أراضي المواطنين في محافظة إب حتى الآن، بينما تلتزم السلطات المحلية والأمنية الحياد حيال هذه الظاهرة.

وقبل أيام واجه شرف أحمد العزي عملية بسط مسلح على أرضيته الواقعة في منطقة محادب في مدينة إب، من قبل عضو مجلس النواب الشيخ علي صالح قعشة.

وقال العزي لـ"النداء" إن النائب علي قعشة حاول عدة مرات أخذ هذه الأرض، لكنه عجز عن تحقيق مراده بسبب تمسك العزي بأرضيته التي توارثها عن جده وأبيه لأكثر من 80 عاماً.

وأضاف: قبل أيام أرسل قعشة مجموعة مسلحين تابعين له لتنفيذ مهمة احتلال الأرض والسيطرة عليها تحت قوة السلاح، وقاموا باقتلاع الزرع منها وبناء غرفة للحراسة تمهيداً لتخطيطها واستكمال إجراءات "البسط الضرورية لامتلاكها".

وتقع الأرضية المغتصبة في مساحة تقدر بمائة لبنة على مكان استراتيجي مغر.

شرف العزي، اتبع الإجراءات القانونية، وأبلغ الأمن بأن أحد أعضاء مجلس النواب اعتدى على أرضيته الواقعة على المكان المشار إليه، وانتظر تحرك الأمن لإخراج المعتدي ومحاسبته، لكنه -حسب قوله- لم يحرك ساكناً وخافوا حتى من مجرد التخاطب مع المعتدين بحجة أن المعتدي عضو بارز في البرلمان ويمتلك حصانة.

بعد محاولات عديدة وتنقله في أروقة الأمن والمحافظة والنيابة دون أن يجد من ينصفه ويعيد له أرضه المغتصبة، يتوجه العزي بمناشدة إلى رئيس مجلس النواب يحيى الراعي، راجياً أن يعمل على إعادة أرضه من قبل عضو البرلمان علي صالح قعشة.

"النداء" تناولت في أعداد سابقة العديد من قضايا النهب والسطو على أراضي المواطنين من قبل مسؤولين ونافذين في محافظة إب، وحذرت من تمادي وتراخي الأمن والسلطة المحلية حيال هذه الظاهرة الخطيرة التي قد تتسبب في تعرض المواطنين للوقوع ضحايا لعصابات الاستيلاء والبسط. ومن خلال تكرار ظاهرة السطو على أراضي المواطنين بقوة السلاح، وفي حين لم تحل أي من تلك القضايا المحشورة في ملفات المحاكم، أدى ذلك إلى توسع سطوة النافذين وتشجيعهم في الاستمرار والسطو على أراضي وممتلكات الغير بالقوة.

اعتصام أبناء حزم العدين للمطالبة باتخاذ الإجراءات القانونية حيال مدير المديرية

اعتصم عدد من أبناء مديرية حزم العدين أمام ديوان محافظ إب القاضي أحمد عبدالله الحجري، احتجاجاً على اعتقال مدير عام مديرية الحزم لمقبل عبدالله علي الفهاد، مدير مدرسة أم سلمة للبنات، الواقعة في منطقة بني عبدالسلام، دون أي مبرر قانوني.

● الفهاد

وتوافد العشرات من أولياء أمور الطلبة والعاملين في الإدارة التعليمية إلى مدينة إب، للتضامن مع مدير المدرسة، المحتجز في سجن المديرية، واللقاء مع المحافظ لمطالبته باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه.

وأفاد المعتصمون بأن مدير عام مديرية الحزم حاول "ابتزاز مدير المدرسة مقبل الفهاد ونقله من مدرسة أم سلمة إلى مدرسة أخرى بدرجة وكيل مدرسة، على الرغم من أن المدير الحالي يشغل هذا المنصب منذ 15 عاماً.

وفي بيان صادر عن نقابة المعلمين أكد أن الإدارة التعليمية في المديرية تمارس عملية الابتزاز ضد المعلمين، ومنها إيقاف مرتبات أكثر من 180 معلماً لأسباب وهمية وتلفيقية، وكذلك ممارستها وسائل التطفيش والتضييق، وقامت بطريقة شخصية مزاجية بالعبث الإداري والتكليف والنقل العشوائي لمدراء ووكلاء المدارس بدون دراسة أو نقاش في الإدارة التعليمية لهذه التنقلات التي تزيد من هشاشة التعليم وتفتح أبواب الفوضى والشخصنة الفردية.

واتهم البيان النقابي المجلس المحلي في المديرية بتحريض الجهات الأمنية على مدراء المدارس لتقوم باعتقالهم وسجنهم دون أي مبرر قانوني. وأضاف أن الإدارة التعليمية لا تحترم حقوق موظفيها ولا تتحسس مشاكلهم، ولا تنطلق من قراراتها الشخصية في وسط تربوي تعليمي، لكنها تسير بالريموت كنترول لتحقيق رغبات متنفذين لا يريدون خيراً للمديرية.

وطالب البيان جميع المعلمين في المديرية بالالتفاف المخلص والوقوف الجاد أمام هذه المشاكل التي تنسف ما تبقى من هوامش التعليم. كما طالب الجهات الرسمية ومحافظ المحافظة بالقيام بمسؤولياتهم لإيقاف العبث في الإدارة التعليمية، وإطلاق سراح مدير مدرسة أم سلمة، ومحاسبة جميع العابثين والفاسدين.

جثة بسام أبو طالب محتجزة لدى الأمن السياسي منذ 3 أسابيع

ما زالت جثة بسام توفيق محسن أبو طالب، 20 عاماً، في قبضة جهاز الأمن السياسي منذ إبلاغ محمد عبدالرحمن أبو طالب، ابن خال المتوفى، بأن بسام قد توفي، صباح الأحد 4 أكتوبر، بعد دقائق من نقله إلى المستشفى.

وقال عبدالرحمن أبو طالب، خال بسام، لـ"النداء" إن جهاز الأمن رفض تسليمه الجثة بعد أن حددت النيابة الجزائية المتخصصة لنجله موعداً لاستلام الجثة الأربعاء 7 أكتوبر. وقالوا له إنهم لن يسلموا الجثة إلا إلى يد والده أو بوكالة منه، فيما "والد المتوفى محاصر في صعدة بسبب الحرب الدائرة هناك".

وكانت "النداء" اتصلت بخال بسام قبل أسبوعين لمعرفة سبب وفاته، لكنها فوجئت قبل الإخراج النهائي للصحيفة بخبر على صفحات موقع "المؤتمر نت"، يوم السبت 10 أكتوبر، يفيد بأن المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء عقدت أولى جلساتها لمحاكمة بسام توفيق محسن أبو طالب، بعد مرور نحو عام ونصف على اعتقاله.

وأضاف أن النيابة "وجهت له تهمة انضمامه إلى عصابة التمرد والتخريب والإرهاب الحوثية والاشتراك في الحرب الرابعة التي أصيب فيها قبيل انتقاله إلى بني حشيش وضبطه هناك". وزاد: عندما طلبت المحكمة منهم الرد في ما نسب إليهم من اتهامات بدأوا بترديد شعار "الموت لأمريكا الموت لإسرائيل اللعنة على اليهود النصر للإسلام".

ونقلت عن الموقع حادثة ظهور بسام صباح السبت في المحكمة. وفي اليوم التالي قام الموقع بتغيير الخبر والإشارة إلى أن المحكمة ألغت محاكمة بسام توفيق أبو طالب بسبب وفاته في المعتقل.

وكانت القوات الأمنية ألقت القبض على بسام توفيق أبو طالب، نهاية يونيو 2008، في أحد المنازل في بني حشيش، رفقة مجموعة من الشباب، وتم احتجازه في قسم شرطة الحتارش، ثم تم إرسالهم إلى جهاز الأمن القومي، وظلوا فيه أسبوعين، ثم نقلوا إلى سجن الأمن السياسي وبقي فيه إلى ما قبل رمضان، وتمت إحالته إلى النيابة الجزائية المتخصصة لمحاكمته.

ولفت عبدالرحمن أبو طالب إلى معاناة الأسرة جراء الحرب في صعدة. وقال إن والدي بسام وإخوانه لم يتمكنوا من زيارته منذ اعتقاله بسبب ما أطبقته الحرب من حصار على النازحين.

وأدانت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية ما تعرض له المعتقل بسام أبو طالب، وطالبت في بيان صدر عنها في 5 أكتوبر "بالتحقيق الفوري والعاجل وتشكيل لجنة مستقلة من مجلس النواب وتكون علنية وشفافة، وألا يتم التمييع والعبث بها كما سبق التلاعب بقضية مقتل هاشم حجر بالسجن المركزي بصنعاء ومعتقل سجن محافظة حجة بنفس الذريعة".

وقالت إنها طالبت جهاز الأمن السياسي بالإفراج عنه وفي وقت مبكر، كما وبمعالجته، مشيرة إلى "معاناة بسام داخل معتقلات الأمن السياسي جراء إصابته والأعراض المرضية التي تضاعفت في المعتقل". كما طالبت الجهاز الأمني بـ"الكشف عن أسباب الأمراض التي تظهر داخل زنازين الأمن السياسي، وعن خفايا التعذيب في الأمن السياسي والقومي".

ودعت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، المنظمات الحقوقية والإنسانية والدولية إلى التدخل والمتابعة والاستنكار للجرائم ضد الإنسانية التي تنتهك داخل معتقلات الجهازين الأمنيين.

اعتصام حاشد أمام محافظة صنعاء للمطالبة بالقبض على قتلة السيقل ونجله قبل عيد الفطر بيومين

نفّذ العشرات من أبناء قرية أسناف خولان مديرية جحانة اعتصاماً حاشداً، صباح السبت الفائت، أمام مبنى محافظة صنعاء للمطالبة بالقبض على الجناة في قضية مقتل أحمد محمد السيقل، 50 عاماً، ونجله أحمد،20 عاماً.

وعبّر المعتصمون عن قلقهم إزاء اللامبالاة التي تتعامل بها الدولة والأمن في هذه القضايا الخطيرة. وقالوا إن الجناة، وهم نافذون في المنطقة، ما زالوا فارين من وجه العدالة برغم مرور شهر ونصف على ارتكابهم الجريمة الشنعاء خارج قرية أسناف خولان.

قبل يومين من حلول عيد الفطر، أطلق شخصان النار على أحمد محمد السيقل ونجله أحمد، من نوافذ باص تابع للمتهمين، أثناء مرور المجني عليهما من أمام منزل ابن عم المتهمين، والمعروف بخصوماته معهم، بحسب أبناء المنطقة. فارق السيقل ونجله الحياة بعد دقائق من الحادث الذي شهده 5 رجال من "قرية مسور" المجاورة لقرية المجني عليهما.

أبلغ الشهود الشرطة فوراً وأرسلت حملة أمنية للقبض على الجناة. وبقيت الحملة مستمرة لمدة 12 يوماً، ثم غادرت فجأة بعد أن أخذت من أبناء المنطقة توقيعات يعلنون بها عن تخليهم عن الجناة وتصريحهم للدولة بحق التصرف في القبض على الجناة ومن ضمنهم أولاد عم المتهمين.

امتنع أقرباء المجني عليهما من دفن جثماني، واتفقوا على إبقائهما في الثلاجة حتى يقوموا من خلال ذلك بالضغط على الأمن للقبض على الجناة. مضى على الحادثة نحو شهر ونصف دون أن تتخذ الدولة أي إجراءات جادة بشأن اعتقال المتهمين.

وقبل يومين قرر أقرباء ومحبو المجني عليهما مواراتهما الثرى عازمين على متابعة الدولة والضغط عليها لتنفيذ القانون. عقب انتهائهم من مراسيم دفن المجني عليهما أحمد السيقل ونجله، قدموا إلى محافظة صنعاء للضغط على المحافظ لتنفيذ القانون بالقبض على الجناة بصورة عاجلة.

وحمّل المعتصمون الذين احتشدوا من قرية المجني عليهما والقرى المجاورة لها، الدولة ممثلة بالحملة التي نفذها أفراد الأمن، للقبض على الجناة، مسؤولية عدم القبض على الجناة، متهمين الأمن بـ"التواطؤ مع الجناة والتقصير في أداء واجبهم". وطالبوا المحافظ بتكليف حملة أمنية لمطاردة المتهمين وحبسهم لتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم. لكن دويد خيرهم بين أمرين: تشتوا حل قبلي بانعمل حل، أو تراقبوهم وعندما تشوفوهم اتصلوا بي وأنا أحرك حملة سريعة للقبض عليهم. وغادروا مكتبه وقد اقتنعوا بخياراته.

نجوا من السيول الغاضبة فعاقبتهم السلطات بصندوق إعادة الإعمار

الوجه الآخر لنكبة حضرموت

■ سيئون - حسام عاشور

لمحته بالصدفة. كان يزاحم عشرات آخرين هم رفاقه المنكوبون يترددون يوميا على مقر صندوق الإعمار، غير أن أحمد سعيد صالح بن طفله البريك، 48 عاماً، كان أكثرهم سخطاً "العزيز دائماً عزيز عمره ما يوطي رأسه وينحني لأحد ويطلب منه شيء، لكن الأمر طال وطول علينا، وماشي بيدنا حيلة" بلهجته البدوية هتف المنكوب بين رفاقه.

البريك بدوي حضرمي أصيل ولد وترعرع في عرمة ودهر بصحراء حضرموت. وهو الرحال الدائم المشهور بتربية النحل والأغنام والإبل. والبريك أب لطفلين، وهو أيضاً أحد ضحايا عنف السيول التي اجتاحت محافظتي حضرموت والمهرة فجر الجمعة المشؤومة في 24 أكتوبر من العام الماضي 2008.

والآن البريك صار معدماً قليل الحيلة، وفي باحة مقر صندوق الإعمار ظل صوته يدوي "حرام عليكم، والله العظيم ما هو سوى منكم، أفاء عليكم، هذا لا يرضي الله ولا رسوله، كل واحد يقولك رح عند الثاني ويضيع الوقت وانته من ذا لا ذاك".

منذ 7 أشهر والبريك يواظب على صندوق إعادة الإعمار، تارة مستنجداً وأخرى متوسلاً وثالثة غاضباً، وفي كل زياراته كان يعود منكسراً، وشكا لـ"النداء" عدم أخذ موضوعه بجدية من قبل المختصين في صندوق إعادة الإعمار.

غير أن المسؤولين في الصندوق أفادوا بأنهم يستقبلون يوميا حالات كثيرة مشابهة لـ"البريك"، لكنها حالات من الصعب التعامل معها، وأصحابها لا يحملون معهم أي وثائق تؤكد أنه متضرر.

يتسلح مسؤولو صندوق الإعمار بكل ما يلزم لتنقية كشوفات الحالات المستحقة للتعويض، وبشأن النحالين ومربي الأغنام برروا رفضهم بعدم وجود آلية متفق عليها لتقييم الضرر ومعرفة المتضرر، وأيضاً لعدم وجود المختصين في هذا الشأن من قبل الصندوق.

فيما البريك ومثله كثير من المتضررين لا يزالون يستعينون لسد رمقهم بصدقات المحسنين وتبرعات الجمعيات الخيرية، على أمل الفرج القادم من صندوق إعادة الإعمار ولجانه المشكلة لتعويض المتضررين من كارثة السيول.

يتحسر ابن الصحراء على الأيام الجميلة التي عاشها قبل أن تقع الكارثة. وطبق روايته لـ"النداء"، اصطحب زوجته ونحله وأغنامه وإبله إلى منطقة مدودة بمديرية سيئون، واستقر به المقام في إحدى مزارعها.

● البريك

"جئنا إلى مدودة مع النشرة –أي الأغنام– وما هن بجم، كلهن 15 رأس فقط، ذلا ترفدناهن ترفاد من بعض من ربعنا مع 90 خلية نحل بعضهن وقعن لي، وبعض عادهن عليّ دين لما اليوم، واثنين من الإبل، الحمد لله بس، كذ نحن منكوبين وعادها جاءت النكبة ونكبتنا".

داهمت السيول الغاضبة المنطقة، جرفت المنازل والمزارع والمواشي، ليرحل هو وزوجته وطفله تاركاً نحله وإبله وأغنامه.

ويضيف البريك: "ذهبت إلى مدير عام مديرية سيئون، وسجلت اسمي عنده، وبعد متابعة حصلت على خيمة وقطعة سكر ورز ودقيق وجالون زيت لمرة واحدة فقط، ولم أعط أي شيء آخر بعد ذلك. وقالوا انتظروا. وعندما تم صرف المائة ألف للمتضررين التي وجه بها رئيس الجمهورية، رحنا إلى عندهم قالوا أنتم ماشي لكم أصحاب النحل والأغنام، قلت لهم كيف يصير هذا؟ نحن فقدنا كل مصادر دخلنا الرئيسية، معاد معنا شيء. قالوا المائة ألف بتصرف للمتضررة منازلهم فقط. ولم نعط شيء، قلنا لهم هذا حرام ما هو عدل يا جماعة الخير. وكل مرة نجي إلى الصندوق يقولون عاد كشوفات النحالين والمزارعين ما وصلت، وساعة يقولون أسماؤكم عادها ما طلعت في الكشوفات.. قلنا لهم يا أوجه الخير صرفوا لنا حتى تعويض جزئي، ما حد يسمعك عشان نقدر نصرّف أنفسنا لكنهم رافضين".

ابن الصحراء البدوي الذي اشتهر بتجارة العسل والمواشي أمست أسرته مفككة جراء ظروفه الصعبة، فزوجته الأولى مع طفله أرسلها تقيم عند أقربائه، وطلب منهم أن يتكفلوا بأمر المأكل والمشرب لها وطفلها، فيما زوجته الثانية وطفلها أرجعها لبيت أهلها في منطقة السويري بمديرية تريم، ليصبح هو يشعر بالعجز عن القيام بواجباته تجاه أسرته، ويصب اللعنات على روتين المتابعة في صندوق إعادة الإعمار للحصول على التعويض: "تصدق والله العظيم أن زوجتي مريضة لها كم يوم، وأنا محرج ومقهور ما رحت بها عند الدكتور، لأننا ما عندي فلوس للأكل، فمن وين أجيب فلوس للعلاج ومصاريفه. والمشكلة أننا ما أعرف أحد هنا مقطوع لا أعرف جمعيات ولا أعرف حد. ولأنني بدوي الظاهر ما حد يصدقنا، بالله من يرضى يعيش مبهذل هكذا. تاخروا علينا جم جم جم سنة كاملة لهم، متى بيجي التعويض؟ الله أعلم".

ففي حين لم يتسرب الأمل من فؤاد البدوي وكل المواطنين في التردد على صندوق الإعمار، هناك قرابة 25% من المزارعين المتضررين من الكارثة تمكنوا من إعادة إعمار معيشتهم وإصلاح الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في مزارعهم بمبادرات وجهود شخصية بحتة، في الوقت الذي شكلت فيه لجنة من قبل صندوق إعادة الإعمار من مهندسين زراعيين وممثلين للسلطة المحلية في كل المديريات المتضررة لإعادة حصر الأضرار الزراعية الحصر النهائي المتمثل في الآبار والمضخات والمحركات وقنوات الري الزراعية، والتي ستقوم برفع التقارير النهائية للأضرار في نهاية الشهر الجاري، ليبدأ تعويض المزارعين من شهر ديسمبر المقبل.

ويرى البريك أن كل ما أصابه من وصب ونصب يعد أقل مضاضة على نفسه الحرة من استجداء صندوق إعادة الإعمار. وهذه ليست قصة البريك فحسب، وإنما هي قصة طوابير من المتضررين الصابرين منذ عام من وقوع من الكارثة وهم يتابعون حلقات المسلسل الدرامي الممل مدير رايح ومدير جاي من خلال التعيينات والإقالات المتسارعة لمدراء الصندوق. ويتساءل: هل العيب في ذات المدراء أو في الرأس الذي يقوم بالتعيين والإقالة؟!

الأسبوع القادم تحل الذكرى الأولى لكارثة السيول. ويتوجه المتضررون إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والمدير التنفيذي لصندوق إعادة الإعمار ومحافظ حضرموت لمناشدتهم النظر في قضيتهم وصرف مخصصات المتضررين من نحالين ومالكي الأغنام والمزارعين الذين فقدوا مصادر دخلهم الرئيسية.

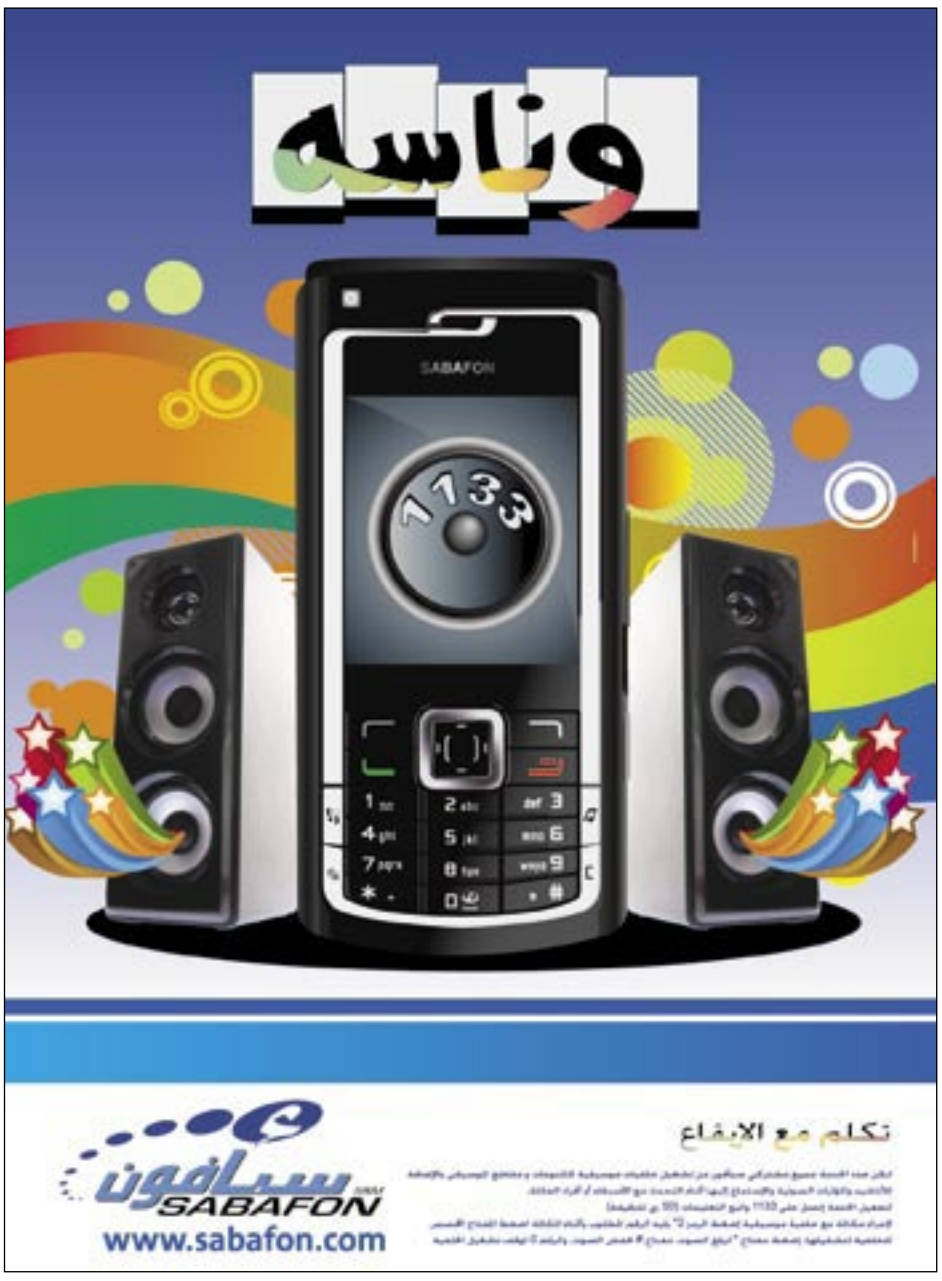

سياسة تباركها وزارة الشباب والرياضة

"حميد المطري" يوقف "الخبرة" في ظل صمت أمينه العام!

■ شفيع العبد

لا يختلف اثنان على أن الرياضة اليمنية تعيش مرحلة هي الأسوأ على مر تاريخها في مختلف الألعاب، وما الإخفاقات التي تحققها في كل مشاركاتها الخارجية إلا دليل على ما ذهبنا إليه، وتلك نتيجة طبيعية للسياسات الإقصائية الرامية إلى إبعاد أصحاب الكفاءة والخبرة عن ميادين العمل الرياضي والاستعاضة عنهم بمن لا يجيدون أبجديات العمل الرياضي، وليس لهم تاريخ رياضي.

تفاجأ الوسط الرياضي الأسبوع الماضي بما أقدم عليه رئيس الاتحاد اليمني العام للملاكمة المحامي حميد المطري، أو كما يحلو له "الشيخ حميد"، حيث أصدر قراراً قضى بإيقاف 4 من خيرة كوادر اللعبة، ممن لهم علاقة باللعبة وميادينها ويعرفون أسرارها ومفاهيمها وأصولها أكثر من رئيس الاتحاد الذي وجد نفسه في خضم الهوشلية التي تعيشها الرياضة يتربع على كرسي الاتحاد دون أن يعرف شيئاً عن الملاكمة، مؤهله الوحيد الذي أوصله إلى هذا المكان هو علاقته بحمود عباد حين كان وزيراً للأوقاف والإرشاد.

الأربعة الذين أوقفهم "المطري" في مخالفة صريحة للأنظمة واللوائح وتجاوز فاضح لمهامه ومسؤولياته كرئيس لاتحاد اللعبة، هم: الخبير والحكم العربي والدولي محمود جميع نائب رئيس الاتحاد العام للملاكمة، والمحاضر الدولي رائد نعمان المشرف الفني للاتحاد، وغازي مبارك رئيس لجنة الحكام بالاتحاد العام، وصالح عميران رئيس فرع الاتحاد بمحافظة عدن.

المدهش أن يصدر "شيخ" الاتحاد قراراً بإيقاف هؤلاء الأربعة برغم تاريخهم الحافل مع اللعبة ودون أي مسوغ قانوني، مع التذكير بأن اللائحة لا تعطي الحق لرئيس الاتحاد بممارسة مثل هذا الفعل الذي ينم عن سلوك غير سوي يهدف إلى إفراغ الاتحاد من أهل الاختصاص والخبرة، على أن التساؤل الأهم يأتي عن دور الأمين العام للاتحاد شوقي البكاري، والذي هو معين بقرار من وزير الشباب والرياضة، ووفق اللائحة يعتبر "عين الوزارة" في الاتحاد ومهمته الأساسية هي مراقبة الأداء العام والتصدي للانتهاكات التي تتعرض لها اللوائح، لكن يبدو أن عمل الأمين العام في مكتب المحاماة التابع لشيخ الاتحاد قد أعمى عينه!

مصادر مقربة من الاتحاد أكدت أن قرار "الشيخ حميد" جاء في إطار تصفية حسابات شخصية تسبق بطولة الجمهورية التي ستحتضنها عدن أواخر الشهر الحالي، وهي نفس المدينة التي ينتمي إليها الموقوفون الأربعة، وهنا تتطاير الأسئلة ذات الجنوب وذات الشمال لتحوم حولها الشكوك التي تتحول إلى يقين لا تشوبه شائبة!

ما حدث يأتي في سياق الاستهداف العلني الذي يتعرض له أبناء الجنوب في مختلف الميادين، ويأتي تزامناً مع صدور قرار وزاري بتعيين 4 مدراء عموم بوزارة الشباب والرياضة الأسبوع الماضي، وليس بينهم جنوبي واحد، وبينهم بالتأكيد "نجل" وزير الشباب والرياضة و"نسبة"، وكله على عين "المواطنة المتساوية" والحق في تولي المناصب العامة!

وكان محمود جميع نائب رئيس الاتحاد اليمني العام للملاكمة، أصدر بياناً في شهر أبريل المنصرم، أكد فيه أن أعضاء من الاتحاد المتواجدين في محافظة عدن وعددهم 3 من الخبرات المؤهلة فنيا وعلميا في لعبة الملاكمة، يتم تجاهلهم وتهميش دورهم من قبل الأخ الشيخ حميد المطري رئيس الاتحاد العام للملاكمة، هما إلى جانبه الكابتن رائد نعمان المشرف الفني في الاتحاد والمحاضر الدولي للعبة، والكابتن غازي مبارك رئيس لجنة الحكام. وهم الذين استهدفهم "المطري" بقراره الأخير، وأضاف إليهم رئيس فرع اللعبة بعدن، وكأنه يريد الانتقام من هذه المدينة وكوادرها!

وقد حدد جميع في بيانه السابق عدداً من سلبيات الاتحاد في ظل رئاسة "المطري"، منها: انعدام التنسيق مع قيادة الاتحاد المتواجدين في عدن، والذين هم أصحاب الخبرات والتأهيل، وتجاهلهم وتهميشهم، وعدم وجود أي تواصل مع الاتحاد العربي والآسيوي والدولي، وأن الاتحاد لم يعقد منذ تشكيله إلا 3 اجتماعات دورية ورسمية، وعدم وجود أرشيف للاتحاد ولا تواصل بالمراسلات مع نظرائه في الخارج ولم يتم إطلاعهم عليها، كما أنه لا يوجد عنوان الكتروني للاتحاد بدليل اتصال الاتحاد الدولي بالأخ رائد عند دعوة بلادنا لحضور اجتماعات الاتحاد الدولي (بالدومنيكان) إحدى دول البحر الكاريبي، والذي لم ندفع اشتراكاته حتى اليوم (وفق البيان)، وعدم وجود برامج لتأهيل الكادر تحكيميا وتدريبا منذ تشكيل الاتحاد باستثناء الدورة التدريبية التي أقامها الخبير الدولي رائد نعمان المشرف الفني، تحت رعاية التضامن الأولمبي، وبالتنسيق مع اللجنة الأولمبية واليمنية (كما تقام هذه الدورات في مختلف الاتحادات اليمنية).

وكشف جميع في بيانه أن طبيعة عمل الاتحاد أصبحت محصورة في متابعة المخصص المالي لإقامة البطولات، وغياب التقييم للبطولات فنياً وتحكيمياً، وعدم الاستئناس وأخذ الرأي من قبل خبراء اللعبة حول مستوى المشاركين في كل بطولة.

وأكد غياب الخطط لربط مواسم بطولاتنا مع أجندات وبرامج الاتحادات العربية والقارية والدولية. مؤكداً في ذات البيان أن مشاركات الاتحاد الموسمية الخارجية تنحصر في فئتين عمريتين وواحدة في الدورة العربية، ويمارس الاتحاد سياسة العزوف كليا عن المشاركات الآسيوية والدولية.

وشكا من تدخلات "المطري" في الشؤون التحكيمية والفنية في البطولات، وفرض آرائه حتى عند المشاركات الخارجية عند اختيار الفرق الوطنية، وعدم التفرغ للعبة كرئيس اتحاد.

السيرة الذاتية لنائب رئيس الاتحاد والخبير الدولي محمود جميع تقول أنه قد مارس اللعبة انطلاقاً من المركز الاجتماعي في مدينة الشيخ عثمان، ثم نادي بناء الأجسام في مدينة كريتر (عدن) تحت إشراف مؤسس اللعبة على المستويين اليمني والخليجي المدرب الوطني المعروف وابن محافظة أبين الزاخرة بالنجوم في شتى الألعاب الرياضية.. الأستاذ الفاضل أحمد ناصر عوض، وذلك في فترة الستينيات من القرن الماضي، ومن ثم انتقل للعب تحت إشراف المدرب المصري شوقي الكابلي، فالمدرب السوفيتي -آنذاك- الكوتش أدموند لينسكي، وأخيراً تحت إشراف المدرب الكوبي إنطونيو فاكسيا.. ولعب كل نزالاته على المستوى اليمني دون أية هزيمة أو خسارة تذكر، وعلى المستوى الخارجي شارك في الفعاليات التالية:

- أشرف على أول فريق يمني (تدريبياً) في (سبرتكياد) موسكو عام 79، تمهيدا لأولمبياد موسكو 1980.
- وشارك في فعاليات الدورة العربية الخامسة للملاكمة التي استضافتها العاصمة السورية دمشق عام 1967.
- انخرط في دورة قصيرة لمدة شهر استضافتها عام 57 جمهورية كوبا الاشتراكية.. وهي الدورة التي أطلق عليها اسم "كاردوفا كارديف" أحد شهداء الثورة الكوبية وواحد من القادة البارزين جنباً إلى جنب مع الزعيم فيدل كاسترو.
- التحق بدورة تأهيلية لمدة 10 أشهر في المعهد العالي للتربية البدنية في مدينة لايبزج الألمانية، ونال عليها شهادة دبلوم (تخصص) عام 1990. وبعد العودة من ألمانيا عين سكرتيرا للعبة الملاكمة ورفع الأثقال للجنة العليا التي كان يرأسها في مطلع الثمانينيات الأخ الشهيد محسن علي حيدرة رحمه الله.
- وعربيا شارك في اجتماعات تشكيل أول اتحاد عربي للملاكمة في عمّان المملكة الأردنية الهاشمية. وكان حينها نائبا لرئيس اللجنة الفنية محمد كامل شبيب عام 1982، وأحد مؤسسي اللعبة في اليمن ومن أبطالها في ما كان يسمى بالشطر الجنوبي، ومن مؤسسي الاتحاد العربي للملاكمة عام 1980 في الأردن.

فماذا تقول سيرة "شيخ" الاتحاد؟ سؤال نترك الإجابة عليه لأهل الشأن الرياضي!

ولا عزاء لأهل الخبرة والكفاءة..

● عباد وجميع

عندما يحل التخبط بديلاً للتخطيط

اتحاد القدم يمرر تعديلات اللائحة في ظل إجماع سكوتي للأندية

■ المحرر الرياضي

تشارف بطولات دول العالم الكروية على نهاية مرحلة الذهاب، بينما الدوري اليمني لم يبدأ بعد، وهنا يتضح الفارق جلياً بين من اتخذ التخطيط سلوكاً ومنهاجاً وبين من اعتاد الفوضى والعبث.

بعودة سريعة إلى البرنامج الانتخابي الذي يفترض أن أحمد العيسي بناءً عليه حاز ثقة الجمعية العمومية في الانتخابات الماضية التي يعرف الجميع فصولها ولا داعي للتكرار هنا، نجد أنه قد أكد على التخطيط السليم والعمل على انضباط مواعيد المواسم الكروية ابتداءً وانتهاءً بما يتواءم مع الاستحقاقات العربية والآسيوية للأندية، وغيرها من العبارات الرنانة التي لا تصلح إلا لـ"الدعاية الانتخابية"، وقد كانت كذلك، لأنه منذ أن نجح الرجل و"جماعته" لم يقرؤوا البرنامج الانتخابي ولم يذاكروه، وكانت المحصلة في النهاية مزيداً من الفوضى والعبث وغياب المؤسسية، وحل التخبط ضيفاً على مبنى "جول" حتى اللحظة بديلاً عن التخطيط الذي ناصبه جهابذة الاتحاد وشيوخه العداء التام.

الأسبوع الماضي، وبينما كان الشارع الرياضي ينتظر موقفاً جاداً من أندية الدرجتين "الأولى والثانية" لمصلحتها أولاً ولمصلحة اللعبة ثانياً، وأن يقف مندوبوها موقفاً مسؤولاً تجاه التعديلات المقترحة على لائحة المسابقات، كانت "خيبة الأمل" حاضرة، وسقطت المواقف كعادتها أمام رغبة "الشيخ". وبمجرد مغادرة الجميع الاجتماع بعد رفع الأيادي في ظل أفواه صامتة، ارتفعت الشكوى من ظلم اللائحة وجور بعض بنودها، خاصة المتعلقة بالتعاقدات مع اللاعبين المحليين والأجانب، وعدد المحترفين الأجانب المسموح التعاقد معهم لكل فريق، واللعب في ملاعب معشبة.

ووفق اللائحة الجديدة منح الاتحاد الأندية الحق في التعاقد مع 7 محترفين أجانب، على أن يكون منهم لاعباً آسيوياً يتم معاملته على أساس أنه غير أجنبي وفقاً لتعليمات الاتحاد الآسيوي، ولإعباً يكون عمره تحت 19 سنة، و3 محترفين آخرين. وسيتم أيضاً رفع عدد اللاعبين المحليين الذين يتطلب إبرام عقود احترافية معهم إلى 18 لاعبا يضاف إليهم 3 لاعبين يشترط تسجيلهم من الفئات العمرية، ليصبح إجمالي عدد اللاعبين الذين يتم تسجيلهم من قبل النادي 28 لاعباً.

وبحسب اللائحة المعدلة فقد ترك الاتحاد للأندية حرية الاعتراض على الحكام في بعض المباريات الحساسة، وإمكانية استقدام أي ناد لحكام أجانب للمباراة التي يرى أنها مهمة، بشرط أن يقدم طلبا قبل أسبوعين من اللقاء، وأن يتكفل بكافة تكاليفهم.

ويحق لكل فريق إشراك 5 محترفين أجانب في المباراة بشرط أن يكون اللاعب الآسيوي من بينهم باعتباره لاعباً غير أجنبي، كما يسمح بمشاركة لاعب واحد فقط من اللاعبين الثلاثة الذين يتم تسجيلهم من الفئات العمرية في المباراة الواحدة.

في الاجتماع الذي عقد برئاسة العيسي وبحضور ممثلي 34 نادياً ورؤساء فروع الاتحاد بالمحافظات، أقر الجميع انطلاق الموسم الكروي الجديد (2009/2010) في الخامس من شهر نوفمبر المقبل. كما أقروا انطلاق دوري للناشئين والشباب خلال الموسم الجديد، وإخضاعه لكافة شروط مسابقة الفرق الأولى، وشروط الاتحاد الآسيوي بهذا الخصوص.

وسيتم ابتداء من الموسم القادم السماح لانتقال اللاعبين من ناد لآخر في نفس الموسم، وذلك عند بدء المرحلة الثانية من التسجيل بداية مرحلة إياب الدوري (الانتقالات الشتوية).

كما يحق لأي ناد لديه أكثر من لاعبين اثنين في المنتخب، مطالبة الاتحاد العام لكرة القدم بتسديد كافة نفقات اللاعب من مرتبات وغيرها بحسب العقد الاحترافي في حالة منع اللاعب من المشاركة فترة طويلة مع ناديه من قبل اتحاد الكرة لإتاحة المجال للنادي للبحث عن محترف بديل.

فيما أكد رئيس اتحاد كرة القدم أحمد العيسي، حرص الاتحاد على انتظام مواعيد البطولات الرسمية التي ينظمها، وذلك وفقا لأجندته، وكذا أجندة الاتحاد الآسيوي لكرة القدم.

وقال العيسي في مؤتمر صحفي عقده عقب الاجتماع وفق "سبأ" إن موعد الدوري الجديد لم يتأخر كثيرا عن الموسم الماضي، بل تقدم عليه، وأمل أن نصل إلى تثبيت موعد المواسم الرياضية قريبا.

وحول قدرة الأندية على تطبيق نظام الاحتراف الصارم، أكد العيسي أن البداية كانت جيدة، والمعروف أن نظام الاحتراف ليس بالأمر السهل، وأن الفرصة التي منحها الاتحاد الآسيوي للاتحادات المحلية والأندية لم يتبق عليها سوى هذا الموسم للتدرج في عملية الاحتراف، وأنه من بداية الموسم المقبل ستطبق كافة الشروط على دوري المحترفين المقر انطلاقته الموسم القادم.

وقال العيسي في هذا الصدد: "هذا الموسم طبقنا شروطاً احترافية جديدة، والعام المقبل سيتم تطبيق لائحة الاحتراف الآسيوية، وهذا يعني أننا سنحدد 7 إلى 8 أندية ستكون الأكفأ والأقدر على تحمل هذه الشروط، والتي ستخوض دوري المحترفين الخاص".

وأشار إلى أن مباراة كأس السوبر ستقام في موعدها قبل انطلاق البطولة، لافتا إلى أن اتحاد كرة القدم بدأ بالفعل في عملية التسويق الرياضي للدوري، ومنح الأندية حقوقها في بيع التذاكر وغيرها من الموارد المباريات بنسبة 80% لصالحها و20 % للاتحاد.

وأضاف أن الشركة السعودية العالمية لا تزال ترتبط بعقد مع اتحاد كرة القدم في ما يتعلق بشراء حقوق الدوري اليمني، رغم الخلافات حول بعض القضايا التي نعمل على حلها.

ولفت إلى وجود مشكلات فنية تواجه الاتحاد في إقامة بعض المباريات في عدن وأبين والبيضاء في ملاعب معشبة لخصوصية الاستعدادات لخليجي 20، وانشغال جميع الملاعب بالترميم والإصلاحات، مؤكدا أن الاتحاد سيعمل على حلها ونقل المباريات في هذه المحافظات إلى أقرب ملعب جاهز.

وداعاً أبا خالد

فُجع الوسط الرياضي والشبابي عامة والشبواني على وجه الخصوص، بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى "ناصر الخليفي" رئيس اتحاد كرة القدم بمحافظة شبوة، والذي وافته المنية فجر يوم الأربعاء الماضي إثر "ذبحة صدرية" بالعاصمة صنعاء. وقد وورى جثمانه الطاهر مساء نفس اليوم بمسقط رأسه قرية الجابية بمديرية عتق بمحافظة شبوة.

وبهذه الفاجعة نتقدم بخالص العزاء والمواساة إلى أهله وذويه سائلين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع الرحمة والمغفرة وأن يسكنه فسيح جنانه وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

"إنا لله وإنا إليه راجعون".

المقالح وحق الحياة

عبدالباري طاهر

لعدة أسابيع والأستاذ الأديب: الصحفي والكاتب والمناضل السياسي محمد المقالح "مختف قسرياً" بعد أن اختطف في صنعاء.

ورغم احتجاجات مؤسسات المجتمع المدني والصحفيين والمحامين، والحزب الاشتراكي الذي المقالح عضو في لجنته المركزية، ومسؤول عن موقعه الالكتروني.

بذلت مساع كبيرة حتى من أعلى المستويات لمعرفة مكانه دون نتيجة.

الدولة والأجهزة الأمنية التي لا تحتفظ بالسر، نجحت هذه المرة -وليتها لم تنجح في احتكار سر اختطاف المقالح.

يوماً عن يوم يصبح بقاء المقالح في دائرة الإخفاء تهديداً عامداً لحياته، والدولة المسؤول الأول عن حياة الناس الذين تحكمهم وأمنهم أيضا. فالدولة -أية دولة- وفي أي زمان ومكان، هي المسؤول عن حياة وأمن محكوميها.

فالمادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص: "لكل إنسان حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه". ويكفل دستور الجمهورية اليمنية كما كل دساتير الدنيا هذا الحق الذي له الأولوية على كل الحقوق.

ولكن لليمن قانونها الذي ليس بالتأكيد قانون الكتب السماوية الثلاث، ولا الكتاب والسنة، ولا العهود والمواثيق الدولية التي تذيلها الدولة اليمنية، ولا أقوال علي بن زايد الحكيم الزراعي. فالحكم اليمني يوافق على كل شيء ولا يلتزم بشيء.

محمد المقالح مواطن بسيط نذر نفسه للحياة المدنية الآمنة والمطمئنة. لم يحمل السلاح في وجه أحد، ولم يتبن الإرهاب أو يدافع عنه. فهو أديب وكاتب، ومن الأسرة الصحفية التي تدفع أغلى الأثمان لبناء يمن ديمقراطي حر وموحد.

من المعيب في الحياة أن نجد أناساً ثأريين وانتقاميين، ولكن الأخطر أن تكون السلطة داعية ثأر وضالعة في الانتقام، وتصفية الحسابات.

بدأت محنة محمد المقالح بضحكة حزينة في محكمة أمن الدولة، أدت إلى سجنه بضعة أشهر، وأطلق بعفو رئاسي قبل انقضاء مدة المحبوسية، ولكن "جريمة الضحك لا تغتفر".

● المقالح (ارشيف)

عود الثقاب الذي أشعل فتيل الحرب السادسة في صعدة، كان اختطاف الألمان العاملين في مستشفى السلام بصعدة، ولكن الدولة التي تشعل الحرب بسبب اختطاف الألمان كيف لها أن تسكت عن اختطاف صحفي ومعارض سياسي دون أن تهتم مجرد اهتمام بالأمر.

أكثر من شهر على اختطاف المقالح ولا تعرف عائلته وأطفاله ومحبوه أين هو؟!

تقوم القبيلة في ظل تسيدها بالاختطاف، ولكن اختطاف القبيلة أرحم ألف مرة، لأن القبيلة تعلن عن فعلتها و"تضيّف" بين مزدوجين ضحيتها، ويعرف الناس أن الضحية المختطف في ضيافة القبيلة، وتساوم القبيلة عن الفدية جهاراً نهاراً، وتنزل الدولة على حكم القبيلة باعتبار الاختطاف "ثقافة مشتركة" و"مرجعية واحدة"، وعندما يختطف مواطن فإن الوطن كله مختطف.

إن حياة محمد المقالح في خطر وخطر حقيقي. فعندما تمر أسابيع ولا يرد الحكم على الاتهامات والبيانات المتكررة والاحتجاجات والاعتصامات شبه اليومية، ومناشدات الصحفيين ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومنظمات دولية، فإن حياة المقالح تصبح مهددة، وينبغي أن يكون رد فعلنا كمجتمع مدني في مستوى "تهديد الحياة".

ندرك أن الحرب أعظم جريمة عند الله والناس، وأن حرب صعدة بوابة كوارث تبدأ ولا تنتهي، وأن الحراك الجنوبي كاحتجاج مدني كفله الدستور والإعلان العالمي يقابل بالقمع بالرصاص الحي، وبالاعتقالات التعسفية، وهناك عشرات في سجون الأمن في صنعاء يقدمون لمحاكمات غير نزيهة وغير عادلة، والمئات منهم يقبعون في سجون عدن وحضرموت وغيرهما، وهم مئات. وبمقدار تعاظم الإحتجاج والاحتراب يزداد الحكم شراسة ودموية وعنتاً. تصادر في عدن صحيفة "الأيام" الأسبوعية بدون حكم أو مساءلة، ويتعرض العشرات من كوادرها وأسرهم للتجويع والتشريد، وفي صنعاء يعتقل الصحفيان: فؤاد راشد، وسلطان السقلدي، وهما من مؤازري وناشطي الحراك الجنوبي. ويمنع رئيس تحرير "الشارع" من ممارسة مهامه بحكم متعسف. كما تتعرض صحف "المصدر"، و"الأهالي"، و"الناس" للتضييق والرقابة المسبقة والمساءلة بين الحين والآخر. كما تتعرض الناشطة الشجاعة توكل كرمان للاعتداء دون أن نرفع أصواتنا.

الجسم العسكري الذي لا يأتي في صعدة ينعكس قمعاً وهراوة غليظة ضد الاحتجاجات المدنية في الجنوب وحتى تعز. كما تدفع الحياة المدنية ثمناً باهظاً يتجلى في أزمة المياه والإطفاء المتكرر للكهرباء على مدى اليوم، وتتنمر الأجهزة الأمنية في شوارع المدن ضداً على الاحتجاج وحرية الرأي والتعبير.

استمرار القمع الدامي ضد الاحتجاجات المدنية، والمزيد من قمع الصحفيين والحريات الصحفية، ووضع رقابة مسبقة على الصحافة الأهلية والمستقلة لا يخدم إلا المزيد من الإيغال في الحرب، وإيقاظ الفتن "غير النائمة" في أكثر من مكان.

وعندما تتنافس الدولة مع المجتمع الأهلي -القبيلة- على الاختطاف، فإنها -شاءت أم أبت- تصبح قبيلة كبيرة، أو قبيلة كبقية القبائل، وتفقد خاصيتها وهويتها كهيئة فوق المجتمع تدير خلافاته ولا تقمعها، وترعى مصالحه ولا تصادرها.

إن الإصرار العامد على الاحتكام للعنف، وسفك الدم، ومصادرة الحقوق، وكبت الحريات ليس له من نتيجة غير تمزيق اليمن، وتدمير وحدتها، وإضعاف الكيان اليمني إن لم يكن تدميره. والمأساة أن يحدث ذلك تحت دعاوى حماية الوحدة والديمقراطية.

في قضايا: اختطاف المقالح واعتقال الصحفيين ومصادرة الحريات الصحفية، واستمرار إيقاف "الأيام"، وفرض رقابة مسبقة على الصحف.. يستدعي الأمر ردود أفعال بمستوى العدوان نفسه. للأسف لم يكن موقف النقابة في نفس المستوى، وهناك غياب واضح لدور المشترك، وتقاعس في موقف الزملاء الصحفيين، ومؤسسات المجتمع المدني.

سلبيتنا في الرد تحرض المعتدين على الإيغال في التنكيل بنا. تتحمل الدولة بالدرجة الأولى مسؤولية إخفاء المقالح، ولكننا كزملاء مهنة مسؤولون عن تصعيد الاحتجاج، لأنه حقنا وسلاحنا الوحيد.

لتستشعر أن إخفاء المقالح يعني أول ما يعني تهديد حياته، وهو أول صحفي بل إنسان تهدد حياته ضحكة.

القوة بدلا من الحوار

د. محمد النعماني

المتابع لمجرى الأحداث الجارية في اليمن والساحة الجنوبية سوف يحس أن الأوضاع تسوء يوما بعد يوم، وأن هناك حالات من الفوضى والانفلات الأمني تشهدها اليمن بشكل عام والجنوب بشكل خاص، وأن ميزان القوى يتغير على الأرض ما بين حين وآخر، وحسب الوقائع والمتغيرات اليومية. ويبدو أن صراع تقاطع المصالح الإقليمية والعربية والدولية، يفرض نفسه وبشكل قوي يوما بعد آخر، وأن أية نتائج تحقق على الأرض تفرض نفسها وبقوة في أي تفاوض يجري الآن سواء ما يتعلق بالحرب في صعدة أو بالحراك السلمي في الجنوب. ومؤشرات الخطاب الإعلامي السلطوي واضحة جدا سواء خطابات التخوين والتكفير ضد المعارضين السياسيين للنظام والمطالبين باستعادة الدولة الجنوبية وفك الارتباط. ويذهب الكثير من هؤلاء في مطالبهم إلى المطالبة باستعادة الجنوب العربي، وهو تيار جنوبي ينمو كل يوم، ويتسع أكثر في الساحة الجنوبية أمام عجز السلطة في احتواء قوى الحراك الجنوبي وحسم الحرب في صعدة.

وكانت مسيرات يومي 13 و14 أكتوبر في الجنوب بمثابة الاستفتاء الحقيقي الواضح لقوى الحراك الجنوبي وقدرتها على حشد وتحريك الجماهير. وأمام ذلك لجأت السلطة اليمنية إلى استخدام العنف المسلح ضدهم، وزجت بالعديد من قيادات الحراك الجنوبي في السجون في سياق الحملات التي تقوم بها لقمع وإيقاف الحراك السلمي الجنوبي. وتكشف العديد من الوقائع والأحداث التي شهدتها العديد من مناطق الجنوب والمجزرة المرتكبة ضد المعارضين لها في محافظات أبين والضالع وعدن وحضرموت، عن زيف ادعاءات السلطة بالديمقراطية التي تلجأ إليها عند الضرورة لتقيد بها حركة المعارضين لها والاحتجاجات والمظاهرات الواسعة التي تشهدها اليمن بشكل عام والجنوب العربي بشكل خاص منذ 4 سنوات ماضية.

واليوم توعدت السلطة اليمنية بوضع حد للمسيرات وتنظيم المظاهرات "غير المرخصة" في المحافظات الجنوبية وغيرها من المحافظات التي قالت إنها "تتسبب في إقلاق الأمن والاستقرار وينجم عنها مظاهر فوضى وشغب". وحثت وزارة الداخلية

إداراتها في فروع المحافظات اليمنية على ملاحقة منظمي المسيرات و"المحرضين على قيامها".

ونقل مركز الإعلام الأمني عن قيادة وزارة الداخلية قولها "إنها لن تتساهل مع المسيرات والمظاهرات التي تستهدف بدرجة رئيسية الأمن والاستقرار والسلم الأهلي". وتكشف تلك الوعود والتوعد لكل المراقبين لكل ما يجري في اليمن من حرب في صعدة وحراك سلمي في الجنوب، عن حالة التخبط والإفلاس والعجز وازدواجية الخطاب الإعلامي السلطوي والموقف من قضايا الإنسان والحريات الديمقراطية والتعبير عن الرأي، حيث إن هذا التوعد والإعلان دليل قاطع على تراجع الحكومة اليمنية عن التزاماتها بالمضامين التي نصت عليها مواثيق الأمم المتحدة والمتعلقة بقضايا الإنسان وحريته وحقوقه.

هذا الإعلان جعلني أتساءل متى تستخدم السلطة اليمنية الديمقراطية وتضعها كخيار لحل كل مشاكل اليمن؟ ربما نستطيع القول إن الوحدة تمت بالطريقة الديمقراطية.. ولكن جرى التآمر على الوحدة وإفراغها من مضمونها الأخلاقي والجمالي، وجاءت حرب صيف 1994 لضرب هذه الديمقراطية التي ولدت في اليمن مع بداية الوحدة، وشكلت تراجعاً حقيقياً وفعلياً عن وثيقة العهد والاتفاق، وتراجعت السلطة الحاكمة ومراكز القوى المتنفذة عن الديمقراطية، ولجأت إلى الحرب وفرض الوحدة بالقوة على الجنوبيين، وهي الحرب التي أفرزت وقائع كثيرة وتغييرات في الديموغرافية السكانية، وطمس الهوية الجنوبية، وأدت في نهاية المطاف إلى ما هو حاصل اليوم في الجنوب، ورفض الجنوبيين للوحدة ونتائج حرب صيف 1994، وبالتالي اليوم وأمام هذا الإعلان تفرض السلطة خيارات أخرى أمام قوى الحراك الجنوبية، وهي خيارات متعددة منها العصيان المدني، واللجوء إلى الدفاع عن أنفسهم بطرق متعددة، وخاصة أن هناك مناطق عديدة محررة من قوى الحراك الجنوبي يصعب على السلطة الوصول إليها، وبالتالي تكون السلطة بهذا الإعلان والمنع والتوعد قد فتحت لنفسها جبهة قتالية أخرى تجد نفسها في نهاية الأمر في مستنقع أكثر تماسكاً وقوة من مستنقع الحرب في صعدة. وما الأخبار التي نقلتها العديد من الصحف والمواقع الإخبارية اليمنية والعربية والعالمية عن الاشتباكات في محافظة الضالع بين مسلحين وقائد عسكري ومرافقيه في منطقة سناح، الأسبوع الماضي، وأدت إلى إصابة القائد العسكري الذي يشغل منصب قائد كتيبة الدبابات في اللواء العسكري 135 المرابط هناك، إلا دليل قاطع على الخيارات المفتوحة لقوى الحراك الجنوبية لفرض وقائع أخرى في مشاورات ولقاءات الأطراف المعنية بالملف الجنوبي، وتظل التكهنات والتخمينات كثيرة... ولكن يمكن القول بأن المفاجآت القادمة ستكون أقوى وبكل تأكيد.

المركزية المائية هي الاهم

أمين محمد شرف

كثيرا ما نسمع أن اليمن بحاجة إلى إستراتيجية مائية للتغلب على قلة المياه وانخفاض منسوبها في أحواض المياه الجوفية. والحقيقة أننا بحاجة إلى مركزية مائية وليس إستراتيجية مائية، فالمركزية المائية أشمل وأوسع من الإستراتيجية المائية، وهي الأهم في حياة الدولة.. فلماذا لا يفصح خبراء الإستراتيجية المائية عنها منذ زمن بعيد؟ يبدو أنهم من أنصار اللامركزية أو الفيدرالية المائية.

وإذا كان كل شيء قد أصبح ممركزا وخاضعا للمركزية ولوجود الدولة المركزية ابتداء من التنمية، مرورا بالبنك المركزي عفوا الحزب المركزي الذي يمكن من خلاله تخفيض الرواتب والتقتير على حياة الموظفين وأصحاب الدخول المحدودة، وإفقار الأغلبية منهم دون أن يشعروا بذلك، وخصوصا أولئك الذين لا يظهرون ولاءهم للسلطة المركزية.. أما الذين تظل قلوبهم وعقولهم حامية وحارسة للسلطة، فيمكن أن يستفيدوا من النظام المالي المركزي الموازي (نظام المكافآت والحوافز والمساعدات والنثريات والبدلات)، وإسناد أكثر من وظيفة لهم.. هذا فضلاً عن أن الوظيفة العامة أصبحت تحت السيطرة المركزية، وكذا خدمات الاتصالات والخدمات الأمنية والقضائية والكهرباء وغيرها من أوجه الحياة في الدولة صار خاضعا للمركز، بما في ذلك الترقيات في الدرجات الوظيفية المدنية والعسكرية، وكذا التعيينات في المناصب المدرة للحليب وتلك التي لا تدر حليبا.. وهذا يدل على أن الدولة وصلت إلى مرحلة متقدمة من البناء المركزي "الحديث"، إلا أنه للأسف هناك بعض المجالات التي لم يتم استكمال مركزتها ومنها مياه الشرب.

وكما يقول المثل "ما مليح إلا وحمى".. صحيح أن إدارة المياه ممركزة، ومن خلالها يمكن اتباع الحكمة السياسية القائلة "ما بدا بدينا عليه"، لكن المياه نفسها يجب أن تمركز وتصرف قطرة، قطرة، حتى يعرف الشعب أن الديولة حق وواجب.

ويمكن مركزة المياه بطريقة بناء الخزانات العملاقة على رؤوس الجبال المحيطة بالعاصمة، وبالتالي صرف المياه وفقا لرغبة القيادة العليا في مختلف أنحاء الجمهورية، وتعيين وزير في الحكومة خاص بصرف المياه، ومنع المياه عن أحزاب المعارضة والمعارضين عموما، والتقتير عليهم وعلى تلك المناطق أو المحافظات المتمردة، وهو ما يمكن أن يطلق عليه في القوانين الحديثة "ممارسة العقاب الجماعي"، وفي المصطلحات العسكرية قانون "السيئة تعم والحسنة تخص".

ولما كان الماء هو أساس الحياة، فإن بواسطته يمكن التحكم بكل شيء، إذ إنه يمكن إجبار الناس على الخضوع والولاء وطاعة رمز الدولة ومن يمثلونه، ففي سبيل شربة الماء يمكن للإنسان أن يدفع أغلى ما يملك.. قد يستطيع الإنسان أن يستغني عن الطعام، لمدة طويلة، ويمكن أن يستخدم بدائل أخرى للطعام، فقد يأكل لحاء الأشجار وأوراقها، أو يأكل أنواعا مختلفة من التربة، لكنه لن يستطيع الاستغناء عن رشفة واحدة من ماء الشرب.

وبواسطة الماء يمكن إخماد الانتفاضات والحركات والحراكات بمختلف مسمياتها، فلو كانت مياه الشرب تصرف لصعدة من صنعاء لما تجرأ الحوثي أن يخرج على ما يسميه بالحاكم الظالم وفقا للمذهب الزيدي (الانقلابي الثوري). وبقطع مياه الشرب عن صعدة يمكن إعادتها إلى حظيرة الطاعة، وخلال أيام معدودات، بل ولما تجرأت هذه المحافظة أن تقف في وجه التوريث الذي يعارضه المذهب.

لقد أثبتت التجربة المركزية في اليمن أن الدولة قادرة على امتصاص السيولة المالية من مختلف أنحاء الجمهورية، وتجفيف كافة الأوعية الادخارية لمختلف الشرائح الاجتماعية، وتحويل الناس إلى أرصفة البطالة والفقر والجوع والـ"حيرفة"، حيث نقلت أكثر من 50% من الشعب من فوق خط الفقر إلى خانة المتسولين وهكذا، فلم يبق من مظاهر الدولة المركزية الحديثة سوى السيولة المائية وعدد من القضايا ليس مكانها هنا. ولما كانت تجربة المركزية قد أثبتت فاعليتها، فإنها في المجال المائي ستثبت فاعلية أكبر. وإياكم ممن يدعون إلى اللامركزية، فشياطين اللامركزية والفيدرالية كثيرون، ويتربصون بنا الدوائر، وما الدولة الفيدرالية الأمريكية وكذلك الدولة الفيدرالية الألمانية وغيرهما من الدول الاتحادية في أوروبا وأمريكا الجنوبية إلا كذبة كبرى.

القوّة الكامنة في تاريخ 11/9

بقلم: توماس فريدمان

برلين – منذ أسابيع قليلة، "تذكّر" الأميركيون أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) (11/9) للسنة الثامنة على التوالي – ذلك اليوم من العام ٢٠٠١ الذي شهد سقوط برجي مركز التجارة العالمي على يد تنظيم القاعدة. وبعد أسابيع قليلة من الآن، سيحتفي الألمان بالذكرى العشرين للتاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) (9/11) – ذلك اليوم من العام ١٩٨٩ الذي شهد سقوط جدار برلين بفضل أبرز عرض لسلطة الشعب في التاريخ. وفيما يحاول فريق عمل أوباما النظر في كيفية معالجة قضايا أفغانستان وباكستان وإيران، من الضروري التمعّن للحظة في سبب احتفاء الألمان بذكرى 9/11 فيما نعود بالذاكرة إلى يوم 11/9– والتناقش بكل بساطة في موضوع إمكانية معاودة غزو أفغانستان لمنع تحوّل هذه البلاد إلى ملاذ آمن لتنظيم القاعدة ولتجنّب وقوع باكستان في براثن الحرب الأهلية. ويكمن الفرق الأبرز 11/9 و9/11 في "سلطة الشعب". وقد برهن الألمان للعالم عن قدرة الأفكار الجيدة الرامية إلى توسيع نطاق الحرية البشرية – التي تعزّزها سلطة الشعب – على إسقاط جدار وهيكلية سلطة مطلقة، من دون إطلاق رصاصة واحدة. ويمكننا الآن رؤية فرع لـ"دانكن دوناتس" في ساحة باريس المقابلة لبوابة "براندنبورغ" حيث تركزّت سلطة الشعب كلها آنذاك. وأشعر عادةً بالانزعاج الشديد لدى رؤية فرع لسلسلة مطاعم أميركية سريعة بالقرب من موقع تاريخي ولكن نظراً إلى أنّ هذا الجرح مزّق الشرق والغرب في السابق، أرى في هذا الفرع بلسماً ساهم في لأم الجراح. لقد انتهت الحرب على أوروبا فعلاً وفازت سلطة الشعب. ويمكننا وضع حد لحالة التأهب – وغضّ النظر عن متجر الدوناتس. ولكن في المقابل، برهنت الأحداث التي وقعت في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) عن قدرة الأفكار السيئة – المضخّمة باستعداد قلّة من الأشخاص للموت انتحاراً – على إسقاط ناطحات السحاب وإحداث موجة قلق استولت على بلد عظيم. وكنت قد قمت منذ أيام بجولة في ساحة باريس برفقة أولريكي غرالفس، وهي مديرة برنامج في الأكاديمية الأميركية في برلين التي أزورها، وقالت لي سهواً إنها كانت في أميركا في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) حيث كانت طالبة في جامعة بنسيلفانيا، كما أنّها كانت تلميذة لم تتعدّ سنّ التاسعة عندما وقفت بمحاذاة جدار برلين في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر. وكم شعرتُ بالمفاجأة حيال هذا السيل من الذكريات الذي انتاب تفكيرها. وفي الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، قالت إن أحاسيس "غضب وألم" راودت طلاباً جامعيين كثيرين في بنسيلفانيا، تغلّبت عليها هي أيضاً– أحاسيس قوية للغاية حالت دون رؤيتهم لما تمكّنت هي من ملاحظته، كونها طالبة أجنبية، "أي وقوف العالم متحداً لدعم أميركا في ذلك اليوم". بالمقابل وفي التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر، قالت إن "الناس كانوا يغنّون ويرقصون وقد رفعني أحدهم ووضعني على الجدار. ولا تزال موجة من الأحاسيس تنتابني عندما أفكّر في الأمر. وقد لمحت والدي آنذاك يقفز إلى الجانب الآخر من الجدار. وشعرت بالخوف الشديد لأن الجدار كان مرتفعاً. وظننت أن والدي سيسقط صريعاً. ثم بدأ يتناقش مع جندي ألماني شرقي، ولكن الجندي لم يحرّك ساكناً، بل لزم مكانه ولم ينبس ببنت شفة." وفازت سلطة الشعب وتم توحيد ألمانيا واستقر الوضع فيها منذ ذلك الحين. وتتمحور المشكلة التي نواجهها اليوم في العالم العربي والإسلامي حول غياب سلطة الشعب أو ضعفها في المكان. وتستمرّ داخل العالم العربي والإسلامي اليوم حرب أهلية خفيّة، وفي أغلب الأحيان، يقف "الجنوب ضد الجنوب" – والأفكار السيئة في مواجهة الأفكار السيئة المضخّمة بالعنف، في حين أن الحرب يجب أن تقع بين الأفكار السيئة والأفكار الجيدة، التي تعزّزها سلطة الشعب. ونلمح في دول مختلفة على غرار مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية وأفغانستان وباكستان حركات تطرّف ديني عنيفة تقاتل قوات أمن الدولة. وفي حين تلتزم هذه الأنظمة مبدأ سحق حركات التطرف، نادراً ما تتحدى أفكار التطرّف هذه وتقدّم البدائل المتقدمة عنها. ويعود السبب الأساسي لذلك إلى أن الإيديولوجيا الإسلامية المتشددة الظاهرة في المملكة السعودية أو في بعض الأجزاء من الجيش الباكستاني لا تختلف كثيراً عن إيديولوجيا المتطرفين. وعندما يصبّ هؤلاء المتطرفون غضبهم في مكان آخر–كالهند أو الشيعة أو الإسرائيليين على سبيل المثال – تتّصف هذه الأنظمة باللامبالاة. ولهذا السبب، لا نرى حرب أفكار حقيقية داخل هذه الدول – بل نرى حرباً بكل بساطة. ولا تشجّع هذه الدول على نشر تفسير شامل ومتقدّم ومتسامح للإسلام يشكّل أساساً لسلطة الشعب. وعندما تقرر شعوب هذه الدول الاحتجاج في الشوارع، غالباً ما تفعل ذلك ضد شعب آخر عوضاً عن رصّ صفوفها حول الأفكار الجيّدة. فقد فاقت الاحتجاجات للتنديد بالرسوم الكارتونية المسيئة للنبي محمّد (ص) عدد الاحتجاجات لشجب الانتحاريين الإسلاميين الذين حصدوا حياة المدنيين الأبرياء الذين كانوا بمعظمهم من المسلمين. أما الحركات الشعبية الواعدة والمتقدمة أكثر من غيرها، فتمثّلت بثورة الأرز في لبنان، وبحزب الصحوة في العراق وبالثورة الخضراء في إيران. ولكن ثورة الأرز أعاقها النفوذ السوري والانقسام الداخلي. أما الانتفاضة في طهران، فقد سحقتها قبضة النظام الإيراني الحديدية، بعد أن غذّتها الدولارات الناتجة من صناعة النفط. ولمّا تتّضح الصورة لنرى إن كان العراقيون سيتخطّون خلافاتهم القبلية لمصلحة سلطة الشعب المشتركة. إذاً، وفيما نحاول التوصل إلى العدد الضروري والمحدد من الجنود الذين يجب إرسالهم لإرساء الاستقرار في أفغانستان وباكستان، علينا ألا ننسى التالي: عندما تقترن سلطة الشعب بالأفكار المتقدمة، يلمع طيف من الأمل– ومن شأن قوة أميركا أن تقدّم المساعدة. ولكن إن أرفقت سلطة الشعب بالأفكار السيئة، نجم عن ذلك خطر. وفي حال كانت سلطة الشعب غائبة وهيمنت الأفكار السيئة على البلاد، لن تعرف الشعوب نهايات سعيدة على الإطلاق.

© c.2009 New York Times News Service

فريق جديد لا يمكن المساس به

في فصل الصيف الفائت، استمعت إلى خطاب لميشيل ري، العميدة النشيطة لنظام المدارس في واشنطن. قبيل بدء الجلسة، اقترب مني رجل وقال لي إنه يدعى تود مارتن، ثم أخفض صوته وتابع قائلاً إن ري على وشك التحدث عن – مدارسنا الحكومية المكافحة – التي تشكّل السبب الأساسي للركود الكبير والذي لا يأتي أحد على ذكره.

لا تخلو هذه المعلومات من الصحة. في حين تضمنت فوضى الرهون العقارية العالية المخاطر انهياراً أخلاقياً هائلاً في شارع وول ستريت، فقد تزامنت في آن مع الانهيار التربوي في الشارع الرئيسي – وبخاصة أن التكنولوجيا والحدود المفتوحة سنحت لعدد كبير من الأشخاص فرصة للتنافس مع الأميركيين على وظائف الطبقة الوسطى.

في عصر الرهون العقارية العالية المخاطر، ظننا أننا نقدر على تحقيق الحلم الأميركي، الذي ينطوي على منزل وباحة خارجية، من دون أي أساس. لم نحصل على هذه النسخة عن الحلم الأميركي عبر تحسين التربية والإنتاجية والمدخرات، بل من خلال كيمياء وول ستريت والأموال المقترضة من آسيا.

منذ سنة، انفجر الوضع برمته. وفي حين نحاول الآن لملمة الأمور، علينا أن نعي أن نظامنا المالي ليس الوحيد الذي يحتاج إلى إعادة تشغيل وتحديث، بل هذه الحال تنطبق أيضاً على نظامنا المدرسي الحكومي. وفي حال لم يتحقق ذلك، لن تكون فترة الإنعاش من البطالة مرحلة عابرة وحسب، بل ستهيمن على مستقبلنا.

تابع مارتن، وهو مدير تنفيذي عالمي سابق في شركتيّ "بيبسيكو" و"كرافت" في أوروبا ويعمل الآن في مجال الاستثمار العالمي، قائلاً التالي، "إن فشل نظامنا التربوي هو العامل المساهم الأكبر في تدهور تنافسية العامل الأميركي على الصعيد العالمي، وبخاصة على مستوى الدرجتين المتوسطة والمتدنية. أضعف هذا التراجع في التنافسية قدرة العامل الأميركي على إنتاج الثراء، وبخاصة عندما اصطحبت التكنولوجيا التنافس العالمي إلى عتبة بابنا. إذاً، على مرّ عقد من الزمن، حافظ العمال الأميركيون على مستوى معيشتهم عبر الاقتراض والإفراط في الاستهلاك مقارنة مع مدخولهم الفعلي. وعندما محا الركود الكبير فقاعات الائتمان والأصول التي مكّنت أميركا من الإفراط في الاستهلاك، خلّف وراءه عدداً كبيراً من العمّال الأميركيين الذين غرقوا أكثر في الدين وخسروا عملهم وافتقروا إلى المهارات الضرورية للتنافس على الصعيد العالمي."

لن نتمكن من عكس هذه المشكلة إن لم نعكس الانخفاض في تنافسية العمّال – أي عندما نخلق فرص العمل الضرورية الجديدة والعمّال الذين يحملون الشهادات ويستحقون، على سبيل المثال، ٤٠ دولاراً في الساعة، وذلك مقارنة مع الحلول البديلة العالمية. إن امتنعنا عن فعل ذلك، لن يتمكن أحد من تحديد نسبة البطالة المرتفعة التي ستهيمن على عملية الإنعاش هذه.

أطلعني محام، وهو صديق لي يمكث في واشنطن، مؤخراً على عمليات التسريح التي تجري في مكتبه. سألته عن الأشخاص الذين يتعرضون للطرد وقال لي إن الأمر مثير للاهتمام لأن الأشخاص الذين تعرضوا للطرد أولاً كانوا المحامين الذين اعتادوا المجيء إلى العمل والاضطلاع بالقضايا التي أوكلت إليهم ولكن انفجار فقاعة الائتمان عنت أن العمل لم يعد يتدفق كما كان يحصل في السابق. غير أن المحامين الذين تمكنوا من ابتكار الخدمات والفرص والسبل الجديدة لجذب القضايا الجديدة، حافظوا على عملهم. فقد شكلوا الفريق الجديد الذي لا يمكن المساس به.

وهذا هو المفتاح الأساسي لاستيعاب تحدي التربية الذي نواجهه اليوم. إن الأشخاص الذين ينتظرون انتهاء هذا الركود ليوكلهم أحدهم بالعمل من جديد، سيضطرون إلى الانتظار لفترة طويلة. أما أولئك الذين يتمتعون بالخيال الكافي للاندراج في خانة الفريق الذي لا يمكن المساس به – والذين يبتكرون السبل الذكية للاضطلاع بالأعمال القديمة، والطرق الجديدة لتوفير انتهاء هذا الركود ليوكلهم والوسائل الجديدة لجذب الزبائن السابقين أو الأفكار الجديدة لدمج التكنولوجيا المتوفّرة – فهؤلاء سيعرفون النجاح الكبير. بالتالي، لا نحتاج وحسب إلى رفع نسبة الأولاد الذين سيتخرجون من المدارس الثانوية والكليات – أي المزيد من التربية – بل نحتاج كذلك إلى توقّع الإنجازات الكبيرة منهم، وذلك من خلال التربية الصحيحة.

وفسّر لورانس كاتز، الخبير في العمالة في جامعة هارفرد، الأمر على النحو التالي: "إن نظرتم إلى سوق العمل اليوم، ترون أن سوق الكليات التي تشغل المراتب الأولى والتي تتمتع بالمهارات التحليلية العالية والقدرة على حلّ المشاكل، والتي تقدر على التنافس في السوق العالمي أو التأثير على النظام المالي أو التعامل مع التشريعات الحكومية الجديدة، تضطلع بعمل رائع. ولكن الكليات التي شغلت المراتب الدنيا، أي أولئك المهندسون والمبرمجون الذين يضطلعون بالأعمال الروتينية ويمتنعون عن تطوير الأفكار الجديدة أو إعادة النظر في التكنولوجيا المتوفرة أو التفكير في ما يطلبه الزبائن الجدد، فتضطلع بعمل سيئ. فقد كان هؤلاء معرضين للتنافس العالمي وكان من السهل استبدالهم."

وأضاف كاتس إن أولئك المتواجدين في النصف – أي خريجي المدارس الثانوية الذين يعملون في مجالي البناء والصناعة – رضخوا نتيجة ضغوط التنافس العالمي والهجرة. وتابع قائلاً، "إن أولئك الذين يتمتعون بالمهارات الشخصية – أي البائع القادر على التعامل مع الزبائن وجهاً لوجه أو متعهد المنازل القادر على مساعدتكم في إعادة تصميم مطابخكم من دون اللجوء إلى مهندس – عرفوا النجاح."

ولم تعد المهن العادية على غرار المحاسبة والمحاماة وتعهد البناء أو العمل الصناعي تضمن العيش الرغيد كما كانت تفعل في السابق. وكما قال دانيال بينك، مؤلف كتاب "فكر جديد تماماً": في هذا العالم الذي يقدر فيه الحاسوب أو الرجل الآلي أو الأجنبي الموهوب على الاضطلاع بالأعمال العادية بشكل أسرع وأرخص "وبالمهارة ذاتها"، لم تعد نكهة الفانيلا كافية. بل يتمحور الأمر حول الطعم اللذيذ الذي نحصل عليه عندما نضيف صلصة الشوكولا والكريما المخفوق وحبة الكرز إلى هذه النكهة. إذاً تواجه مدارسنا الآن مهمة تضاعفت صعوبتها – عليها ألا تكتفي بتحسين القراءة والكتابة وعلم الحساب، بل على الأمر أن يتعدى ذلك ليشمل المبادرة والابتكار والإبداع.

في نهاية المطاف، لن نعرف عهد الازدهار السابق إن لم نقدم على إصلاح نظامنا المدرسي ونظامنا المصرفي في آن.

© c.2009 New York Times News Service

"الأيام" وتمييز نقابة ثوابت الحاكم!

شفيع العبد
Shfm733@hotmail.com

تعيش صحيفة "الأيام" منذ منعها عن الصدور في مطلع مايو الماضي، وضعاً مأساوياً كبدها خسائر وأضراراً فادحة مادية ومعنوية، وقرار المنع ليس هو الإجراء التعسفي الوحيد الذي طال الصحيفة، بل سبقتها إجراءات غير أخلاقية تتنافى مع القيم المجتمعية والقوانين الإنسانية، منها على سبيل المثال نصب الكمائن على الطرقات العامة لمصادرة الصحيفة، ويبقى العددان 5716–5717 والصادران يومي الأحد والاثنين 4–3 مايو الماضي، بتوجيهات من مدير أمن عدن، شاهدين على إجراءات قمعية لنظام حكم بوليسي تغرق فيه اليمن كما وصف ذلك مؤخراً الدكتور ياسين سعيد نعمان.

العسف الرسمي في حق "الأيام" لم يتوقف عند هذا المستوى اللاأخلاقي، بل امتد إلى المداهمة العسكرية لمقر الصحيفة ومنزل الناشرين تحت قصف النيران. الكل يدرك جيداً أكان المواطن البسيط او النخب المثقفة وحتى وزارة الإعلام، أن "الأيام" ممنوعة من الصدور بناءً على الرغبة "الحاكمة"، حتى تبريرات وزير الإعلام لا تستقيم مع المنطق ولا تتماشى مع الواقع المفروض على الصحيفة، وما لا يدركه الجميع أن الناشرين وأولادهما محاصرون داخل منزلهم منذ مطلع مايو الماضي، ولم يغادروه تحسباً لما تضمره لهم السلطة من نوايا غير سوية!

ما تتعرض له صحيفة "الأيام" يندرج في السياق العام لمواجهة "الحراك السلمي الجنوبي"، وما ترمي إليه السلطة من تغييب العالم عن حقيقة ما تشهده المحافظات الجنوبية من ثورة سلمية تهدف إلى استعادة الحقوق كاملة غير منقوصة، تواجه بقمع بوليسي أنتج عشرات الشهداء و الجرحى والمعتقلين والمختطفين!

يتحدث النظام عن المساواة أمام القانون، وحق الناس في التقاضي أمام المحاكم وفق الاختصاص الزماني والمكاني، فلماذا إذن يغضب من قضية التعويض المدنية التي رفعتها مؤسسة "الأيام" ضد أمن عدن ومديرها والمنظورة أمام محكمة صيرة، ويرغب في إحالتها إلى صنعاء بذريعة وجود محكمة الصحافة الاستثنائية؟!!

البيان الأخير الصادر عن صحيفة "الأيام"، والذي طالبت من خلاله قيادة نقابة الصحفيين اليمنيين بتقديم استقالتها وإفساح المجال أمام القادرين على الدفاع عن الصحفيين والصحف دون تمييز، هو تعبير صادق عما يعانيه الصحفي الجنوبي وما يجده من تمييز واضح وانتقائية فاضحة في تعامل النقابة مع الانتهاكات التي تطال الصحفيين والصحف.

النقابة تتعامل بازدواجية في المعايير، وما مواقفها المتخاذلة تجاه صحيفة "الأيام" والصحفيين فؤاد راشد وصلاح السقلدي وأنيس منصور، والتي لم تتجاوز بيان الإدانة أو توجيه مذكرة، إلا دليل إدانة على العقلية التي تفكر بها قيادة النقابة، والتي فيها من الشطرية الشيء الكثير، على أن هناك بعض منظمات المجتمع المدني كان لها دور أكبر من دور النقابة التي يفترض بها التواجد في الصف الأمامي للدفاع عن الحقوق والحريات. وما اعتصامات منظمة "صحفيات بلا قيود" الأسبوعية، وتضامنها المطلق مع صحيفة "الأيام" والزملاء فؤاد وصلاح وأنيس إلا خير دليل!

المؤسف حقاً أن النقابة وضعت نفسها في ذات المربع الذي تفكر به السلطة والهادف إلى تخوين وتجريم صحيفة "الأيام" وصحفيي الجنوب من منطلق تبنيهم لقضايا "الحراك السلمي" والدفاع عنها وتغطية فعالياته، متناسية أن مهمتها الأساسية هي التصدي للانتهاكات التي تطال أصحاب الرأي والتعبير بصرف النظر عما يتبنونه من قضايا وما يعبرون عنه من أفكار.

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى النساء والأطفال ضحايا العنف والتحرش الجنسي.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً - 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

أهو فيروس ما يسبّب متلازمة الإرهاق المزمن؟

بقلم: دنيز غرايدي

هل يمكن لفيروس أن يكون وراء متلازمة الإرهاق المزمن؟

هذا ما تقوله إحدى الدراسات التي أجرتها مؤخراً مجلة "ساينس" Science، والتي كشفت أنّ العديد من المرضى الذين يعانون المتلازمة هم مصابون بفيروس اكتُشِف حديثاً.

لطالما كانت متلازمة الإرهاق المزمن لغزاً عجز الطب عن حلّه، وموضع جدال في صفوف الأطباء، والباحثين، والمرضى، جدال مرير أحياناً. تصيب هذه المتلازمة مليون أميركي على الأقل متسببةً لهم بالإرهاق الشديد، والم العضلات والمفاصل، ومشاكل في النوم، وصعوبة في التركيز، وغيرها من العوارض. وفيما يظل سبب الإصابة بها مجهولاً، يمكن لعوارضها أن تستمر أعواماً، علماً أن ما من علاج فعال لها. فالباحثون غير متفقين في ما بينهم عما إذا كانت المتلازمة عبارةً عن مرض واحد أو مجموعة عوارض قد تعود إلى أسباب مختلفة عند مختلف المرضى. لذلك وُسِمَت أحياناً بأنّها خلل عقلي أكثر منه جسدي، واعتُبِر المصابون بها إما عصابيين، وإما مكتئبين أو مصابين بالوسواس. فبعض المرضى يجد حتى في التسمية التي أطلقت على الخلل إهانةً، تلميحاً وقحاً إلى أنّ الخلل ليس بمرَض فعلي.

لذلك أثار التقرير الجديد اهتمام العلماء، بينما رآه بعض المرضى تبرئةً لهم، وأيقظ الأمل في التوصل إلى علاج.

تقول آن أورسو، الكاتبة ابنة الـ36 ربيعاً التي تعيش في كليفلاند، أوهايو، والتي أصيبت بالمتلازمة في ما مضى: "أشعر بأنّ المستقبل بأسره تبدّل أمامنا".

لكنّ الدراسة الجديدة ليست نهائيةً، ويبقى أمام العلماء الكثير ليقوموا به كي يتأكّدوا مما إذا كان للفيروس الجديد أيّ دور فعلي في التسبب بالخلل. فمجرّد رصده عند المرضى لا يثبت أنّه سبب علتهم، ذلك أنّ المصابين بالمتلازمة ربما يعانون مشاكل ضمنية تجعلهم معرّضين لالتقاط الفيروس الذي قد يكون مجرّد عابر سبيل في خلاياهم.

على الرغم من ذلك، لجأ آلاف المرضى إلى العلماء طالبين الخضوع لفحوص، كما تقول الدكتورة جودي ميكوفيتس، كاتبة الدراسة الأولى، ومديرة الأبحاث في معهد وايتمور بيترسون في رينو، نيفادا، وهو مركز أبحاث أنشأه والدا امرأة مصابة بالمتلازمة. وأفادت ميكوفيتس أنّها تتوقع أن يوضع اختبار في خدمة المرضى "في غضون أسابيع".

أما المشتبه به الجديد فهو فيروس ينتمي إلى عائلة الفيروسات يعرَف بـxenotropic murine leukemia أو XMRV، وهو يتحدّر على الأرجح من مجموعة فيروسات تسبّب السرطان عند الفئران. كيف أو متى وجد الفيروس XMRV سبيله إلى البشر؟ ما زلنا لا نعرف. لكنه رُبط أيضاً بالسرطان عند الناس، فمنذ 3 سنوات تمّ تحديده في سرطان البروستات، ورُصد لاحقاً في حوالى ربع الخزعات المأخوذة من رجال يعانون هذا المرض (وفي 6 بالمئة فقط من الخزعات الحميدة). إنه فيروس انقلابي ينتمي إلى عائلة الفيروسات نفسها المسببة بمرض الأيدز وسرطان الدم عند البشر.

أفادت ميكوفيتس وباحثون من المعهد الوطني للسرطان ومؤسسة كليفلند كلينك في مجلة "ساينس" Science أنّ 68 من أصل 101 مريض مصاب بمتلازمة الإرهاق المزمن، أي 67 بالمئة، يحمل فيروس XMRV، وذلك مقارنة بـ3.7 بالمئة فقط من 218 شخصاً سليماً من المجموعة الضابطة. وتقول ميكوفيتس إنّ الاختبارات الإضافية التي أجريت بعد وضع الدراسة وجدت الفيروس في 98 بالمئة من حوالى 300 مصاب بالمتلازمة.

كما أعربت ميكوفيتس عن اعتقادها بأنّ الفيروس سيُرصَد في نهاية المطاف عند كل مريض مصاب بمتلازمة الإرهاق المزمن. ويُذكَر أنّ فيروس XMRV يؤثّر على جهاز المناعة، ويمكن أن يتسبّب بأمراض متنوعة، وقد ينضمّ إلى فيروسات أخرى في التسبّب بالمتلازمة.

لكنّ الدكتور وليام ريفز الذي يدير الأبحاث الصحية العامة عن المتلازمة في مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها كانت له مراجعة متضاربة عن الدراسة. فوصفها بالمثيرة للاهتمام لكن بالتمهيدية أيضاً، وقال إنّه تفاجأ أن تكون مجلة مرموقة مثل "ساينس" Science قد نشرتها لأنّ الباحثين لم يذكروا أعمار المرضى وأفراد المجموعة الضابطة أو جنسهم، أو يصفوا مدة المرض أو كيفية الإصابة به.

فيقول ريفز: "إن كنت لا أعرف طبيعة الحالات والمجموعة الضابطة، فلا أستطيع تفسير نتائج الدراسة".

ويضيف قائلاً: "نحن وآخرون ندرس عيناتنا الخاصة محاولين إثبات النتائج. إذا أثبتناها فسيكون ذلك عظيماً. إلا أني لا أتوقع أن نثبتها".

ناهيك عن ذلك، أشار ريفز إلى وجود بدايات خاطئة من قبل، بما فيها دراسة أجريت في تسعينات القرن الماضي، وربطت المتلازمة بفيروس انقلابي آخر، الأمر الذي لم تثبته أيّ أبحاث لاحقة.

وفي الواقع، يعارض كثيرون من المرضى ومجموعة من الأطباء والباحثين المتخصّصين بهذه المتلازمة المقاربة التي يعتمدها مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها حيال المرض، والطريقة التي يحدّد بها المصابين به. فهؤلاء يزعمون أن المركز يضمّ أشخاصاً يعانون مشاكل نفسية صرفة، ما يربك الجهود الآيلة إلى إيجاد سبب عضوي.

هذا الإحباط الذي يسبّبه عدم التوصل إلى أجوبة دفع بآنيت وهارفي وايتمور، اللذين عانت ابنتهما البالغة من العمر 31 عاماً هذا الخلل طوال 20 سنةً، إلى إنفاق ملايين الدولارات لإنشاء معهد أبحاث في جامعة نيفادا، في رينو، في العام 2004، وإلى إيكال مهمة إدراته إلى ميكوفيتس.

تقول آنيت وايتمور إنّها لطالما اعتقدت بأنّ المتلازمة هي مرض معد، غير أنّ العلماء استبعدوا الفكرة.

عندئذ أستنتجت، كما تقول، أنه "إذا حظينا بمكان خاص بنا حيث يمكننا التوصّل إلى الأجوبة، فسنصل إلى نتيجة بشكل أسرع".

كذلك، لا يستبعد الدكتور وليام شافنر، الاختصاصي بالأمراض المعدية في جامعة فاندربيلت في ناشفيل، تينيسي، فكرة وجود عدوى فيروسية متباطئة. فوفقاً له، مع أنّ بعض المرضى الذين زعموا أنهم مصابون بالمتلازمة بدوا أنهم يعانون مشكلة نفسية، بدا أنّ غيرهم يعانون علةً عضويةً.

وأعرب شافنر قائلاً: "خذ مجموعةً من الأشخاص الشباب الناشطين ذي الصحة السليمة. فجأةً يصيبهم الاستسلام. الجميع يقول للأطباء إنهم أشخاص ناشطون ومنتجون، وهذا ليس من شيمهم. إنهم محبطون وفاترو الهمة في أغلب الأحيان. نشعر أنّ الطب لم يدرك مرضهم بعد".

لكنّ المعهد الوطني للسرطان يأخذ فيروس XMRV على محمل الجدّ، وفقاً للدكتور ستوارت لو غريس، رئيس مركز التميز في دراسة الفيروسات الخاصة بمرض نقص المناعة المكتسبة/الأيدز والسرطان.

فيقول لو غريس إنّ المسؤولين في مجال الصحة أخذوا يبدون اهتماماً خاصاً في الربيع الفائت عندما كشفت عدة فرق أبحاث في مجال سرطان البروستات عن عثورها على فيروس XMRV في 3 إلى 4 بالمئة من عينات دم مأخوذة من أشخاص سليمين في مجموعات ضابطة. وذلك يعني أنّ 10 ملايين أميركي هم مصابون بفيروس انقلابي اكتُشِف حديثاً، ويظل غير مفهوم تماماً، وقد رُبِط إلى الآن بمرضَين اثنين.

"كل فيروس عند هذا المستوى هو لا شك محطّ قلق" كما يقول لو غريس الذي يضيف معتبراً أنّه من الهام التأكد مما إذا كان الفيروس مرتبطاً بأمراض أخرى، وإلى أيّ حد هو مرتبط بها.

ويوضح لو غريس أنّ مجرد حمل الفيروس لا يعني بالضرورة أن يكون الشخص معرّضاً بنسبة عالية للإصابة بالمرض، مشيراً إلى أنّ الناس يمكن أن يحملوا فيروسات أخرى لن تؤذيهم مطلقاً. فجهاز المناعة يبقي على الأرجح عيناً ساهرةً على هذه الفيروسات.

ولكنّه يطرح السؤال التالي: "إن كانت هذه هي المشكلة، فبأي دقة سنشخّص المرض وإلى أيّ مدى سيكون علاجنا نافعاً؟"

فمع أنّ الأدوية المضادة للفيروسات الانقلابية طوّرَت لمعالجة فيروس نقص المناعة المكتسبة، يقول لو غريس إنّ هذا الفيروس مختلف، وقد يحتاج إلى أدوية خاصة به.

وفقاً له لا بد من إجراء مزيد من الدراسات لإثبات مدى شيوع الفيروس، ولاكتشاف كيفية انتقاله. فما زلنا لا نعرف ما إذا كان قادراً على الانتقال من الفئران إلى البشر، أو ما إذا كان قادراً على الانتقال ما بين البشر أنفسهم، علماً أنّ الفيروسات الانقلابية غالباً ما تنتشر في الدم وسوائل الجسم.

ولو غريس يطرح سؤالاً آخر: "ما مدى خطورة هذا الواقع على بنوك الدم؟". وبالتالي يسأل لو غريس: "هل سنحتاج إلى إجراء اختبارات واسعة النطاق في بنوك الدم؟"

يقول لو غريس إنّ المعهد سيعمل على تطوير اختبارات تشخيصية موثوقة. ويشدّد على أنّه ما من دليل إلى أنّ الفيروس ينتشر ما بين السكان، قائلاً: "لا أريد أن أبث الخوف في النفوس الآن".

© c.2009 New York Times News Service

مبروك آل حقيس
بالمولود "يوسف" الحبيب

يتراقص الوجدان، وتتهاوى مشاعر الشوق لروابي الأرض والخلان، تتسامى في خلجات أرواحنا هيام الانحناء لتقبيل تربة الطهر والانتماء.
فمنها نغترف معاني الود والوفاء، واليها وإلى من يشرفنا أن نبادله التهاني ونشاطره لهفة الحنين للأم وبراعم السلوى، إلى زميلنا ورفيق صمودنا في معتقلات الظلم وسجون البغي والاستبداد، إلى مناضل حراكنا السلمي الجنوبي

العميد عيدروس أحمد صالح حقيس

نتقدم بأجمل التهاني وأطيب التبريكات، بمناسبة ارتزاقه بمولود جديد أسماه

"يوسف"

وذلك يوم الأربعاء الموافق 21 أكتوبر 2009.
فألف مبروك يا حقيس، وعسى من الله العلي القدير أن يحطم أسوار القهر ويكسر قضبان الإذلال، فتعود لرفاقك وأهلك وأبنائك.

المهنئون:

إخوانك المعتقلون السياسيون على ذمة الحراك السلمي الجنوبي في سجون الأمن السياسي والسجن المركزي بصنعاء

ألف مبروك

احتفل الاستاذ
علي صالح عبدالله
وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية
بزفاف نجله «ماجد»
وللمناسبة نتقدم اليه بأحر التهاني،
متمنين للعريس وعروسه حياة سعيدة.
أحمد الشلفي، سامي غالب

هلا «رهف»

رزق الصديق العزيز
عبدالقادر ردمان أحمد
بمولودته الجديدة التي أسماها «رهف»
جعلها الله قرة عين والديها ونتمنى أن تكون عنوان مسرة دائمة له وعائلته.
سامي غالب، عبدالحكيم ردمان،
بشير السيد، وأسرة «النداء»

﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ صدق الله العظيم

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تلقينا نبأ
وفاة الدبلوماسي عبدالرحمن سلام
وفي هذا المصاب الأليم نتقدم إلى أسرة الفقيد العزيز بأصدق التعازي، داعين المولى أن يسكنه الجنة، وأن يلهم أهله ومحبيه الصبر والسلوان.
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
علي الحريبي، عبدالعزيز الزارقة، حسن العيني، عبدالكريم الرازحي، عبدالباري طاهر، عبدالحفيظ قرحش، عبدالله الذاري وأحمد كلز

«البقاء لله»
أصدق التعازي وعظيم المواساة للدكتور عبدالولي الشميري
في وفاة المغفور له بإذن الله «والده»
تغمده الله بواسع الرحمة وأسكنه فسيح الجنان وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان
"إنا لله وغنا إليه راجعون"
فيصل سعيد فارع

الاثنين 7 ذو القعدة 1430هـ الموافق 26 اكتوبر 2009 العدد (210)
Mon. 7/11/1430 - 26 October 2009

الإسلام على مفترق طرق، بين الماضي والحاضر

بقلم روبرت وورث

رجل يقود درّاجته الناريّة متّجهاً إلى خارج وادي تريم البعيد والمهجور، اليمن في تشرين الأوّل (أكتوبر) 2009.
وادي تريم غنيّ بالتراث الدينيّ والتجاريّ.
© c.2009 New York Times News Service

تريم، اليمن – ربّما يعرف الغرباء هذا الوادي المهجور والبعيد وجروفه العالية ومنازله القديمة المصنوعة من الطين والقرميد، أنّه مسقط رأس والد أوساما بن لادن. وتشير معظم التقارير في الإعلام الغربي بشكل سيئ إلى اليمن على أنّها "وطن أجداد" قائد تنظيم القاعدة، وكأنّ إيديولوجيّته الإجراميّة تشكّلت هنا.

لكن في الواقع، يشكّل وادي تريم ومحيطه مركزاً تاريخياً للصوفيّة، وهو مذهب روحانيّ من مذاهب الإسلام. والمدرسة الدينيّة المحليّة، دار المصطفى، هي مكان متعدّد الثقافات مليء بطلاب قادمين من إندونيسيا وكاليفورنيا الذين يرتادون حرمها الصغير مرتدين قلنسوات بيضاء وشالات ملوّنة.

وقال حبيب عمر، المدير الموقّر لدار المصطفى، عندما كان جالساً على الأرض في منزله يتناول طعام العشاء مع مجموعة من تلاميذه، "في الحقيقة لم يأتِ أوساما بن لادن إلى اليمن قطّ، ومعتقداته لا علاقة لها بهذا البلد على الإطلاق."

ومؤخّراً عثرت القاعدة على مقبرة جديدة هنا ونفّذت عدداً من الهجمات، لكن لم يأتِ مصدر إلهام تنظيم القاعدة من هذه المنطقة، على حدّ قول عمر. فمعظم أعضائه كانوا يعيشون في المملكة العربيّة السعوديّة، مثل بن لادن، واقتبسوا الفكر الجهاديّ في السعوديّة أو أفغانستان أو باكستان.

وبدأ عمر عمله منذ 16 عاماً من أجل إعادة تراث وادي تريم الإسلامي القديم. وهو تراث عظيم لبلدة قاحلة مهجورة في الجزء الجنوبيّ الشرقي لشبه الجزيرة العربيّة.

ومنذ حوالي 800 عام، بدأ تجّار من تريم وأجزاء أخرى من حضرموت السفر إلى شاطئ بحر العرب والاتّجاه بسفن ضعيفة البنية إلى إندونيسيا وماليزيا والهند حيث تحسّنت أوضاعهم ونشروا ديانتهم. ويقول عمر إنّ تسعة رجال متديّنين جدّاً يتحدّرون من تريم يُطلق عليهم الآن اسم "القدّيسين التسعة"، لأنّهم نجحوا في نشر الإسلام في آسيا.

وقال جون رودوس، أحد سكّان أريزونا يبلغ من العمر 32 عاماً ويدرس على نحو متقطّع في دار المصطفى منذ العام 2000، "إنّ هذه البلدة، وتراثها الذي يبلغ ألف عام، كانت المحرّك الأساسيّ لاعتناق 40% ممّن هم مسلمون الآن الديانة الإسلاميّة." ويبدو أنّ تقاليد الصوفيين في وادي تريم ساهمت في تشكيل إسلام معتدل نسبيّاً في معظم أنحاء آسيا الجنوبيّة.

وبقي تجّار حضرموت يشكّلون شبكة ناجحة ومقدامة حتّى القرن العشرين. وجمع بعض منهم ثروات في المملكة العربيّة السعوديّة، من ضمنهم محمّد بن لادن، والد أساما، الذي أصبح قطباً مهمّاً في عالم البناء، وبقي في السعوديّة. في حين عاد بعضهم الآخر إلى بلادهم وبنوا قصوراً مذهلة بمثابة نصب تذكاريّة لنجاحهم، وما يزال عدد من القصور موجوداً، وهي متعدّدة الأنواع، منها ما بُني وفق فنّ المغول وغيرها وفق الفنّ العصري وغيرها هي آثار من الاستعمار البريطاني، وهي تتناقض ومنازل وادي تريم التقليديّة المصنوعة من الطين والقرميد.

وهرب معظم التجّار بعد سيطرة عصبة عسكريّة شيوعيّة على جنوب اليمن بعيد انسحاب البريطانيين من هناك في العام 1967. وقصورهم الآن مهجورة ومهملة، وهي كبيرة جدّاً بحيث لا يمكن للدولة حتّى أن تحافظ عليها في هذا البلد الذي يعاني فقراً شديداً.

وكانت سنوات السيطرة الشيوعيّة، التي استمرّت إلى حين توحّد شمال وجنوب اليمن في العام 1990، سيّئة بالنسبة لمن رفضوا القبول بالعلمانيّة الإجباريّة للحكومة الجديدة.

وقال عمر "إنّ بعض فقهاء الدين عُذّب وقُتل البعض الآخر، ورُبط عدد منهم بمؤخّرة السيّارات وتمّ جرّهم في الطرقات حتّى الموت." ووالد عمر، الذي كان أستاذاً مرموقاً يدرّس الدين في تريم، خُطف وقُتل.

وفي العام 1993، بدأ عمر بإعطار دروس في الدين مستوحاة من الصوفيّة في منزله. وبعد مرور 3 سنوات، انتقل إلى العمل في مدرسة تتألّف من مبنى أبيض من طابقين ومسجد خاصّ بها. ويرتاد هذه المدرسة الآن حوالي 700 طالب، ونصفهم على الأقلّ هم من جنوب آسيا وعدد متزايد منهم من البريطانيين والأميركيين.

ويبلغ عمر معظم الطلاب بين 18، وهو العمر الأدنى المطلوب، و25 عاماً. وعادة ما يدرسون 4 سنوات في هذه المدرسة قبل العودة إلى بلادهم. ويشجّعهم عمر على متابعة حياتهم المهنيّة ونشر معتقداتهم بدل أن يصبحوا فقهاء في الدين.

لكن حتّى مع توسّع المدرسة، ازداد عدد المتطرّفين الإسلاميين في المنطقة. وكانت المملكة العربيّة السعوديّة، الواقعة على الحدود الشماليّة لليمن، تموّل مدارس دينيّة محافظة جدّاً وفقهاء قيّمين عليه من أجل المساهمة في التأثير الإيجابي بهذا المجال. وفي العام 1991، طرد الملك السعودي، الغاضب بسبب الدعم الشعبي اليمني لصدّام حسين في العراق، مليون عامل يمنيّ وأرسلهم إلى بلدهم بعد أن عاش الكثير منهم في المملكة لعقود طويلة.

أمّا الرئيس اليمني، علي عبد الله صالح، فقد أوى السعوديين ورحّب بالكثير من المجاهدين العرب الذين حاربوا في أفغانستان. وفي ما بعد، جنّد المجاهدين لمحاربة أعدائه السياسيين في اليمن، ورتّب ديوناً سياسيّة عقّدت جهوده في محاربة القاعدة.

واستقرّ بعض المحاربين السابقين في حضرموت، وبعد مرور سنتين، قُتل واحد من أهمّ قادة القاعدة الإقليميين وضابطان في معركة شرسة مع الجيش اليمني على بعد مبنيين عن دار المصطفى.

وفي شهر آذار (مارس)، قتل انتحاريّ يرتدي حزاماً ناسفاً 4 سائحين كوريين ودليلهم السياحي اليمني في البلدة القريبة شيبام، وأعلنت القاعدة مسؤوليّتها عن الانفجار. وتراجعت السياحة القائمة على المغامرات في حضرموت (وقد لا يكون من المهمّ الانتباه إلى أنّ هذه الكلمة تعني أنّ الموت قادم) وصارت تقريباً منعدمة.

وقال الكثير من الطلاب في دار المصطفى إنّ القلق سار بينهم بسبب احتمال حصول صراع مع الإسلاميين المتطرّفين في حضرموت مع أنّ المدرسة بحدّ ذاتها لم تتعرّض لأيّ هجوم أو تهديد.

وفي جولة في تريم، أشار أحد المعلّمين في المدرسة يُدعى عبد الله علي بإصبعه إلى المنزل الذي قُتل فيه قادة القاعدة. وقال إنّهم أمضوا بعض الوقت في هذه المكان هاربين من السلطات من خلال التنكّر بزيّ النساء ومرتدين عباءات سوداء سميكة. وتمّ اكتشاف عدد كبير من المتفجّرات والأسلحة في ذلك المنزل.

وقال علي "نحن ملاطفون" (كلمة تعني الإنقاذ الإلهي من الخطر).

ويعترف عمر، على مضض، بأنّ مقاربته المعتدلة للإسلام لها الكثير من الأعداء في حضرموت.

ويعلّق قائلاً "يوجد الكثير من الاختلافات، لكنّنا نظنّ أنّ الطريقة المناسبة للتعامل مع هؤلاء الأشخاص هي تذكيرهم بمبادئ الإسلام وعدم شتمها."

© c.2009 New York Times News Service

وإنّا لله وإنّا إليه راجعون

بمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره وقلوب يملؤها الاسى والحزن نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة إلى الزميلة

آمنة النصيري وأسرتها الكريمة

بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

«والدتها»

داعين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة العزيزة بواسع الرحمة وأن يسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها جميعاً الصبر والسلوان.

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

الآسيفون:

منصور هائل، احمد الحاج، سامي غالب، بشير السيد، أمين الورافي، أروى عبده عثمان، وأسرة «النداء»

الاتحاد الأوروبي يدعو رئيس الجمهورية لدعم بيت الموروث الشعبي

دعت البعثة الأوروبية بصنعاء رئيس الجمهورية والحكومة اليمنية وأية سلطة مختصة لتقديم دعمها لبيت الموروث الشعبي باعتباره مؤسسة هامة جداً، مشددة على ضرورة إيجاد المبنى الملائم والمناسب لتمكين البيت من إقامة تنظيم أفضل للمتحف المتنوع لجميع المحافظات اليمنية، فضلاً عن الموظفين اللازمين لتشغيل البرامج والمبادرات الأخرى.

وجاء في كلمة عميد سفراء دول الاتحاد الأوروبي التي ألقاها السفير الإيطالي بصنعاء ماريو بوفو، في فعالية التضامن والمناصرة لبيت الموروث الشعبي في مقره بصنعاء، أن البعثة الأوروبية قامت بزيارة إلى بيت الفلكلور في 21 أكتوبر 2009، وقد اقتنعت بدور البيت وأنشطته في دعم وتشجيع الهوية الثقافية اليمنية الثمينة المهددة نتيجة العولمة، مشيرة إلى أن المؤسسة تساهم بشكل واضح في التوعية بالتراث الثقافي العظيم لليمن.

وكانت رئيسة بيت الموروث الشعبي الباحثة أروى عثمان شكرت في كلمتها كل من جاؤوا لمؤازرة بيت الموروث في حملته لأن يبقى ويستمر، مشيدة بمبادرة سفراء دول الاتحاد الأوروبي وحماسهم للدفاع عن حلم مناصرة ثقافة التنوع والاختلاف والتعدد. وشكرت كافة المشاركين من رجال الأعمال والكتاب والمثقفين والصحفيين الذين تزاحموا في أروقة البيت ليشاركوا في فعالية الأربعاء الماضي.

العفيف تحتفي اليوم بموسوعة الألقاب اليمنية للمقحفي وتناقش غداً الهم الثقافي في برامج الأحزاب السياسية

توقع مؤسسة العفيف الثقافية عصر اليوم الاثنين، أضخم عمل موسوعي يمني "موسوعة الألقاب اليمنية" للباحث اليمني إبراهيم المقحفي.

وقالت العفيف في بلاغ صحفي إن المقحفي عمل على معالجة أنساب وأصول العوائل اليمنية في مناطق اليمن، والإشارة إلى البارز منهم وإسهاماتهم المختلفة في كافة مناحي الحياة. وأثنت على المقحفي وموسوعته باعتبارها "جهداً يأتي تتويجاً لمؤلفات سابقة للباحث".

وأوضحت العفيف أن الموسوعة تقع في سبعة مجلدات من القطع الكبير، وضمت أزيد من ثلاثة آلاف لقب.

وأشارت إلى أن احتفائية توقيع الموسوعة سيتحدث فيها مجموعة من الكتاب والباحثين، وبحضور مؤلف الموسوعة الذي سيتحدث عن تجربته في البحث والتأليف.

وفي سياق منفصل، أفادت مؤسسة العفيف أنها ستقيم عصر غد الثلاثاء ندوة بعنوان "الأبعاد الثقافية في برامج الأحزاب اليمنية"، والتي تأتي ضمن فعاليات برنامجها الثقافي للعام 2009.

وقالت إن الندوة التي ستناقش أسباب عدم التفات الأحزاب اليمنية بمختلف مرجعياتها إلى الثقافة باعتبارها الأقدر على خلق بيئة ديمقراطية وسياسية حقيقية، سيشارك فيها الدكتور عبدالكريم قاسم، والكاتب الصحفي جمال أنعم، والكاتب والصحفي نبيل سبيع، بحضور أمناء عموم الأحزاب الفاعلة على الساحة.

للمخرجة التشيكية ناديا سترايكوفا

ملكات اليمن.. فيلم عن نساء أردن أن يحدثن فرقاً

عرضت مؤسسة برامج التنمية الثقافية أمس الأحد في مقرها، فيلم "ملكات اليمن" الذي يتناول قصص عدة نساء يمنيات قررن خوض الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية في اليمن، وأخريات يعملن في مؤسسات المجتمع المدني يحاولن أن يحدثن فارقا.

الفيلم الذي قامت بإعداده وإخراجه الصحافية التشيكية ناديا سترايكوفا، استعرض تجارب كل من رؤوفة حسن، رشيدة الهمداني، أمل الباشا، سمية رجاء، حسنية القادري، رحمة حجيرة، وتوكل كرمان.

تبرعوا لإنقاذ
حياة قامة فنية
تبرعوا للفنان
أيوب طارش
على حساب رقم:
1002355657
بنك التسليف التعاوني الزراعي

سيعلمون

هشام السقاف
hishamfargaz@yahoo.com

● لا أعلـم عن ثري –في القرن العشـرين– مثل شـيخ الكاف، أوصى في وصيته بثلث ثروته الضخمة لأعمال الخير (توفي عام 1911).

● ولا يعلم معظم اليمنيين أن مشاكل حضرموت [صراعات القبائل، الثارات، فتح الطـرق والمدارس.. والعصرنة] حلّها من ماله الخاص ابنه أبو بكر بن شيخ من ماله الخاص، وبفن استغلال الاستعمار (كما اتضح مؤخرا).

● ولا يعلـم جيل أبنائنا –في عهـد الثورة والوحدة– مَن الذين سرقوا حلم آبائهم وأجدادهم في الأمان قبل الرخاء.

● عودوا إلى العنوان.

المدى

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

الاثنين 7 ذو القعدة 1430هـ الموافق 26 اكتوبر 2009 العدد (210)
Mon. 7/11/1430 - 26 October 2009

نافذة

منصـور هائـل
mansoorhael@yahoo.com

اليمن.. إنها الحرب!

إذا كانت الحرب المسـتعرة في صعدة تعتبر الأشرس والأعنف والأكثر خطورة وخراباً من كافة الحروب السابقة بتدميرها المباشر لثلاث محافظات، واسـتنزافها لاقتصاد البلاد، وإشاعتها لمناخات العنف والخراب المادي والنفسـي في عموم البلاد، بعد أن أسفرت عن قتل الآلاف وجرح عشـرات الآلاف وتشـريد مئات الآلاف، وما زالـت تلتهـم المزيد من المتحاربـين والأبرياء والطاقـات والقدرات والأحلام.

وإذا كانـت الخسـائر الفادحة الناجمة عن هـذه الحرب تجعل من احتمال إسدال السـتار عليها مستحيلاً، وتغوي طرف السلطة بالتمادي في اقتراف المهمة المستحيلة المتمثلة بـ"الحسم العسكري"، فـإن الأمر المؤكد هو أن هذه الحـرب تقف في صدارة الحروب ولا تختصرها كما لن تسمح بأن تكون موجزاً مبسطاً للكارثة.

والحاصل أن جميـع العناصر والبصمات والصور في الحروب والمواجهات التي تسـتعر وتستشـري وتنتشـر في أرجاء متفرقة مـن البلاد، غدت ترسـم بصواعقهـا وأدخنتها أقـواس "الأفغنة" و"الصوملـة" و"العرقنة" وإلخ، وتلك حقيقـة فاقعة لا يمكن حجبها بحرب واحدة.

والمعلوم بل المحسوم أن البلاد بعمومها ستمضي في فلك الحرب المستدامة، وذلك هو البديل الطبيعي الفج للامتناع عن مواجهة تحدي "التنمية المستدامة"، واسـتطراداً كان من شأن الفشل الفاضح في إنجاز مشـروع الدولة، إخلاء المجال لأن يستمر الحضور الكاسح لما قبلها وما دونها، وأن ينفسح واسعاً لانفتاح وانتفاخ وتورم جيوب وجبهـات الحروب التي تتغذى من بعضهـا وتنتعش ومعها تنتعش عصبياتها، وتتقوى باستحضار شتى عناصرها وبطولاتها وأبطالها ومقولاتها القديمة والقيامية والانتقامية.

وبـدلاً من الغرق في سـيل الأخبار المتدفق من وسـائل الإعلام ليجرفنـا في مجراه حـين يتحدث عن قتل لبنانيـين أو صوماليين أو إيرانيـين قدمـوا من بلدانهم إلى محرقة صعدة، وعن شـحنات وصفقات أسـلحة مهربة إلـى اليمن؛ موطن البـراءة والعفوية، من الصين وإيران و"الإمارات" أخيراً و... الخ.

وبدلاً من الانهماك في فرز الألوان والخيوط المترادفة والمتشابكة في خضم ما يجري ويدور ويتفاعل، يتوجب إمعان النظر في المجرى العـام للخراب النابـع من دخائلنا من منطلق الإقـرار بأن يوميات البلاد كانت ولا زالت مسمومة بالعنف والفساد حتى الثمالة. وعليه فإن الحرب صـارت هي الوظيفة الأرأس، ومجـال العمل الأطغى، والمنتج الوحيد المتجدد.

وعلى ذلك، فإن اليمن لم تنتج خلال العقود الأخيرة غير "مجاهدين"، ولم تصدر غير هذا المنتج إلى أفغانسـتان أولاً ثم إلى العراق ولبنان، وإلى السعودية هذه الأيام، وإلى أن صارت –أي اليمن– بمثابة فرصة ذهبية لـ"القاعدة" تفوق بأضعاف الفرص الصومالية.

مـن هنا كان اختـلاط المخاوف من الإرهـاب والتطرف ومنابعه ومدارسه في اليمن، والمخاوف على النفط ومنابعه من فائض العنف والحروب في اليمن، التي غدت بمثابة ثقب أسود كبير يتسع لاجتذاب جميع الفاعلين الذين انساقوا للاشتغال بالحرب وعليها بقصد ومن غير قصد، ومـا كان للرئيس علي عبدالله صالح وعبدالملك الحوثي أن يكونا في الصدارة إلا لأنهما الأكثر دهاءً وخبرة وجدارة في هذا الميدان، وتلك أمور محكومة بخلفيات البيئة والتكوين وطبائع الأشياء وهاويات الأيديولوجيا.

وفي السـياق، كان لتنظيم القاعدة أن يكـون قوة موازية وحتى منافسة، ويمكن له أن يحتفظ بمركز القوة الثالثة إلى أن يحيي دوره وينفجر حرباً على الداخل وعلـى الخارج والمحيط الإقليمي، وعلى السعودية بصفة مباشرة وخاصة.

وتتضاعف المحن في ظل العطالة السياسـية ورثاثة وهشاشـة النخـب التي يفترض أن تكون شـغالة في حقل السياسـة وإنتاج البدائل عبر نحت لغة تتوسل الإقلاع عن مسرح الحروب والخراب، وتجترح شـروط وإمكانيات الحياة والسلام من خلال الوقوف على عتبة المواطنة كشـرط شـارط للخـروج من دائرة التحلـل والتآكل بأنياب ومخالـب العصبيات والعصابات وأمـراء وتجار الحروب: سادة الخراب.

"ذاكرة" في الأسواق

صدرت مؤخراً فصلية "ذاكرة" عن بيت الموروث الشعبي، لتكون أول إصدار يُعنى بالتراث الشعبي، الثقافة الشعبية، والانثروبولوجيا في اليمن.

ويتضمـن العدد ملفـاً خاصاً بـ"الدوشـنة"، وباقة من الدراسـات والموضوعـات المتعلقـة بالحكايـات المرحة، و"شـيخ الليـل" في صنعاء، ومعجم اللغـة الدارجة في الحجريـة، ومواضيـع أخـرى مثيرة ومهمـة لباحثين أجانب ويمنيين.

نتائج استطلاع مركز قياس الرأي العام تكشف عن غياب المنظمات الحقوقية في المجتمع

ضـجـيـج فـي الـعـاصـمـة

■ **"النداء"**:

صبـاح الثلاثاء الماضي، ازدحمـت القاعة الكبرى في فندق موركيور بأمانة العاصمة، بقادة ومؤسسي المنظمـات الحقوقيـة وناشطين حقوقيـين، لسماع نتائج اسـتطلاع الرأي العام حول حضور المنظمات الحقوقية في المجتمع.

كانـوا متفائلين. وحين بدأ حافـظ البكاري رئيس مركـز قياس الرأي العـام، بقراءة نتائج الاسـتطلاع تجهمـت وجوههـم، وبـدا البعـض مصدومـاً، لكـن عنصر المفاجأة لم يحضر القاعة.

لقـد أظهـرت النتائـج مـدى غيـاب المنظمـات عن اهتمامـات الناس وقضاياهم. فمن بـين 1000 عينة عشـوائية تم اسـتطلاع آرائهم، قال أقـل من 1% إن المنظمـات أحـد خياراتهـم حـال تعرضـت حقوقهـم للانتهاك.

وبرغم أن 80% من المبحوثين أقروا بأهمية وجود المنظمات، لكنهـا لم تكن أحد خياراتهم حال انتهكت حقوقهم؛ فـ60% قالوا إنهم سـيلجؤون إلى الجهات الحكومية، في حـين كانت القبيلة خياراً لـ40% حال لم تنصفه الحكومة.

كانـت النتائـج ضربـة موجعـة للمنظمـات. إذ لم يسـبق أن تعرض أداؤها لتقييم جاد وتحليل دوافع مؤسسيها والعاملين فيها.

اسـتمر حافظ البكاري بقراءة نتائج الاسـتطلاع، ومعـه اسـتمرت المنظمات في حصد النقاط السـود. وحين فرغ من سـرد النتائج حاول بعض الحقوقيين أن يخـوض المعركـة الخطأ: شـنوا هجومـاً علـى وسـائل الإعلام باعتبارها السبب في تغييب حضور منظماتهـم في المجتمع. حاولوا تبرير النتائج لكنهم لم يغيروها.

والثابـت أن نشـاط المنظمـات الحقوقيـة يحظى منـذ نحو عقديـن بتغطية صحفية واسـعة وتحديداً في الصحافة المسـتقلة، وعبرها اشـتهر مؤسسوها وصاروا نجوماً في المشهد اليمني.

وبالصحافة وثقوا أعمالهم، وبها سوغوا ميزانية مشاريعهم للجهات المانحة.

تفصـح نتائج الاسـتطلاع الذي اسـتهدف 1000 أسـرة لتمثيـل المجتمع المدني في الفئـة العمرية 18 فأكثـر، من عمـوم محافظات الجمهوريـة، أن غالبية المنظمات تتكدس في العاصمة بسـبب تركز وسـائل الإعـلام فيهـا. إذ صار معيار اختيـار موطن المنظمة مرتبطـا بوجـود الإعـلام الـذي سـيتكفل بتغطيـة فعالياتـه، لا لحجـم انتهـاكات حقـوق الإنسـان في محيط الموطن.

ولأن مسـتوى الوعـي بالحقـوق فـي العاصمـة هـو الأعلـى، فقـد حصـدت المرتبـة الأولى بالنسـبة لحجـم الانتهـاكات. فيمـا كانـت المحويـت المحافظة الأقـل عرضة لانتهاك حقوق الإنسـان، تليها صعدة، الحديدة، أبين، ذمار... خلافاً للواقع.

وبهذا الخصوص دعا حافظ البكاري رئيس مركز قياس الـرأي العام، المنظمات الحقوقية إلى الخروج مـن العمـل الفندقي، والانتقال إلـى الميدان. وقال في تصريحـات صحفية: المنظمات في نشـاطها تسـعى نحـو مناطـق آمنـة وأشـخاص آمنين، معتبـراً هذه الطريقـة خطأً فادحـاً، وتعكس صـورة غير إيجابية عنها في المجتمع أو لدى الجهات المانحة.

وإذ انتقد حصـر نشـاط المنظمات فـي العاصمة وفـي مربعات صغيرة جداً، شـدد على ضـرورة نقل نشاطها إلى المناطق النائية في أطراف اليمن.

الراجح أن المنظمات لم تنجح في العمل الحقوقي، لكنهـا أثبتـت قـدرة عالية في ضخ مشـاريع متعددة إلـى الجهات المانحة لتمويل تنفيذهـا. وليس غريباً أن تبحـث المنظمات عن أشـخاص بارعـين في كتابة مقترحات نموذجية للمشـاريع مقابل نسبة من مبلغ التمويل.

وعلى الرغم من السـباق الحثيث على المشـاريع، فـإن معظمهـا تذهـب بعيداً عـن الحقـوق المطلوب حمايتهـا. إذ أجمـع 95% مـن المبحوثـين أن أهـم الحقـوق التي يجب علـى المنظمـات التركيز عليها هي حق الحصول على الخدمات الأساسـية، وأبدى 61% حماسـهم للمشـاركة فـي فعاليـات وأنشـطة المنظمـات المتعلقـة بالدفاع عن حقوقهـم حال طلب منهم.

بالنسبة لأبرز القضايا الحقوقية والسياسية خلال الشهور الستة الماضية، حصدت حرب صعدة المرتبة الأولى بنسبة 93.5%، مقابل 6.8% لم يسمعوا عنها (الاستطلاع نُفذ قبل اندلاع الحرب السادسة)، يليها على التوالي الانتخابـات، الحراك الجنوبي، الزواج المبكر، تهريب الأطفال، السجناء المعسرون، المختفون قسرياً، وأخيراً قضية الجعاشن.

ففي حين أظهرت النتائج نسـبة عالية لمن سمعوا بقضايـا حقوقية وصلـت إلى 49%، فقـد قال هؤلاء إنهـم عرفـوا بهذه القضايـا عبر المقايل، ثم وسـائل الإعلام.

80% قالوا إن وجود المنظمات في اليمن أمر مهم، لكنهم في إجابتهم على سـؤال عن سـبب عدم أهمية المنظمات، قال 39% إنهم لم يلمسـوا خدماتهم، فيما يعتقد 31% أنها مجرد وسـيلة للحصول على أموال من الخارج، وأرجع 23% السبب لعدم فاعليتها.